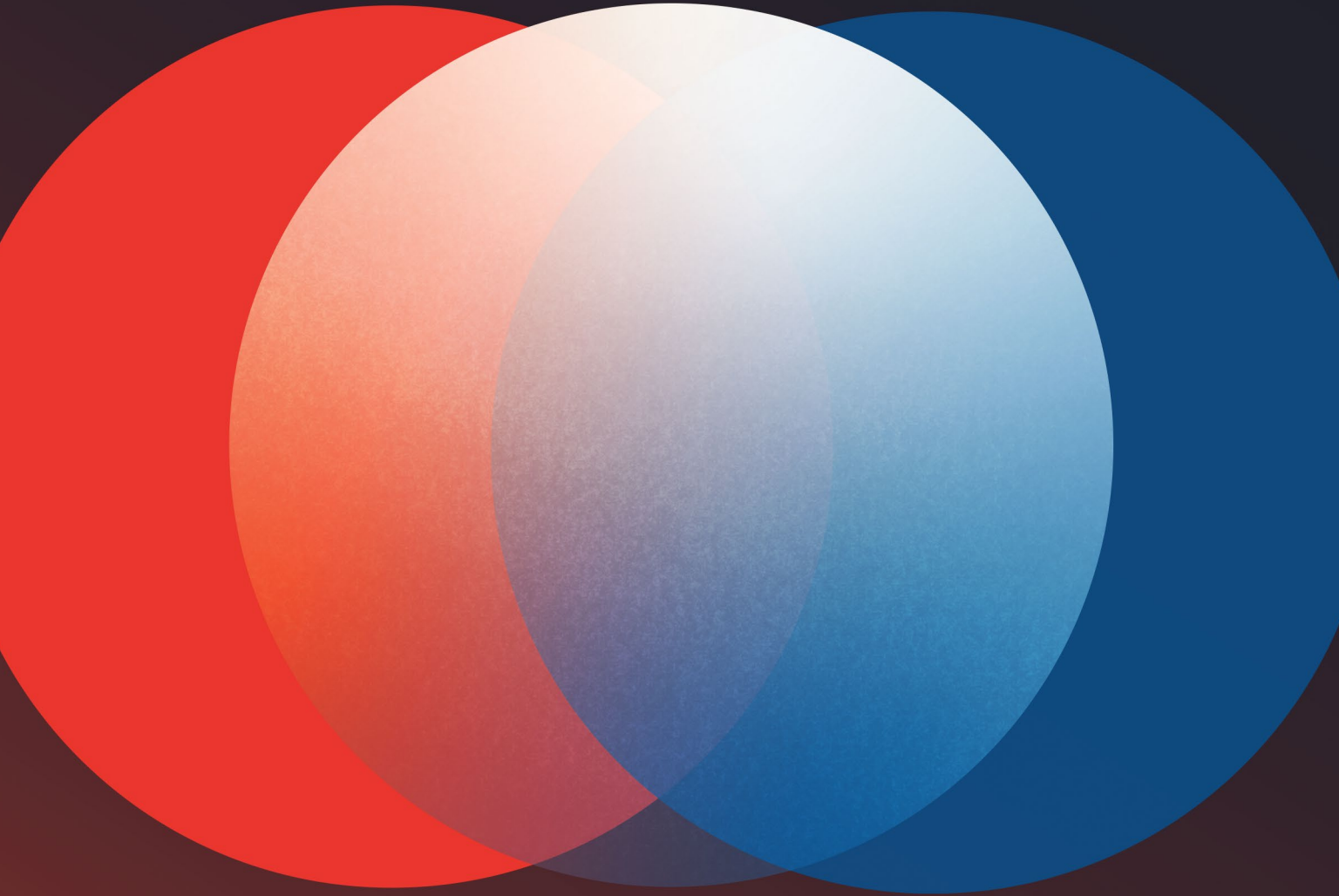


سبل الخروج من الأزمات المتعددة والمتداخلة



تقرير الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024

عرض عام

سبل الخروج من الأزمات المتعددة والمتداخلة

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام من 3-2123-4648-1-10596/doi: ستتاح نسخة من الكتاب النهائي بنسق PDF على الموقعين الإلكترونيين التاليين: <https://openknowledge.worldbank.org/> و <http://documents.worldbank.org/>، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب لأغراض الاستشهاد وإعادة الطبع والاقتباس.

© 2024، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس إدارته التنفيذية أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو يحتوى أعمالهم.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي، 2024، "تقرير الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024: سبل الخروج من الأزمات المتعددة والمتداخلة"، كتيب العرض العام، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: ”هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له.“ ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس بشكل حصري على عاتق كاتب أو كتابي الاقتباس، ولا يقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإنه لا يضمن ألا يسبب استخدام أي مكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد ما إن اقتضى الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكوّنات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والترخيص والأذن إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
World Bank Publications, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
البريد الإلكتروني pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: كارلوس ريبس، البنك الدولي

تصميم الغلاف: بيل براغلسكى، شركة كرتيكال إستيديز

المحتويات

v	تمهيد
ix	شكر وتقدير
xi	نبذة عن فريق العمل

1	عرض عام
1	التقدم المُحرَز: تُعزِّر جهود الحد من الفقر في العالم وتحسين مستويات الرخاء المشترك
19	المسارات: ضرورة إدارة المفاضلات للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه
30	الأولويات: القيام بما يلزم، حيث يلزم
39	الحواشي
41	المراجع

	الإطارات
8	الإطار 1 كيف تُحتسب فجوة الرخاء؟
13	الإطار 2 مفاهيم الرفاهة والاختلافات في قياس عدم المساواة
17	الإطار 3 كيف يُحتسب عدد الأشخاص الذين يعانون من مخاطر التهديدات المناخية بالغة الشدة؟

	الأشكال
3	الشكل 1 توقف عجلة التقدم بالنسبة للفقراء
4	الشكل 2 توقعات الفقر حتى عام 2050 في ظل سيناريوهات مختلفة
5	الشكل 3 لا يزال معدل الفقر أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في البلدان الأشد فقراً
	الشكل الخاص بالإطار 1 فجوة الرخاء تحدد مدى ابتعاد المجتمعات عن بلوغ المستهدف المتمثل في 25 دولاراً للفرد في اليوم
8	الشكل 4 توقف التقدم المحرز نحو تقليص فجوة الرخاء العالمي
9	الشكل 5 زيادة محدودة في فجوة الرخاء بسبب تباطؤ النمو العالمي وزيادة التفاوتات العالمية خلال جائحة كورونا
11	الشكل 6 الاقتصادات الأكثر فقراً والمتأثرة بالصراعات تشهد غالباً ارتفاع مستوى عدم المساواة
15	الشكل 7 مستويات الدخل في العالم شهدت نمواً بين عامي 1990 و2024، لكن الكثير من الناس لا يزالون معرضين للسقوط مرة أخرى في براثن الفقر
16	

18	الشكل الخاص بالإطار 3 قياس قابلية تأثر الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية بالأخطار المرتبطة بالمناخ
22	الشكل 8 نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء لا تتمتع بإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية أو لديها حساب مالي
24	الشكل 9 توقعات الانبعاثات ودرجات الحرارة حتى عام 2050
25	الشكل 10 زيادة الانبعاثات الإضافية المرتبطة بالتخفيف من حدة الفقر مع مستوى الطموح
26	الشكل 11 انخفاض الانبعاثات الناتج عن تخفيف حدة الفقر المتوقع مع كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية
31	الشكل 12 أولويات المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المترابطة
32	الشكل 13 زيادة تركّز الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء والبيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات
34	الشكل 14 معدلات الفقر متعدد الأبعاد وزيادة مخاطر الظواهر المناخية بالغة الشدة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية مقارنة بالبلدان الأخرى
36	الشكل 15 العلاقة الإيجابية بين مستويات الدخل وانبعاثات غازات الدفيئة

الخرائط

14	الخريطة 1 التفاوت وعدم المساواة في الدخل والاستهلاك فيما بين الاقتصادات
17	الخريطة 2 تعرّض أعداد كبيرة من السكان لظواهر مناخية بالغة الشدة في منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وارتفاع مستوى الضعف وقابلية التأثر في أفريقيا جنوب الصحراء

تمهيد

على مدى ربع قرن، نجحت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم في تقليص معدلات الفقر بمعدل غير عادي. وبدءاً من عام 1990، أدى النمو الاقتصادي السريع - وخاصة في الصين والهند - إلى إنقاذ أكثر من مليار شخص من براثن الفقر المدقع. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين التالية، ومع بدء تقارب مستويات الدخل في البلدان الأشد فقراً مع دخل البلدان الأكثر ثراء، اقترب العالم أكثر من أي وقت مضى من القضاء على الفقر المدقع تماماً.

وبعد عام 2020، مع تفشي جائحة كورونا، حدثت انتكاسة كبيرة، فقد تباطأت بشدة وتيرة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وكان أداء البلدان الأكثر فقراً أقل كفاءة من أداء الاقتصادات الأكثر ثراءً في التصدي للجائحة. ثم أدى الصراع في أوروبا والشرق الأوسط إلى تعطيل إمدادات الحبوب الغذائية والوقود. ومنذ عامين، خلص تقييم ورد في تقرير للبنك الدولي بعنوان "الفقر والرخاء المشترك 2022"، إلى نتيجة محزنة، وهي ارتفاع معدلات الفقر لأول مرة منذ عقود، فقد أضحى الهدف العالمي المتمثل في خفض معدل الفقر المدقع إلى 3% بحلول عام 2030 بعيد المنال. وبالنسبة الحالية، لن يتحقق هذا الهدف قبل ثلاثة عقود.

وقد تطول المدة بالنسبة لمن يعيشون على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم - وهو حد الفقر في البلدان متوسطة الدخل. وسيستغرق الأمر أكثر من قرن للقضاء على الفقر على هذا المستوى الأعلى، وهو ما يؤثر الآن على نصف البشرية. وموجز القول، من المتوقع أن تكون السنوات العشر من 2020 إلى 2030 عقداً ضائعاً، ليس فقط بالنسبة لمجموعة صغيرة من البلدان ولكن للعالم بأسره.

وهذا يهدد بانتكاسات على جبهتين أخريين هما: مكافحة تغير المناخ، والسعي الدؤوب لتوسيع الطبقة المتوسطة في كل مكان في العالم، فالفقر والرخاء والكوكب هي أضلاع المثلث الحديدي للتنمية الاقتصادية، ولتحقيق تقدم دائم في أحدها، فمن الحتمي تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الضلعين الآخرين. وفي عصر الشعبوية الاقتصادية، وارتفاع مستويات المديونية، وزيادة أعمار السكان، لن يحدث ذلك بسهولة. والواقع أنه بدون الإطار السليم للسياسات، فمن الأرجح أن يأتي التقدم على مستوى أحد الأضلاع على حساب الضلع الآخر.

ويهدف هذا التقرير إلى التحديد الدقيق لذلك الإطار، على نحو يساعد في إدارة المفاضلات والخيارات وتحقيق أفضل النتائج الممكنة على الجبهات (الأضلاع) الثلاث جميعاً. وللمرة الأولى، يتيح هذا الإطار للحكومات طريقة شاملة لمتابعة التقدم المحرز، وتحديد مسارات جديدة للنجاح، واختيار الأولويات المناسبة على صعيد السياسات. ويعتبر "تقرير الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024"، أول تقرير متكامل لمجموعة البنك الدولي يقيس معدل التقدم المحرز على مستوى الأهداف الثلاثة منذ تفشي جائحة كورونا، وهو بمثابة أداة محورية في إطار جهود مجموعة البنك الدولي لتحقيق رؤيتها الجديدة وهي: خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه.

ويخلص التحليل إلى عدة استنتاجات واقعية، وأدلة واضحة على إمكانية إحراز تقدم حتى في ظل الظروف الصعبة. وما يدعو إلى التفاؤل هو استعادة وتيرة التقدم نحو الحد من الفقر المدقع في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي: ففي عام 2024، بلغ معدل الفقر المدقع 8.5%، وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها هذا المعدل إلى أقل من 8.8% وهو المعدل الذي كان سائداً قبل تفشي جائحة كورونا مباشرةً. وما يدعو إلى عدم التفاؤل هو التباين في مستويات التعافي، لا سيما لدى البلدان الأشد احتياجاً إليه: فالفقر المدقع في أشد الاقتصادات فقراً لا يزال أعلى بمقدار نقطة مئوية واحدة عما كان عليه في عام 2019.

وفي مختلف أنحاء العالم، أحرزت الحكومات أيضاً تقدماً ملحوظاً في مكافحة عدم المساواة داخل الحدود الوطنية. وفي عام 2024، بلغ عدد الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة أدنى مستوى له منذ 24 عاماً، مما يعكس انخفاضاً بمقدار الثلث منذ بداية القرن. ومع ذلك، ما زال هناك 1.7 مليار نسمة - أي 20% من سكان العالم - يعيشون في اقتصادات تعاني من ارتفاع مستويات عدم المساواة، وهذه الاقتصادات تتركز في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. الفقر وعدم المساواة مترابطان. ومن شأن الإسراع في الحد من عدم المساواة داخل البلد المعني أن يعجل خطى التقدم نحو تخفيض أعداد الفقراء، كما أنه يبني أساساً أقوى للسلام والاستقرار.

ومن النتائج الأخرى التي توصل إليها هذا التقرير أن البلدان الغنية قد حققت تقدماً كبيراً في التكيف مع تغير المناخ، غير أن البلدان الفقيرة لا تزال متأخرة كثيراً عن الركب. ومنذ عام 2010، زاد عدد المُعرّضين لظواهر مناخية شديدة ليس فقط في أشد الاقتصادات فقراً والمؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، بل أيضاً في البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وقد تمكنت هذه البلدان من حماية جميع سكانها تقريباً من الظواهر المناخية الشديدة بفضل ثرواتها وقدرتها على الحصول على التمويل، وبالتالي زيادة الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ. وفي المقابل، استطاعت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حماية شخص واحد من كل شخصين من مخاطر التعرض لضرر فعلي ناجم عن ظواهر مناخية شديدة.

ويؤكد هذا التفاوت الحاجة إلى نهج متمايز لإدارة المفاضلات والخيارات المؤثرة عند التعامل مع الجوانب المتداخلة لجهود إنهاء الفقر وتحقيق الرخاء والحفاظ على الكوكب، ويجب السماح للاقتصادات الأشد فقراً بإعطاء الأولوية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، فمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، لديها أكبر نسبة من المعرضين لمخاطر عالية من جراء الظواهر المناخية الشديدة تتجاوز الثلث، ويفقر نصف سكانها إلى الكهرباء أو خدمات الصرف الصحي.

ويجب أن تختلف أولويات السياسات في أشد الاقتصادات فقراً عن تلك الموجودة في الأجزاء الأكثر ثراءً من العالم، فحتى يتسنى دحر الفقر المدقع، يجب على الاقتصادات منخفضة الدخل إعطاء الأولوية للنمو طويل الأجل وتحسين الصحة والتعليم، كما يجب عليها أن تتوخى الحيلة والحذر لتجنب الوقوع في فخ التكنولوجيات كثيفة الانبعاثات الكربونية وإستراتيجيات النمو الأكثر تكلفة والأقل كفاءة في المستقبل، وفي مستويات الدخل الأعلى، تتفاقم الأوضاع على مستوى السياسات، فإن إنهاء الفقر لثلاثة مليارات شخص يكافحون من أجل الحصول على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم سيأتي بتكلفة باهظة على البيئة، وبحلول منتصف هذا القرن، ستزيد الانبعاثات العالمية بنحو 50% عن مستويات عام 2019.

والتداعيات واضحة، ففي أشد الاقتصادات فقراً، يجب أن ينصب التركيز على النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري والمالي والمادي. وبالنسبة للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، يجب أن يتحول محور التركيز إلى النمو والرخاء المشترك، فضلاً عن اتخاذ تدابير لزيادة كفاءة السياسات التي تزيد الدخل وتحسّن القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وتعمل على خفض الانبعاثات، ومن خلال الحد من تلوث الهواء فقط،

على سبيل المثال، يمكنها أن تجني ثماراً كبيرة على جبهات متعددة، لا سيما، تحسين النواتج الصحية. وبالنسبة للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل، التي تشكل 80% من انبعاثات الكربون العالمية، يجب أن ينصب التركيز على خفض الانبعاثات مع إيجاد طرق للتخفيف من فقدان الوظائف وغير ذلك من المثالب والسلبيات قصيرة الأجل التي ستتجم عن هذا الخفض.

ولن يكون ذلك سهلاً، لكن للضرورة مقتضياتها، فالعالم لديه اليوم فرصة تاريخية لتغيير المسار، والتغلب على المخاطر المتزايدة لتغير المناخ، وعدم المساواة المنهجية، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والصراعات. ومع توثيق أواصر التعاون الدولي، من الممكن إحراز تقدم يضمن تحقيق الرخاء الدائم على نطاق واسع، وبالتالي يجب عدم إضاعة هذه الفرصة.

أكسيل فان تروتسنبرغ

المدير المنتدب الأول لشؤون سياسات التنمية
والشراكات بالبنك الدولي

إندرميت غيل

رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي
والنائب الأول للرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية

شكر وتقدير

شارك في قيادة جهود إعداد هذا التقرير ماريا يوجينيا جينوني وكريستوف لاكلتر، وشارك في قيادة إعداد هذا الفصل كل من هنري ستيملر، وصامويل كوفي تيتيه باه، ونيشانت يونزان. وضم فريق العمل الأساسي ماريا غابرييلا فارفان بيتران، ونيكلاس بوهرين، وبينوا ديسيرف، وكارولين فيشر، وديفيد غروفز، وفيدريكو هاسلوب، وروث هيل، ودانيال غيرزون ماهر، وريجينا بلينغر، وسوتيرثا سينها روي، وشاراد تاندون، ونيل وارنير. وضم فريق العمل الموسع ميكي خانه دوان، وروشين فرناندو، وبلال ملاعب وكريستيان شورد. وتلقى آراء ومدخلات محددة كل من باتريك بيرر، وثيس بينشوب، وجوليانا بيدويا كارمونا، وآلان فوكس، وناغارا جا راو هارشاديب، وألكسندرا كريستينا هورست، وماشا بترونيلا كيمبرمان، ويون سو كيم، وصامويل جوفان أوكولو، وماركو أولافي ريسانين، وفورهاد شيلبي. وأسهم في إنتاج وتحديث البيانات المستخدمة في التقرير بن برونكهورست، وأندريس كاستانيدا، وكاميرون نديم حداد، وروز مونغا، ومينه كونغ نغوين، وزاندر برينسلو، وماريانو إرنستو سوسا، ومارثا فيفيروس، وهاويو وو، كما شارك في ذلك أيضاً فريق عمل الأفاق الاقتصادية العالمية. وقدمت جيسكا أدلر، وكيمبرلي بلير بولش، وميشيل تشيستر، وكارم إدواردز، وجايا كاركى دعماً عاماً لفريق العمل.

يتقدم المؤلفون بخالص التقدير لفريق بيانات الفقر وعدم المساواة في العالم، وفريق البيانات من أجل الأهداف، والفرق الإحصائية الإقليمية التابعة للبنك الدولي لما قاموا به من عمل لضمان الاتساق والدقة في رصد ومتابعة أوضاع الفقر العالمي والتوقعات ذات الصلة.

وأعد هذا التقرير تحت الإشراف العام لديون فيلمر، وهائشان فو، ولويس فيليب لوبيز-كالفافا، مع مساهمات إضافية من بينو بيداني وعمر سراج الدين. ويعرب الفريق أيضاً عن الشكر على ما لقيه من توجيه عام من إندرميت غيل، وبابلو سافيدرا، وأكسيل فان تروتسنبرغ.

ولم يكن هذا التقرير ليرى النور لولا جهود فرق التواصل والتحرير والنشر. وقاد تشيساكو فوكودا إستراتيجية التواصل الإعلامي والمشاركة بدعم من بول كلير، وبول غالاغر، ونيكولاس نام، وجو ريبيلو، وليلزي جيه يون. وتولت تحرير التقرير كاثرين تيريزا إليزابيث وارد، وقام بتصميمه كارلوس رايس. وتولت ديورا أبيل-باركر، وماري فيسك، وباتريشيا كاتاياما من برنامج النشر إدارة تحرير التقرير وتصميمه وتنزيده وترجمته وطباعته.

ويتوجه الفريق بخالص الشكر على المشورة التي قدمها الزملاء القائمون بالمراجعة والمستشارون. وضمت قائمة الزملاء الذين قاموا بمراجعة هذا التقرير فرانسوا بورغينيون، وجيد فريدمان، وستيفان هالغات، وسانتياغو ليفي، وماريا أنا لوغو، والمستشار دين جوليف، والمستشار آرت كراي.

واستفاد فريق العمل أيضاً من العديد من المناقشات المفيدة مع فرق من مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك مكاتب رؤساء الخبراء الاقتصاديين القطاعية والإقليمية ومديرو شؤون الإستراتيجية والعمليات، وفريق الإدارة الموسعة المعني بالفقر والإنصاف. ويعرب الفريق أيضاً عن امتنانه للمعلومات والآراء التقييمية المفيدة من اللجنة الاستشارية الخارجية المعنية بالفقر والإنصاف. وعلى وجه الخصوص، يعرب الفريق عن امتنانه لما تلقاه من تعليقات وآراء من كيمبرلي بليز بولش، وأندرو دابالين، وريتشارد دامانيا، وصامويل فريجي، وروبرت غاتي، وغابرييلا إنشوست، وسوميك لال، وأمبر نارايان، وكارلوس رودريغيز-كاستيلان، وكارولينا سانشيز-بارامو، ونوربرت شادي، وستيفان ستراب.

ويُعد هذا التقرير مشروعاً مشتركاً بين مجموعتي بيانات التنمية وبحوث التنمية في مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية، وقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الرخاء. وساعد التمويل المُقدّم من حكومة المملكة المتحدة في دعم العمل التحليلي من خلال برنامج البيانات والشواهد من أجل بحوث معالجة الفقر المدقع.



نبذة عن فريق العمل

رئيسا فريق عمل إعداد التقرير

ماريا يوجينيا جينوني خبيرة اقتصادية أولى في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي. وقادت ماريا العمل التحليلي والعمليات المتعلقة بالإحصاءات، وتقييم أوضاع الفقر وعدم المساواة، وإدارة المخاطر التي تواجه الأسر المعيشية في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا. وتشمل مجالات خبرة ماريا قياس الفقر وتصميم المسوحات الاستقصائية، وبناء القدرات الإحصائية، والهجرة والنزوح القسري، والتحليلات المتعلقة بالفقر والحراك الاقتصادي. وقبل التحاقها بالعمل في البنك الدولي، عملت ماريا في قسم الاقتصاد بجامعة ديوك، وإدارة البحوث في بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ووزارة المالية في الأرجنتين. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ديوك.

كريستوف لاكنر مدير برنامج بيانات الفقر وعدم المساواة في العالم في مجموعة بيانات التنمية بالبنك الدولي. وتشمل مجالات أعماله البحثية أوضاع الفقر وعدم المساواة في العالم، وعدم تكافؤ الفرص، والحراك بين الأجيال، والاقتصادات الأعلى دخلاً. وهو يشارك أيضاً في جهود البنك الدولي لمتابعة أوضاع الفقر في العالم. ويقود كريستوف فريق بيانات الفقر وعدم المساواة في العالم التابع لمجموعة بيانات التنمية، ويشارك هذا الفريق في إنتاج محتوى منصة الفقر وعدم المساواة، وهي مستودع البنك الدولي لإحصاءات الفقر في العالم. وهو حاصل على درجات الدكتوراه والماجستير والبيكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أكسفورد.

المشاركون في قيادة جهود إعداد فصول التقرير

هنري ستيملر استشاري في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي. وتشمل مجالات اهتماماته البحثية أوضاع الفقر وأسواق العمل في البلدان النامية وكيفية تأثرها بالتجارة العالمية وتغير المناخ. وقبل انضمامه إلى البنك الدولي، عمل باحثاً بعد الدكتوراه في مجموعة اقتصاديات وسياسات أنظمة الغذاء في جامعة إيه تي إنس (ETH) زيورخ، وعمل خبيراً اقتصادياً في منظمة العمل الدولية واستشارياً للبنك الدولي ومؤسسة أوكسفام. وهو يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة غوتينغن بألمانيا.

صامويل كوفي تيتيه-باه خبير اقتصادي في مجموعة بيانات التنمية (فريق المؤشرات والبيانات) في البنك الدولي. وهو يعمل في مجال الأبحاث المعنية بتحسين جودة تقديرات أوضاع الفقر العالمي من خلال دمج بيانات جديدة (على سبيل المثال، عن تعادل القوة الشرائية) وطرق جديدة لقياس الفقر (على سبيل المثال، المحاسبة

عن وفورات الحجم للأسر المعيشية). وهو عضو في فريق بيانات الفقر وعدم المساواة في العالم في مجموعة بيانات التنمية، وهذا الفريق مسؤول مع آخرين عن تحديث تقديرات البنك الدولي لأوضاع الفقر في العالم مرتين سنوياً. ويقوم صامويل بإعداد بيانات الفقر المستخدمة في رصد ومتابعة تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. ويحمل صامويل درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة إيه تي إتش (ETH) في زيورخ.

نيشانت يونزان خبير اقتصادي في مجموعة بيانات التنمية (فريق المؤشرات والبيانات) في البنك الدولي. ويتضمن نطاق عمله تحسين رصد ومتابعة أوضاع الفقر والرخاء المشترك وعدم المساواة في العالم. وهو عضو في فريق بيانات الفقر وعدم المساواة في العالم التابع لمجموعة بيانات التنمية، ويشارك هذا الفريق في إدارة منصة الفقر وعدم المساواة، وهي مستودع البنك الدولي لإحصاءات الفقر والرخاء المشترك في العالم. وهو مهتم بقياس عدم المساواة والفقر، والتعرف على الآثار الاجتماعية للتغيرات على مستوى هذه المتغيرات. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك.

الفريق الأساسي لإعداد التقرير

ماريا غابرييلا فارفان ببيتران خبيرة اقتصادية أولى في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف. وقد انضمت إلى هذا القطاع في عام 2015، بعد أن قضت عاماً واحداً في وحدة دراسة قياس مستويات المعيشة في مجموعة بحوث التنمية. وخلال السنوات العشر الماضية، قادت الحوار على مستوى السياسات، والعمل التحليلي، وعمليات الإقراض، وجهود جمع البيانات الأولية في مختلف البلدان في البيانات منخفضة ومتوسطة الدخل في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الوطنية في كويو ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ديوك.

نيكلاس بوهرين خبير اقتصادي أول في مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا التابع للبنك الدولي، ويتضمن نطاق عمله تنسيق مجموعة من تقييمات الأثر في مختلف القطاعات. وتتركز أعماله واهتماماته البحثية في المقام الأول على اعتماد التكنولوجيا في الزراعة، وحياسة الأراضي، وريادة الأعمال، والتمويل متناهي الصغر، وتنمية قدرات المراهقين. وقبل التحاقه بالعمل في البنك الدولي، عمل نيكلاس في وحدة أبحاث بإحدى المنظمات غير الحكومية في أوغندا وتنزانيا وجنوب السودان. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية لندن الجامعية.

بنوا ديسيرف خبير اقتصادي أول في مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي. وهو أيضاً باحث في الاقتصاد الجزئي التطبيقي، وتشمل اهتماماته البحثية قياس الفقر، واقتصاديات الرفاهة، وتصميم آليات العمل. وتتركز بحوثه الحالية في قياس الفقر على تصميم مؤشرات الفقر التي تجمع مختلف أبعاد الحرمان، على سبيل المثال الجمع بين عيش الكفاف والمشاركة الاجتماعية، أو الفقر والأخلاق. ويحمل بنوا درجة الماجستير من جامعة كولون والدكتوراه من الجامعة الكاثوليكية في لوفان.

كارولين فيشر مديرة البحوث في فريق الاستدامة والبنية التحتية في مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي. وتتناول أبحاثها قضايا التغيير الفني والتجارة وتسرب الانبعاثات في إطار تصميم أدوات السياسات البيئية. وقد تم تعيينها من قبل في منصب أستاذة الاقتصاد البيئي في جامعة فيرجي يونيفرسييتي أمستردام، وشغلت منصب أستاذ الأبحاث في برنامج كندا 150 المعني باقتصاديات المناخ والابتكار والسياسات في جامعة أوتاوا، وعملت أستاذة زائرة في جامعة جوتنبرج. وهي زميلة باحثة في مؤسسة موارد من أجل المستقبل (RFF) وشبكة أبحاث CESifo. وقد عملت في مجالس إدارة كل من الرابطة الأمريكية والأوروبية لخبراء اقتصاد البيئة والموارد،

فضلا عن المجالس الاستشارية المتخصصة لمعاهد البحوث في أوروبا وأمريكا الشمالية، كما تشارك في تحرير مجلة اقتصاديات البيئة والموارد. وهي تحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من ميتشغان، آن آربور.

ديفيد غروفر كبير الخبراء الاقتصاديين في وحدة تمويل واقتصاديات المناخ بمجموعة تغير المناخ في البنك الدولي. وهو يشارك في قيادة البرنامج العالمي للبنك الدولي المعني باستراتيجيات التنمية طويلة الأجل ومنخفضة الانبعاثات، ويدعم جميع التقارير القطرية عن المناخ والتنمية التي يصدرها البنك الدولي. وقبل انضمامه إلى البنك الدولي في عام 2021، عمل باحثاً أول في مجال السياسات في مؤسسة راند، حيث شارك في إدارة مركز الصمود إزاء تغير المناخ ومركز اتخاذ القرار في أوقات عدم اليقين. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في تحليل السياسات من كلية باردي راند للدراسات العليا، وماجستير في علوم الغلاف الجوي من جامعة واشنطن، وماجستير في أنظمة الأرض من جامعة ستانفورد.

فيدريكو هاسلوب استشاري في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي. وهو مهتم بكيفية تأثير التحديات الصحية والبيئية على بلدان العالم النامي ومدنها. وقد أجرى بحثاً حول تأثير جفاف البحيرات، وتأثير الأوبئة على الخصوبة، وأثر الحرارة على إنتاجية العمالة. وهو يحمل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة سان أندريس، وهو مرشح حالياً لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جورج واشنطن.

روث هيل كبيرة الخبراء الاقتصاديين في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في البنك الدولي. وقد عملت روث في البنك الدولي لمدة 10 سنوات، وقادت العمل بشأن الآثار التوزيعية لتغير المناخ، وسياسة المالية العامة، والأسواق، والمؤسسات. وشاركت في قيادة إعداد تقرير الفقر والرخاء المشترك لعام 2022 وإعداد الدراسات التشخيصية عن مستويات الدخل في المناطق الريفية، وأجرت تقييمات لأوضاع الفقر ودراسات تشخيصية منهجية في شرق أفريقيا وجنوب آسيا. وفي الفترة من 2019 إلى 2021، كانت روث في مهمة خارجية حيث عملت رئيسة للخبراء الاقتصاديين في مركز الوقاية من الكوارث التابع لحكومة المملكة المتحدة. وقبل التحاقها بالعمل في البنك الدولي في 2013، شغلت منصب باحثة أولى في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، حيث أجرت تقييمات للأثر على مستوى العمل في مجالات التأمين والانتماء والأسواق. ونشرت روث أعمالها في مجلة اقتصاديات التنمية، والمجلة الاقتصادية للبنك الدولي، ومجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، ومجلة الاقتصاد التجريبي، والمجلة الأمريكية للاقتصاديات الزراعية، ومجلة التنمية الدولية. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد.

دانييل غيرزون ماهر خبير اقتصادي في مجموعة بيانات التنمية بالبنك الدولي. ويجري دانييل بحثاً تتعلق بقياس الفقر وعدم المساواة والعدالة وتغير المناخ. وقبل التحاقه بالعمل في البنك الدولي كان زميلاً زائراً في قسم الدراسات الحكومية بجامعة هارفارد، وعمل في وزارة الخارجية الدانمركية. ويحمل دانييل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كوبنهاجن.

ريجينا بلينغر خبيرة اقتصادية في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لشؤون الرخاء. وتشمل مجالات اهتماماتها البحثية عدم المساواة والفقر والنمو والوظائف. وقد عملت على دراسة الآثار التوزيعية للتنمية المالية، والعولمة، والكوارث الطبيعية. ومنذ انضمامها إلى البنك الدولي في عام 2022، عملت على إعداد تقرير الفقر وعدم المساواة في أفريقيا لعام 2024، وساهمت في "تقييم أوضاع الفقر في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2023". وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إيه تي إس (ETH) زيورخ.

سوتيرثا سينها روي خبير اقتصادي في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالبنك الدولي. ويشمل نطاق عمله الحالي دراسة قابلية التأثر بالمخاطر في مناطق الصراع،

ومعالجة أوجه التفاوت في نواتج التعلم، وتقييم الإجراءات التدخلية لمكافحة سوء التغذية بين الأطفال. وسبق له أن أجرى بحثاً عن الفقر في الهند، وحلل آثار سياسات الحماية الاجتماعية المحمولة على الرفاهة، وقاد برامج المساعدة الفنية لمنظمات المسح والتعداد السكاني في الهند. وقبل التحاقه بالبنك الدولي في عام 2017، عمل في مكتب كبير المستشارين الاقتصاديين في وزارة المالية الهندية. وهو حاصل على درجة علمية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

شاراد تاندون خبير اقتصادي أول في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف. والتحق شاراد بالعمل في البنك الدولي عام 2017، حيث يتركز عمله على معالجة القضايا المتصلة بالفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة غرب أفريقيا. وتشمل مجالات اهتماماته البحثية الحالية قياس وتحليل انعدام الأمن الغذائي ومحدداته، وبناء قاعدة الشواهد والأدلة للتخفيف من حدة الفقر في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، وقياس وتحليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومحدداتها. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كورنيل ودرجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

نيل وارينير خبيرة اقتصادية في الوحدة العالمية لقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في البنك الدولي. وأبرز مجالات اهتماماتها البحثية اقتصادات التنمية واقتصاديات العمل، والتركيز على عدم المساواة في أسواق العمل وتكوين رأس المال البشري في البلدان النامية. وفي إطار عملها كخبيرة اقتصادية في مجال الاقتصاد الأصغر، تناولت مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومشاركة الإناث في القوى العاملة، وعدم المساواة، والعمل غير الرسمي، واعتماد التكنولوجيا. وقبل انضمامها إلى البنك الدولي، حصلت على منحة زمالة ماري كوري لما بعد الدكتوراه من كلية الاقتصاد والتمويل بجامعة كوين ماري في لندن. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد جامعة كولوفين.

عرض عام

حدد البنك الدولي رسالته الواضحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه. ويُقيّم هذا العدد الجديد من سلسلة الدراسات التي تصدر كل عامين، والتي حملت في السابق عنوان "الفقر والرخاء المشترك"، المكونات الثلاثة للرسالة، كما يشدد على ضرورة الحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك دون إرهاق البيئة بتكاليف باهظة. والأزمات الحالية المتعددة والمتداخلة المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد أوضاع الهشاشة، ومخاطر المناخ، واشتداد حالة عدم اليقين في وقت واحد يؤدي إلى تحديات وصعوبات على مستوى إستراتيجيات التنمية الوطنية والتعاون الدولي.

ويلخص هذا العرض العام التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، ويحدد مسارات واعدة لتسريع وتيرة التقدم على العديد من الجبهات، وي طرح أولويات مصممة خصيصاً للبلدان التي تعاني من مستويات مختلفة من الفقر وضعف الدخل وقابلية التأثر بالمخاطر البيئية. ويرى التقرير، الذي يقدم أول تقييم للتقدم العالمي المحرز في تنفيذ هذه الأجندة المترابطة بعد جائحة فيروس كورونا، أن جهود الحد من الفقر في العالم قد استؤنفت ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه قبل أزمة كورونا. كما يقدم أدلة وشواهد على أن عدد البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل قد انخفض انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، غير أن وتيرة التحسن في الرخاء المشترك تباطأت، ولا يزال عدم المساواة مرتفعاً في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء. كما يرى التقرير أيضاً أدلة وشواهد على زيادة قدرة البلدان على إدارة المخاطر الطبيعية حيث تحقق تقدم على صعيد الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك؛، بينما يشير التقرير إلى أن مخاطر المناخ في البيئات الأشد فقراً أعلى بكثير.

التقدم المُحرز: تعرُّ جهود الحد من الفقر في العالم وتحسين مستويات الرخاء المشترك

تباطأت وتيرة جهود الحد من الفقر في العالم واقتربت من التوقف التام خلال السنوات الخمس الماضية، مما أثار المخاوف من أن الفترة من 2020-2030 ستكون عقداً ضائعاً.

يعيش نحو 8.5% من سكان العالم في عام 2024 في فقر مدقع. وهذا يعني أن 692 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم.¹ وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر

المدفع من 38% في عام 1990 إلى 8.5% في عام 2024، فإنه توقّف في الآونة الأخيرة بفعل تراجع النمو الاقتصادي وصدمات متعددة مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وارتفاع معدلات التضخم، واشتداد أوضاع الصراع والهشاشة. ويقل معدل الفقر المدفع اليوم قليلاً عن المعدل المُسجّل قبل تفشي الجائحة في عام 2019، وفي العديد من البيئات الفقيرة، لا تزال معدلات الفقر أعلى مما كانت عليه قبل خمس سنوات. وباستخدام خط الفقر الأعلى قليلاً البالغ 3.65 دولارات للفرد في اليوم (الذي يمثل خطوط الفقر الوطنية المستخدمة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل)، يعيش نحو 1.7 مليار نسمة في فقر في عام 2024 (21.4% أو نحو خمس سكان العالم). وبالمعيار الذي لا يزال أعلى وهو 6.85 دولارات للفرد في اليوم، وهو المعيار السائد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، فإن نحو نصف سكان العالم (43.6%) يعيشون في فقر. ويعني هذا أن مستويات معيشة 3.5 مليارات نسمة تقل عن خط الفقر الأعلى هذا في عام 2024 (الشكل 1). ومع أن نسبة من يعيشون على أقل من 6.85 دولارات انخفضت من 70% إلى 43.6% منذ التسعينيات، فإن العدد الفعلي لمن يعيشون على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم لم يكد يتغيّر منذ عام 1990 بسبب النمو السكاني.

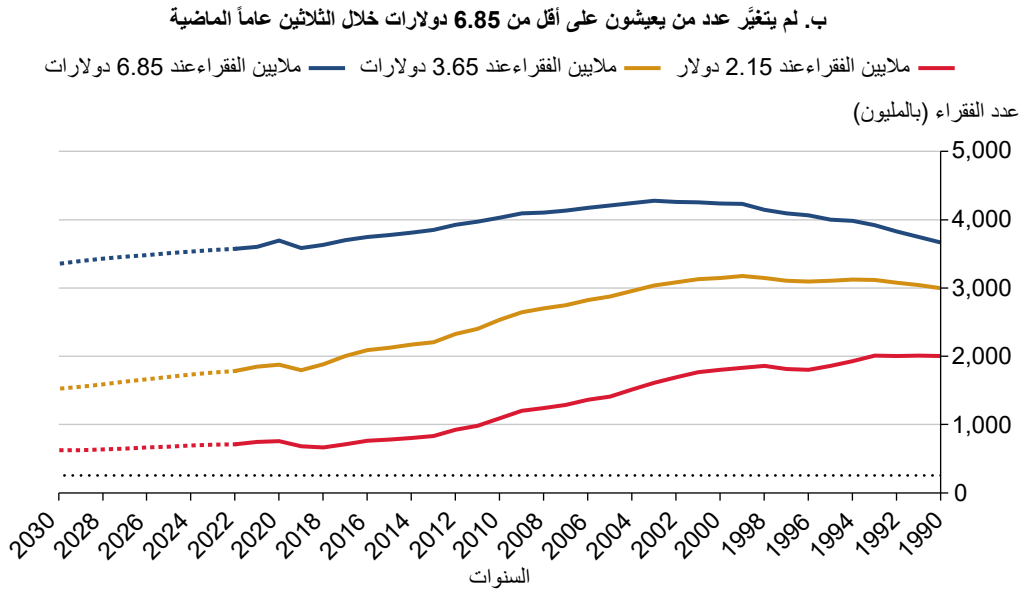
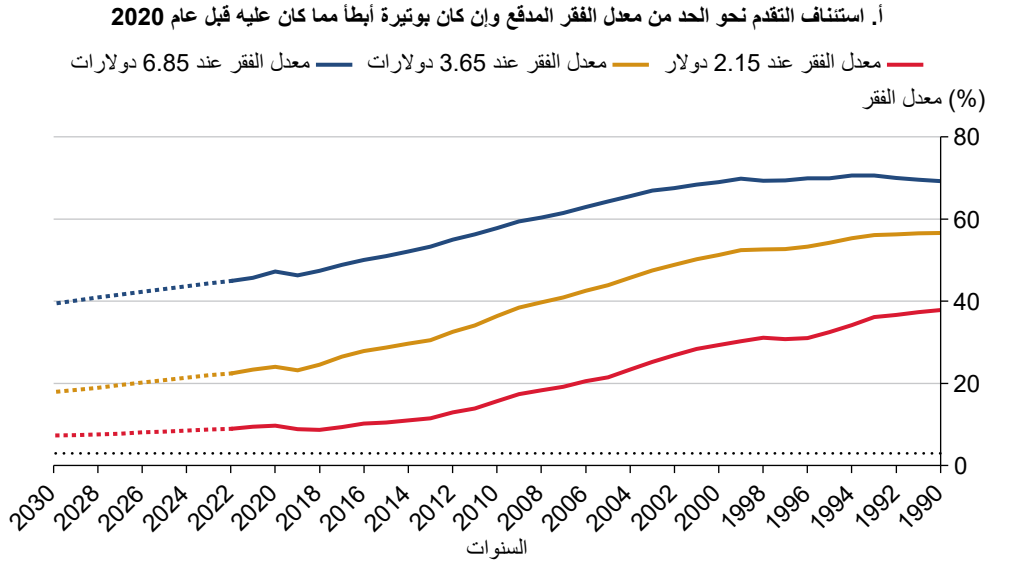
والأمر الأشد خطورة أنه بنهاية هذا العقد، يُتوقّع أن يعيش 7.3% من سكان العالم في فقر مدفع، وهو أكثر من ضعف الهدف العالمي للبنك الدولي البالغ 3%، بل هو بعيد جداً عن هدف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء الفقر المدفع في جميع البلدان بحلول عام 2030. وواقع الأمر أنه من الآن وحتى عام 2030، من المُتوقّع أن يفلت 69 مليون نسمة فقط من براثن الفقر المدفع (الشكل 1). وعند خط الفقر الأعلى البالغ 6.85 دولارات للفرد في اليوم، من المُتوقّع أن تستمر الانخفاضات في معدل الفقر بشكل ملحوظ، حيث يُتوقّع أن يعيش أقل قليلاً من 40% من سكان العالم على أقل من 6.85 دولارات للفرد يومياً في عام 2030 (أكثر من 3 مليارات نسمة).

إذا استمر بطء النمو الاقتصادي، ولم يطرأ تغيّر على مستويات عدم المساواة، فإن الوصول إلى هدف 3% سيظل بعيد المنال لعقود. وإذا ظل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند متوسط المعدلات التي لوحظت خلال الفترة ما بين 2010-2019، فإن معدلات الفقر المدفع ستبقى فوق مستوى 7% حتى عام 2050 (الشكل 2، اللوحة أ). وإذا حقّق كل بلد نمواً بنسبة 2% من حيث نصيب الفرد سنوياً، فإن معدل الفقر المدفع لن يصل إلى 3% لمدة 60 عاماً أخرى. وحتى مع بلوغ معدلات نمو نصيب الفرد 4%، وهو ما يبدو بعيد المنال بالنسبة للعديد من البلدان، فإن الوصول إلى هدف 3% لن يتحقّق قبل عام 2048. ويُمكن أن يساعد الحد من مستويات عدم المساواة في تسريع وتيرة التقدم. فعلى سبيل المثال، في ظل سيناريو نمو نصيب الفرد بنسبة 2%، إذا انخفض مؤشر جيني في كل بلد أيضاً بنسبة 2% سنوياً، فإن القضاء على الفقر سيستغرق 40 عاماً أقل (20 عاماً مقابل 60 عاماً).

وفي ظل سيناريو توقعات النمو الحالي، من المُتوقّع أن تنخفض معدلات الفقر عند خط الفقر البالغ 6.85 دولارات للفرد في اليوم بوتيرة أسرع من معدلات الفقر المدفع (الشكل 2، اللوحة ب). ومع ذلك، وفي ظل توقعات النمو الحالية، سيستغرق الوصول إلى معدل فقر أقل من 3% عند خط 6.85 دولارات للفرد في اليوم أكثر من قرن من الزمان.

الشكل 1

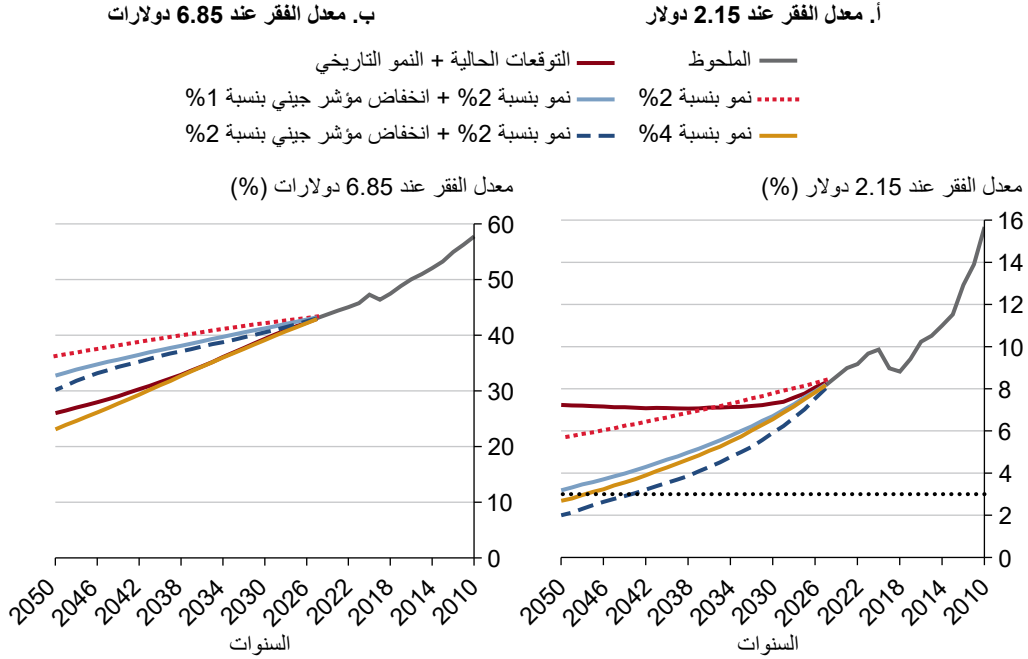
توقف عجلة التقدم بالنسبة للفقراء



المصدر: منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>. ملحوظة: يُظهر الشكل معدلات الفقر عند خطوط الفقر البالغة 2.15 دولار، و3.65 دولارات، و6.85 دولارات للفرد في اليوم (مُعْتَبَرًا عنها على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2017). وبين عامي 2022 و2029، يستند معدل الفقر المتوقع إلى توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2024 (البنك الدولي 2024 ج) التي تُكْمَلُها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، واجتماعات الربيع 2024 (البنك الدولي 2024)، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي 2024)؛ وبالنسبة لعام 2030، يتم استخدام متوسط المعدلات التاريخية لنصيب الفرد من النمو (2010-2019). انظر الملحق 1 ألف للمزيد من التفاصيل عن منهجية التنبؤات. وفي اللوحة أ، نجد الخط الأسود الأفقي المنقط يشير إلى توقع تراجع معدل الفقر المدقع إلى 3% من سكان العالم ويشير إلى مستهدف البنك الدولي المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. وفي اللوحة ب، نجد أنه يُمَثَّل 256 مليون نسمة، أي 3% من سكان العالم المتوقع أن يعيشوا في فقر مدقع في عام 2030.

الشكل 2

توقعات الفقر حتى عام 2050 في ظل سيناريوهات مختلفة



المصادر: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>؛ والبنك الدولي 2024 ج؛ وصندوق النقد الدولي 2024؛ والبنك الدولي 2024 هـ. ملحوظة: يُظهر الشكل معدلات الفقر عند خطي الفقر البالغين 2.15 دولار و 6.85 دولارات للفرد في اليوم (مُعبراً عنهما على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017). وتستند توقعات معدلات الفقر بعد عام 2022 على أساس نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المستوى القطري. وتستند "التنبؤات الحالية، بالإضافة إلى معدلات النمو التاريخي" إلى توقعات النمو الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يونيو/حزيران 2024 (البنك الدولي 2024 ج) التي تكملها تلك الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (البنك الدولي 2024 هـ) وآفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي 2024) حتى عام 2029 ومتوسط المعدلات التاريخية لنصيب الفرد من النمو السنوي (2010-2019) بعد ذلك (انظر المرفق 1 ألف لمزيد من التفاصيل). وتشير سيناريوهات الحد من عدم المساواة إلى انخفاض مؤشر جيني على المستوى القطري بنسبة 1% أو 2% سنوياً. ويشير الخط الأفقي المُنقَط إلى أن معدل الفقر يبلغ 3%.

الأزمات المتداخلة تؤدي إلى إبطاء وتيرة الحد من الفقر أو توقفها

ويعكس بطء التقدم في الحد من الفقر في السنوات الماضية الأوضاع العالمية التي اتسمت بأزمات متعددة ومتداخلة. وتعدد الأزمات وتداخلها يشير إلى حدوث الأزمات المتداخلة في وقت واحد، حيث يؤدي تفاعلها إلى تضخيم أثرها بوجه عام. فعلى سبيل المثال، ترتبط الآثار المؤلمة للجائحة، وبطء النمو الاقتصادي، واشتداد الصراع والهشاشة، وعدم إحراز تقدم كاف نحو تحقيق الرخاء المشترك، ببعضها بعضاً، وتسببت في تباطؤ وتيرة التقدم نحو الحد من الفقر. وتتزايد مخاطر تعدد الأزمات وتداخلها بسبب اشتداد درجة عدم اليقين، وأوضاع الهشاشة، وتغير المناخ، وغيرها من مواطن الضعف وقابلية التأثر بالمخاطر التي تربط بين قطاعات ومناطق متنوعة.

البلدان الأشد فقراً لم تتعاف بعد من زيادة معدلات الفقر الناجمة عن جائحة كورونا

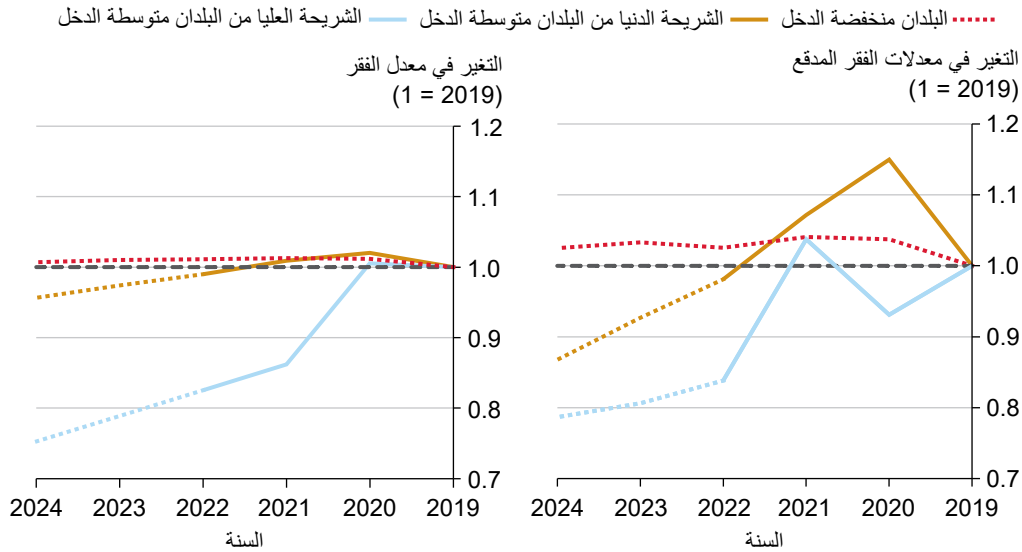
لا تزال معدلات الفقر في البلدان الأشد فقراً أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة. وفي البلدان منخفضة الدخل، ارتفع معدل الفقر المدقع في عامي 2020 و2021، ولم ينخفض كثيراً منذ ذلك الحين (الشكل 3). وفي عام 2024، كان 43% من سكان البلدان منخفضة الدخل يعيشون في فقر مدقع. ولم تتمكن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من التعافي من صدمة جائحة كورونا إلا في عام 2022. وفي المقابل، واصلت الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إحراز تقدم في عامي 2021 و2022 في مكافحة الفقر (عند قياسه على أساس خط الفقر البالغ 6.85 دولارات، وهو أكثر ملائمة في هذه البيئات). وأظهرت البلدان منخفضة الدخل قدرة أقل على الصمود، حيث أدت الآثار المضاعفة للجائحة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى بقاء معدلات الفقر أعلى مما كانت عليه في عام 2019.²

بالإضافة إلى تباطؤ التعافي من حيث الدخل، عانى الفقراء من انتكاسات في رأس المال البشري والتوظيف، مما زاد من تراجع قدرتهم على الصمود وقدرتهم على تحقيق دخول أعلى في المستقبل. وكان للجائحة أثر مدمر على الصحة العالمية، إذ تسببت في زيادة عدد الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العالم بأكثر من

الشكل 3

لا يزال معدل الفقر أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في البلدان الأشد فقراً

أ. الفقر عند خط 2.15 دولار مقارنة بمستويات عام 2019 ب. الفقر عند خط 6.85 دولار مقارنة بمستويات عام 2019



المصدر: منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>. ملحوظة: يعرض الشكل معدلات الفقر مقارنة بمستويات عام 2019 عند خطي الفقر البالغين 2.15 دولار و6.85 دولار للفرد في اليوم (مُعبراً عنها على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2017). والخط بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل مُنقَط لأن المسوح غطت أقل من 50% من سكان هذه الفئة بين عامي 2019 و2022. وتستند توقعات معدلات الفقر للفترة 2022-2024 إلى توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2024، (البنك الدولي 2024 ج). وتم إغفال البلدان مرتفعة الدخل لأن معدلات الفقر عند كلا الخططين صغيرة. ولم ترتفع معدلات الفقر عند خط الفقر البالغ 6.85 دولارات في اليوم في البلدان مرتفعة الدخل بين عامي 2019 و2024، وكانت التغيرات عند خط الفقر البالغ 2.15 دولار للفرد في اليوم أقل من 0.05 نقطة مئوية. وتم تثبيت فئة الدخل باستخدام تصنيفات السنة المالية 2024.

1.5 سنة³. وشهدت البلدان التي ترتفع فيها أوجه عدم المساواة في الدخل والحصول على رعاية جيدة زيادة أعلى في الوفيات أثناء الجائحة (سيولفيدا وبروكر 2021). وأدت الاضطرابات في الأنظمة الصحية والغذائية الناجمة عن الجائحة أيضاً إلى تبيد ما تحقق من تقدم في تحسين التغذية بين الأطفال، حيث يعاني ما يُقدَّر بنحو 9.3 ملايين طفل إضافي من سوء التغذية الحاد وأصيب 2.6 مليون طفل آخر بالتقرُّم بحلول عام 2022 (أوسيندارب وآخرون 2020). علاوة على ذلك، أدَّى إغلاق المدارس إلى خسائر في التعلُّم في اللغات والقراءة والكتابة والرياضيات بلغت نحو 30% في العديد من البلدان. وفي عام 2021، لم يكن ربع جميع الشباب في العديد من البلدان ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (شادي وآخرون 2023). وانخفض أيضاً احتمال أن تلجأ الأسر الفقيرة إلى العمل والتعليم عن بُعد عبر الإنترنت (ناراين وآخرون 2022). وأثَّر تعطُّل الدراسة على الأسر الفقيرة أكثر من الأسر الغنية. وتشير التقديرات إلى أن الطلاب في البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل قد تقل قدرتهم على كسب الدخل في المستقبل بنسبة تصل إلى 10% بسبب الجائحة، وهو ما يشير إلى تأثيرات سلبية طويلة الأمد للجائحة (شادي وآخرون 2023). وأصبح هذا الجيل من الطلاب معرضاً الآن لخطر فقدان 21 تريليون دولار من دخولهم المحتملة طيلة حياتهم بالقيمة الحالية أو ما يعادل 17% من إجمالي الناتج المحلي في العالم اليوم (البنك الدولي وآخرون 2022). ومن المرجح أن يكون تأثير خسائر فقدان التعلُّم على أوضاع الفقر في المستقبل أكبر من التأثير المباشر للجائحة على هذه الأوضاع (ديسيرف وآخرون 2024).

يتركز الفقر المدقع بشكل متزايد في البلدان ذات النمو الاقتصادي البطيء

يُمثِّل أحد العوامل الكبرى التي أسهمت في تباطؤ وتيرة جهود الحد من الفقر في العالم خلال العقد الماضي في تغيير تركيبة الفقر في المناطق. ففي عام 1990، كان معدل الفقر في شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى منه في أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت معدلات الفقر في جنوب آسيا مماثلة لمعدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء. وتغيَّرت هذه الصورة تغيراً ملحوظاً على مر السنين. وشهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مدفوعة بالنمو السريع، تقدماً غير مسبوق عزَّز أيضاً جهود الحد من الفقر على المستوى العالمي. وحتى عام 2013، كان النمو الاقتصادي السريع للصين يقود جهود الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم، مما أدَّى إلى انتشار أكثر من 800 مليون شخص من برائن الفقر المدقع على مدى ثلاثة عقود. وبين عامي 1990 و2024، حققت بقية منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أيضاً تقدماً ملحوظاً، حيث خرج 210 ملايين شخص من دائرة الفقر المدقع خلال هذه الفترة. وانخفض أيضاً معدل الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً في جنوب آسيا، على الرغم من الركود في الآونة الأخيرة (انظر الفصل الأول).

منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، اعتمد التقدُّم المُحرز في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم على الحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر بكثير مما كان عليه الحال من قبل. وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإنه انخفض بمعدلات أبطأ بكثير مما هو عليه في المناطق الأخرى، وتضاعف تقريباً عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة – حيث ارتفع من 282 مليون شخص في عام 1990 إلى 464 مليوناً في عام 2024. وبالمثل، تضاعف عدد من يعيشون في فقر مدقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 15 مليوناً في عام 1990 إلى 30 مليوناً في عام 2024. وقفز معدل الفقر المدقع في تلك المنطقة منذ عام 2014، مدفوعاً بأوضاع الهشاشة والصراع والتضخم (غاتي وآخرون 2023).

في عام 2000، كان ربع الفقراء فقراً مدقعاً فقط يعيشون في بلد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو في بلد يعاني من أوضاع الهشاشة والصراع. وبحلول عام 2014، كان واحد من بين كل اثنين من الفقراء فقراً مدقعاً

يعيش إما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو في بيئات تعاني أوضاع الهشاشة والصراع. ثم زادت نسبة الفقراء فقراً مدقعاً في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة حادة في أواخر العقد الثاني للقرن الحالي بسبب هشاشة البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من الفقراء (على سبيل المثال، النيجر أو نيجيريا). وفي عام 2024، ارتفعت نسبة الفقراء فقراً مدقعاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 75%، ويعيش 42% من الفقراء المدقعين في العالم في بيئات هشة ومتأثرة بالصراعات في بلدان هذه المنطقة.⁴ وبشكل عام، تضم البلدان المؤهلة للحصول على مساندة من المؤسسة الدولية للتنمية 7 من كل 10 من الفقراء فقراً مدقعاً في العالم.⁵

ولم تتمكن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ولا سيما تلك الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من تحقيق معدلات نمو الدخل المرتفعة التي شوهدت في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا. وعلى الرغم من اختلاف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في العديد من النواحي، فإنها تواجه تحديات مشتركة، منها انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتفشي الفقر المدقع، واشتداد أوضاع الهشاشة (البنك الدولي 2024د). وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم نحو نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، لم يكن النمو الاقتصادي كبيراً ولا شاملاً بدرجة تكفي لخفض معدلات الفقر بصورة كبيرة، لا سيما منذ عام 2015 (وو وآخرون 2024). وبين عامي 1990 و2022، لم يُسجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نمواً سوى بنسبة 0.7% سنوياً (مقارنة بنسبة 1.6% على مستوى العالم). ومن المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة في الفترة 2024-2025، لكنه سيظل أقل مما كان عليه في العقد السابق للجائحة (البنك الدولي 2024د).

تعرُّ التقدُّم المُحرز في تحسين الرخاء المشترك منذ تفشي الجائحة

تُشكّل كيفية استفادة الفئات الأقل دخلاً من النمو بُعداً مهماً ينبغي دراسته من أجل تحسين الرفاهية المجتمعية. فمتوسط نمو الدخل وحده ليس علامة جيدة للتنمية. ولذلك، من المهم تتبُّع مقياس لمدى شمولية النمو أو الرخاء المشترك للجميع. وفجوة الرخاء العالمي هي مقياس البنك الدولي الجديد للرخاء المشترك (انظر الإطار 1). ويمثل هذا المقياس متوسط العوامل التي يجب أن يتضاعف بها الدخل حتى يصل كل شخص في العالم إلى مستوى الرخاء البالغ 25 دولاراً للفرد في اليوم، وهو ما يعادل تقريباً متوسط الدخل عندما تصل البلدان إلى وضعية الدخل المرتفع. ويعطي هذا المقياس وزناً أكبر لدخول الفقراء، ومن ثم فإن نمو الدخل بين الأسر الأشد فقراً له أهمية أكبر لتقليص فجوة الرخاء العالمي.

لقد تعرُّ التقدُّم في تقليص فجوة الرخاء منذ تفشي الجائحة، مما يُسلط الضوء على تباطؤ نمو الدخل الشامل للجميع خلال هذه الفترة (الشكل 4، اللوحة أ). واليوم، سيتعين أن تزيد الدخول في مختلف أنحاء العالم خمسة أضعاف في المتوسط لتصل إلى مستوى الرخاء البالغ 25 دولاراً للفرد في اليوم. وفي العديد من الأماكن، يظل تقارب مستويات الدخول من مستوى 25 دولاراً للفرد في اليوم مجرد طموح. وتتراوح فجوة الرخاء من 1.7 في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى إلى أكثر من 12 في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، مما يشير إلى تفاوتات كبيرة في مستويات الدخول بين المناطق. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يجب أن ترتفع الدخول في المتوسط بأكثر من 12 ضعفاً لتصل إلى مستوى 25 دولاراً. وتسهم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 39% في فجوة الرخاء العالمي، لكنها تضم 16% من سكان العالم (الشكل 4، اللوحة ب). ويُسلط هذا التفاوت الضوء على النسبة الكبيرة من سكان المنطقة التي لا تزال بعيدة كل البعد عن عتبة الرخاء.

الإطار 1

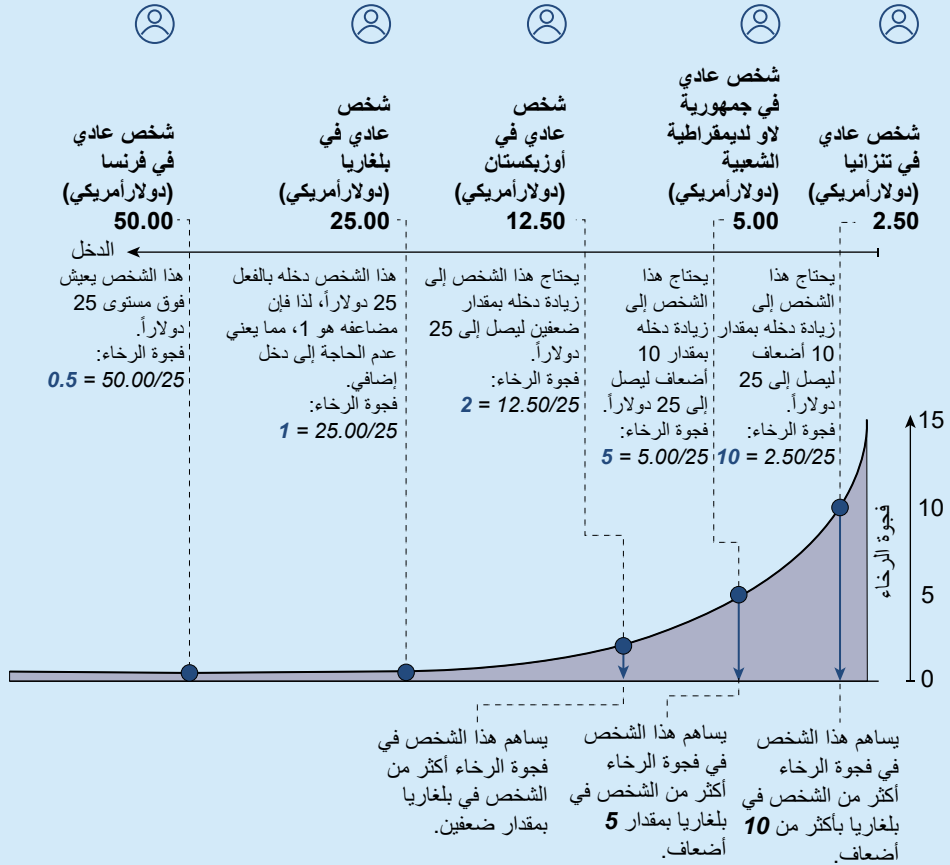
كيف تُحتسب فجوة الرخاء؟

ترصد فجوة الرخاء مدى بعد مجتمع ما عن مستوى 25 دولاراً للفرد في اليوم، وهو ما يقترب من متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة عندما تصل البلدان إلى وضعية الدخل المرتفع. وفجوة الدخل هي متوسط العجز في دخول جميع الأفراد الذين يعيشون في ذلك المجتمع لكن مع إعطاء وزن ترجيحي أكبر لشريحة الفقراء. وتعرف فجوة الرخاء بأنها متوسط مضاعف الدخل اللازم للوصول إلى عتبة 25 دولاراً للفرد في ذلك المجتمع (كراي وآخرون، 2023).

الشكل الخاص بالإطار 1

فجوة الرخاء تحدد مدى ابتعاد المجتمعات عن بلوغ المستهدف المتمثل في 25 دولاراً للفرد في اليوم

لنفترض أن هناك خمسة أشخاص يتمتعون بمستويات الدخل اليومي التالية:



(تتبع)

الإطار 1

كيف تُحتسب فجوة الرخاء؟ (تابع)

لاحظ أن الشخص العادي في تنزانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأوزبكستان لديه أقل من 25 دولاراً في اليوم، لذا فإنه يساهم بمضاعف أكبر من 1 والشخص العادي في بلغاريا لديه 25 دولاراً في اليوم لذلك يساهم بمضاعف قدره 1 (الشكل الخاص بالإطار 1.1). يعيش الشخص العادي في فرنسا فوق مستوى 25 دولاراً ولا يقدم سوى مساهمة صغيرة في هذا المقياس. وعلى الرغم من أن نمو الدخل الذي يشهده أي شخص في العالم سيساعد على تقليص فجوة الرخاء، فإن حجم هذا الانخفاض يزداد أضعافاً مضاعفة كلما أصبح الفرد أكثر فقراً. وهذا يعني أن الشخص العادي في تنزانيا - أفقر شخص في هذا المثال - سيساهم بدرجة أكبر في فجوة الرخاء وأن زيادة دخله ستكون أكثر أهمية من الآخرين.

لتحديد فجوة الرخاء في هذا المثال، يتم حساب متوسط هذه الأرقام:

$$\text{فجوة الرخاء} = 5 / (0.5 + 1 + 2 + 5 + 10) = 5 / 18.5 = 3.7$$

وبالتالي، تبلغ فجوة الرخاء في المجتمع 3.7. وهذا يعني أنه يجب في المتوسط ضرب دخل كل فرد في 3.7 للوصول إلى مستوى 25 دولاراً في اليوم. ولو كان الأشخاص الخمسة في المثال هم الأشخاص الوحيدين في العالم، لكانت فجوة الرخاء العالمي 3.7.

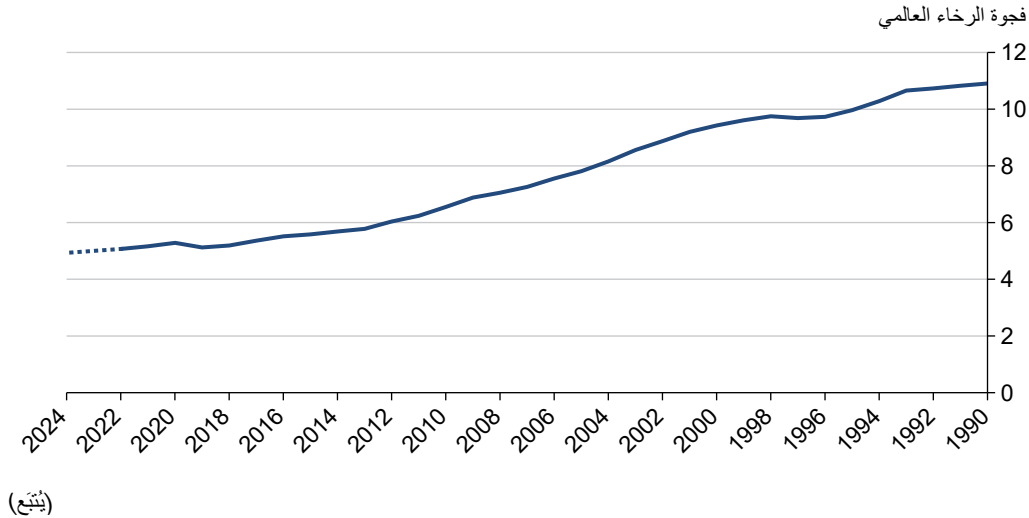
المصدر: البنك الدولي.

ملحوظة: جميع القيم بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2017.

الشكل 4

توقف التقدم المحرز نحو تقليص فجوة الرخاء العالمي

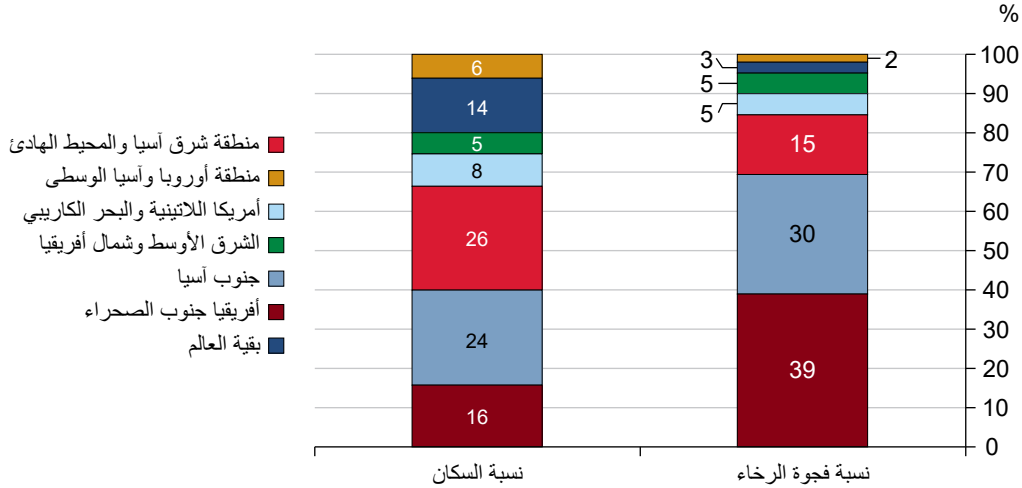
أ. التقدّم المُحرز في تقليص فجوة الرخاء العالمي



الشكل 4

توقف التقدم المحرز نحو تقليص فجوة الرخاء العالمي (تابع)

ب. المناطق الأشد فقراً هي الأكثر تخلفاً عن الركب وتسهم بدرجة أكبر في فجوة الرخاء العالمي مقارنة بعدد سكانها في عام 2024

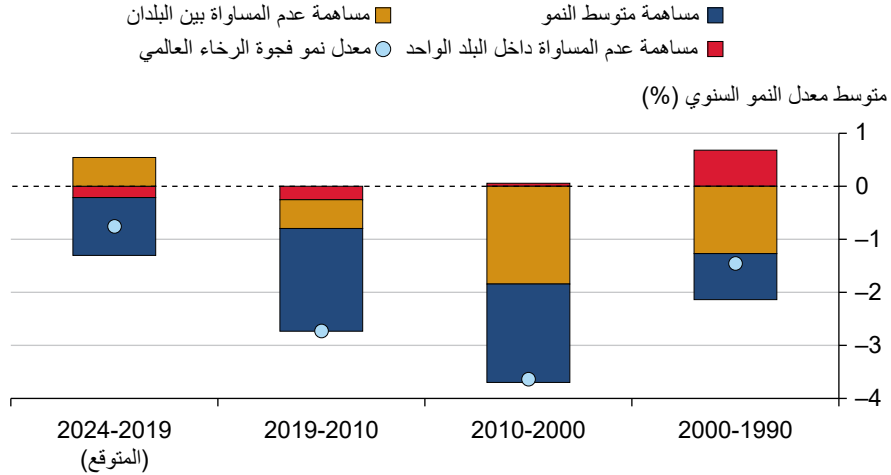


المصدر: منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>.
ملحوظة: التقديرات بعد عام 2022 هي تنبؤات آنية (انظر المرفق 1 ألف للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التنبؤات الآنية والتنبؤات). انظر الإطار 1 للاطلاع على حساب فجوة الرخاء العالمي. وتظهر مساهمة المناطق (%) في فجوة الرخاء العالمي في عام 2024 في اللوحة ب، مقارنة بنسب سكان المناطق (انظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل). وقد لا يكون مجموع القيم الواردة 100% بسبب التقريب.

تاريخياً، كانت الزيادات في الرخاء العالمي مدفوعة بالنمو الاقتصادي الكلي وانحسار عدم المساواة بين البلدان. وبين عامي 1990 و2024، تحسّنت فجوة الرخاء العالمي بمعدل سنوي قدره 2.34%، مع زيادة متوسط الدخل العالمي بمعدل سنوي قدره 1.48%، وتراجع عدم المساواة على مستوى العالم بنسبة 0.86%. والسبب في تراجع عدم المساواة على مستوى العالم هو انخفاض التفاوت بين البلدان، والذي يقاس بالتباينات في متوسط مستويات المعيشة فيما بين البلدان (كراي وآخرون 2023؛ لائكنر وميلانوفيتش 2016). ومع ذلك، في الفترة من 2019 إلى 2024، كانت الزيادة في معدلات الرخاء محدودة بسبب تباطؤ النمو العالمي خلال جائحة كورونا، فضلاً عن زيادة عدم المساواة على مستوى العالم بسبب التفاوت في متوسط الدخل بين البلدان (الشكل 5).

الشكل 5

زيادة محدودة في فجوة الرخاء بسبب تباطؤ النمو العالمي وزيادة التفاوتات العالمية خلال جائحة كورونا



المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من منصة الفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>

ملحوظة: انخفاض فجوة الرخاء يعني تحسناً في مستوى الرفاهية. ويتم حساب النمو على أنه فرق لوغاريتمي. والتغير في فجوة الرخاء هو مجموع النمو (السلبى) في متوسط الدخل وتراجع عدم المساواة الكلي. والنمو الإيجابي في المتوسط يقلل (يحسن) فجوة الرخاء؛ وبالتالي تظهر في الشكل مساهمة متوسط النمو على أنها القيمة السلبية لمتوسط النمو. أي أنه بالنسبة لجميع الفترات في الرسم البياني، كان هناك نمو إيجابي في المتوسط العالمي، وقد تم عرضه كمساهمة سلبية. ويقاس عدم المساواة باستخدام مقياس عدم المساواة المرتبط بفجوة الرخاء. والتغير في عدم المساواة الكلي هو مجموع التغير في التباينات بين البلدان والتغير في مستويات عدم المساواة داخل البلد الواحد. انظر المرفق 2باء للمزيد من التفاصيل.

انخفاض عدد الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة، وتتركز الآن الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع مستويات عدم المساواة في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء

ويعكس ارتفاع مستويات عدم المساواة نقص فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما قد يزيد من خفض معدلات الحد من الفقر والرخاء المشترك مع الوقت. وفي البلدان التي ترتفع فيها مستويات التفاوت في الدخل أو الاستهلاك، تؤدي زيادة النمو إلى انخفاض أقل في معدلات الفقر (بورغينون 2003). وقد أظهرت نماذج المحاكاة أن التراجع في مستويات عدم المساواة قد يكون ذا تأثير كبير على الحد من الفقر (بيرغستروم 2022؛ لاكنر وآخرون 2022). غير أن هذا العائد المضاعف لم يتحقق في بعض الحالات. واتسم الحد من الفقر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بالبطء، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى بطء النمو. لكن عدم حدوث تحسن نحو تحقيق المزيد من المساواة كان أيضاً فرصة ضائعة للحد من الفقر (سينها وإنشوست ونارايان 2024) في منطقة يعاني عدد كبير من بلدانها من ارتفاع مستويات عدم المساواة.

وهناك توافق واسع في الآراء على أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في البلد المعني يضر به، وقد يكون ارتفاع مستويات عدم المساواة داخل بلد ما علامة على عدم قدرة بعض الفئات السكانية على الصعود على سلم النمو الاقتصادي والاجتماعي لأسباب خارجة عن إرادتها، مثل النوع الاجتماعي (الجنس)، أو العرق، أو خلفية الوالدين، أو محل الميلاد. وهذا ليس محجفاً فحسب، بل يفتقر إلى الكفاءة أيضاً، لأنه يعني أن بعض الفئات السكانية لا يمكنها المشاركة في النشاط الاقتصادي باستخدام إمكانياتها الكاملة. علاوة على ذلك، يؤثر عدم المساواة في النواتج والفرص في الوقت الحاضر تأثيراً مباشراً على الفرص المتاحة أمام الجيل القادم (أتكينسون 2015؛ فان دير وايد وآخرون 2024؛ البنك الدولي 2017). فعلى سبيل المثال، تشهد المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة تفاوتات أكبر بين المدارس أو الأحياء، ولذلك فإن عدم المساواة اليوم له تأثير قوي على الفرص التي ستتاح للأطفال (أليسينا وآخرون 2021؛ أشر، نوفوساد، ورافكين 2024؛ تشيتي، هندرين، وكاتز 2016). وهذا مهم أيضاً لأن الاحتكاكات والتوترات المجتمعية ترتبط بمستويات عالية من عدم المساواة الفعلية أو المتصورة - على سبيل المثال، السخط الاجتماعي الذي شوهد خلال الربيع العربي (البنك الدولي 2016). وفي الوقت نفسه، يرتبط تراجع عدم المساواة بارتفاع مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك التماسك الاجتماعي (البنك الدولي 2016). وتشير الشواهد إلى أن ارتفاع عدم المساواة يحد بشكل غير متناسب من المشاركة السياسية للناخبين منخفضي الدخل مقارنة بالناخبين ذوي الدخل المرتفع (إريكسون 2015)، وفي الوقت نفسه يزيد من نسبة المساهمات السياسية للأسر مرتفعة الدخل (كاجي 2023).

عدم المساواة مفهوم واسع النطاق، وينبغي دراسته بمجموعة واسعة من المقاييس لرصد أبعاده المتعددة (انظر الإطار 2). ويُركّز هذا التقرير على مقياس مُحدّد لعدم المساواة - وهو مؤشر جيني - وعتبة مُعيّنة لتمييز الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة - وهو مؤشر جيني فوق 40. ويستند مؤشر جيني إلى الدخل (أو الاستهلاك) باستخدام مسوح الأسر المعيشية، وهي المسوحات الوحيدة المتاحة لرصد عدم المساواة على مستوى العالم. ويناقش الفصلان الثاني والرابع من التقرير هذا المؤشر بمزيد من التفصيل فضلاً عن مدلولاته بالنسبة للقياس والتفسير.

وباستخدام أحدث مسح متاح لكل اقتصاد، كان مؤشر جيني أعلى من 40 في 49 من 166 اقتصاداً (الخريطة 1).⁶ وكان نحو 1.7 مليار شخص يعيشون في اقتصادات تعاني من ارتفاع مستويات عدم المساواة في عام 2022. وانخفض عدد الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة من 66 بلداً قبل عقد من الزمان إلى 49 بلداً في أحدث سنة. وفي الوقت نفسه، ظلت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في اقتصادات تعاني من ارتفاع عدم المساواة على حالها تقريباً خلال العقد الماضي (حوالي 22% من سكان العالم).

وفي الوقت الحالي، تتركّز الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع مستويات عدم المساواة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي أكثر من 80% من اقتصادات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كان مؤشر جيني أعلى من 40 في أحدث مسح للأسر المعيشية. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يصل معدل عدم المساواة إلى أعلى مستوى له في الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا.⁷ وينتشر التفاوت المرتفع في الدخل أو الاستهلاك بشكل أكبر في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل وكذلك الاقتصادات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف (الشكل 6، اللوحة ب). ويظهر نحو ثلث الاقتصادات منخفضة الدخل وخمسي الاقتصادات متوسطة الدخل مستويات عالية من عدم المساواة.⁸ وبالنسبة للاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تتوافر عنها بيانات، يعاني خمساً هذه الاقتصادات من مستويات عالية من عدم المساواة. ومن بين 68 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لديها بيانات عن عدم المساواة، كان أقل من 15% منها في فئة البلدان منخفضة التفاوت و37% في الفئة المرتفعة التفاوت.

الإطار 2

مفاهيم الرفاهة والاختلافات في قياس عدم المساواة

يتوقف مستوى عدم المساواة على المفهوم الأساسي للرفاهة الذي يتم رصده. ويتجسد عدم المساواة الاقتصادية بوجه عام في ثلاثة مجالات مختلفة للرفاهة - الدخل أو الاستهلاك أو الثروة، ويعكس كل منها جوانب مختلفة للرفاهة ومستويات مختلفة من عدم المساواة تمت ملاحظتها. فالدخل يشير إلى القوة الشرائية المحتملة للفرد أو الأسرة، أما الإنفاق الاستهلاكي فهو تفعيل هذه القوة الشرائية. ولا تستهلك الأسر المعيشية عموماً كل دخلها. وما يتبقى، أي المدخرات، يكون في العادة أكبر بالنسبة للأسر الغنية مقارنة بالأسر الفقيرة. وهذا يعني أن توزيع الاستهلاك يكون في العادة أكثر توازناً من توزيع الدخل (انظر المرفق 2 دال والفصل الرابع لمزيد من التفاصيل). وعلى الرغم من أن الدخل والاستهلاك يُمتلآن تدفق الموارد - أي مقدار ما يكسبه المرء أو ينفقه في إطار زمني معين، في حدود سنة في العادة - فإن الثروة تُمثل رصيماً من الموارد مثل الأصول المتراكمة، بما في ذلك العقارات، أو حيازات أسهم الشركات، أو المدخرات، بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي يمكن توريثها أو اكتسابها. على سبيل المثال، المنزل (أو الأسهم) هو الثروة، والإيجار (أو الأرباح) هو الدخل الناتج عن هذا الأصل. ويتسم توزيع الثروة بأنه أكثر تفاوتاً على نحو كبير مقارنة بالدخل أو الاستهلاك^أ.

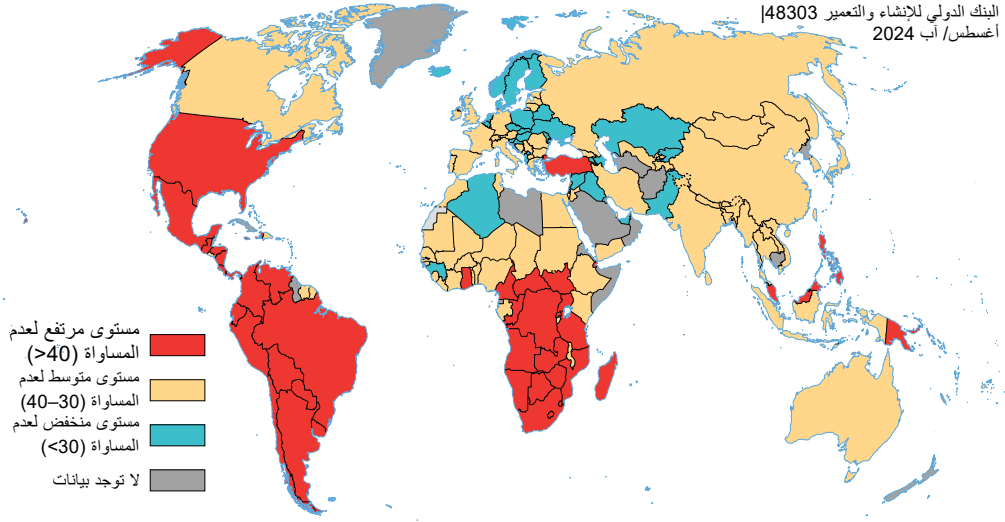
وهذه المفاهيم مترابطة. فعلى سبيل المثال، يرجع السبب في الزيادات الأخيرة في التفاوت في الدخل إلى ارتفاع معدل عائد الثروة بين الشرائح الأكثر ثراءً (بيكيتي 2014). ومع ذلك، فإن مفاهيم الرفاهة هذه تختلف من عدة نواح مهمة. وعلى عكس الدخل، الذي قد يتقلب سنوياً، تميل الثروة إلى التراكم بمرور الوقت وهي أكثر مقاومة للتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل. ومن المرجح أن يجعل هذا الثروة مؤشراً أفضل على القدرة على الصمود على المدى الطويل وإشارة أفضل للفرص الاقتصادية أو القدرة على الحراك. ومع ذلك، من بين المفاهيم الثلاثة المُبَيَّنة هنا، يظل قياس الثروة العنصر الأصعب. ويرجع ذلك جزئياً إلى تحديات القياس التي تؤثر سلباً للغاية على قياس الدخل في البلدان النامية، وكذلك إمكانية "إخفاء" الثروة في الخارج، وهو مصدر قلق حتى للبلدان التي لديها البيانات الأكثر شمولاً (زوكمان 2015). وفي ضوء هذه التحديات، يستخدم هذا التقرير الدخل أو الاستهلاك تبعاً لنوع المسح المتاح.

أ. على سبيل المثال، انظر الدراسات التي أجراها سايز وزوكمان (2020) عن الولايات المتحدة، ودراسات ألفاريدو وأتكينسون وموريلي (2018) عن المملكة المتحدة.

ويشير هذا التقرير أيضاً إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل التحليلي لتحسين تحديد أصحاب الدخل العليا في مسوحات الأسر المعيشية وتعديل الاختلافات المنهجية بين البلدان - مثل الاختلافات بين الدخل والاستهلاك - لتحسين رصد مستويات عدم المساواة (انظر الفصل الرابع).

الخريطة 1.

التفاوت وعدم المساواة في الدخل والاستهلاك فيما بين الاقتصادات



المصادر: منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)،

<https://pip.worldbank.org/>; Haddad et al. 2024.

ملحوظة: تعرض الخريطة مؤشرات جيني لأحدث مسح متاح (بعد عام 2000) الذي يقيس عدم المساواة في الدخل أو الاستهلاك، حسب الاقتصاد. والاقتصادات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة يتجاوز مؤشر جيني فيها 40، والاقتصادات التي تنسم بدرجة متوسطة من عدم المساواة هي تلك التي يتراوح مؤشر جيني فيها بين 30 و40، والاقتصادات ذات التفاوت المنخفض هي تلك التي يقل فيها مؤشر جيني عن 30. انظر جدول المرفق 2 أو 1 للاطلاع على تصنيفات الاقتصادات، ومؤشرات جيني، وسنة المسح، ونوع الرفاهة المستخدم- الدخل أم الاستهلاك.

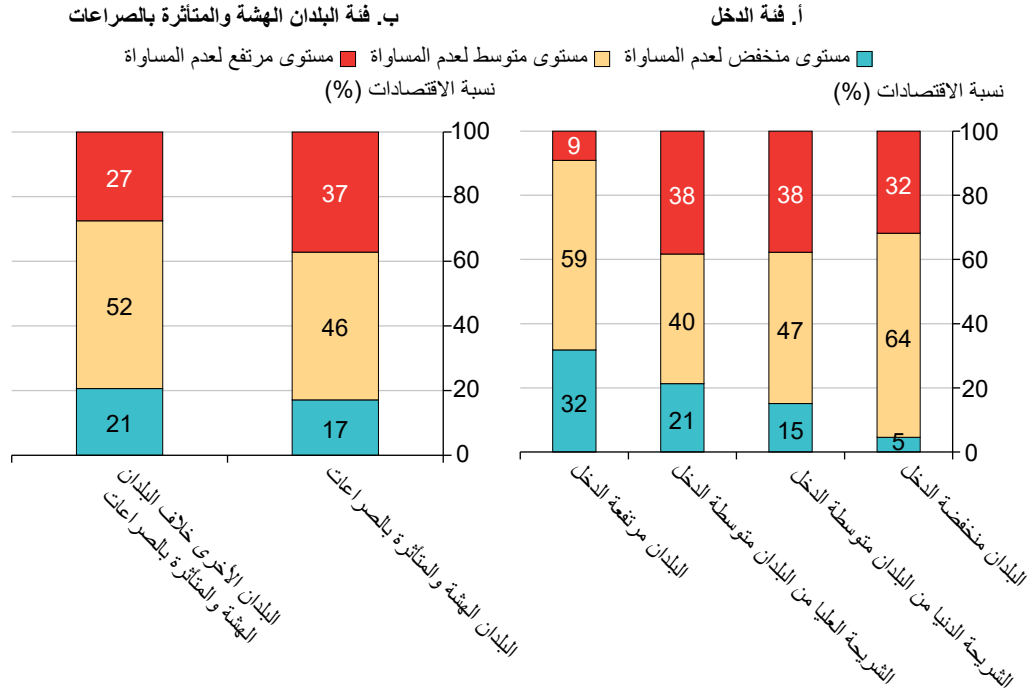
لا تزال مخاطر تراجع المكاسب السابقة عالية بالنسبة للبلدان الأشد فقراً

على الرغم من أن التوزيع العالمي للدخل قد تحسّن منذ عام 1990، فإن نسبة كبيرة من السكان لا تزال تعيش بالقرب من خطوط الفقر المبيّنة في هذا التقرير (الشكل 7). وهذا يعني أن الصدمات المتوسطة قد تدفع الكثير من الناس بسرعة إلى برائن الفقر المدقع. وتسلّط الصدمات الأخيرة الضوء على هذا الخطر. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، كان معدل الفقر المدقع أقل من 3% بين عامي 2000 و2014. واليوم، يعيش نحو 7% من سكان المنطقة في فقر مدقع بسبب تزايد أوضاع الهشاشة والصراع. ومن الأمثلة الأخرى جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي دفعت نحو 73 مليون شخص في أنحاء العالم إلى برائن الفقر المدقع في عام واحد، معظمهم في البلدان الأقل دخلاً. ولقد أظهرت الجائحة أنه قد يكون للصدمات تأثير طويل الأمد على الرفاهة. ومن المتوقع أن تزداد الصدمات مع ازدياد تواتر الظواهر المناخية بالغة الشدة.

من المرجح أن يعاني شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص من صدمة مناخية قاسية سيكافحون للتعافي منها

ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حدوث الظواهر المناخية بالغة الشدة (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2023). ومنذ سبعينيات القرن العشرين، تحدث الفيضانات والعواصف ونوبات الجفاف وموجات الحر على نحو أكثر تواتراً. وفي كل عام، تهوي الكوارث الطبيعية بملايين الأسر في دائرة الفقر أو تحصرها في برائته (باكي وفوجي 2020؛ هاليغات والاش 2021؛ هيل وبورتر 2017؛ كوتشار ونيينبرغ 2023؛ بيب وولبورغ 2019). وعلاوة على ذلك، يزداد تواتر موجات الجفاف والحر في البلدان التي ترتفع فيها بالفعل معدلات الفقر.

الاقتصادات الأكثر فقراً والمتأثرة بالصراعات تشهد غالباً ارتفاع مستوى عدم المساواة



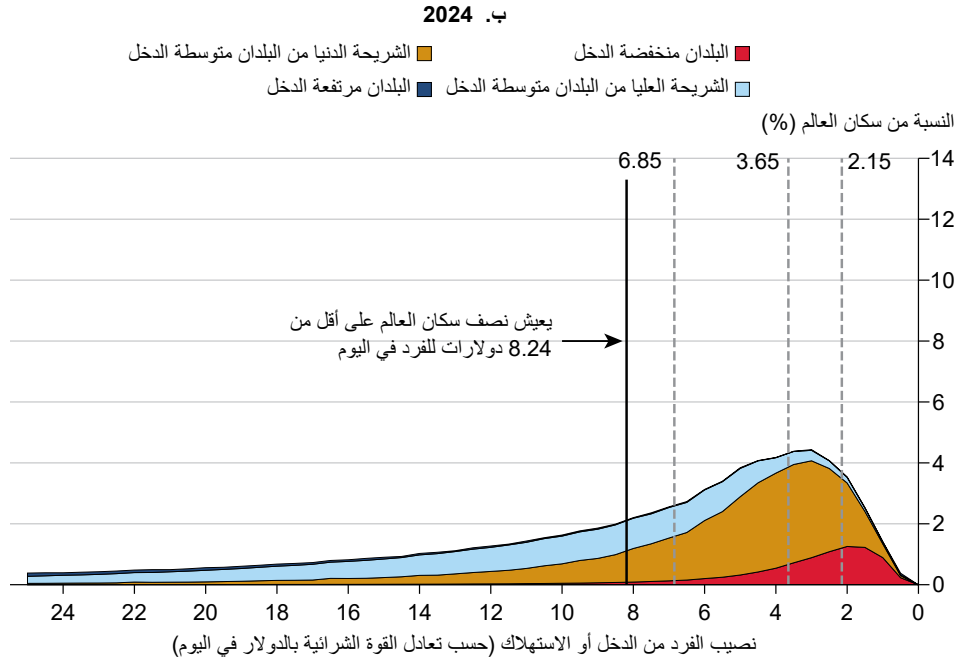
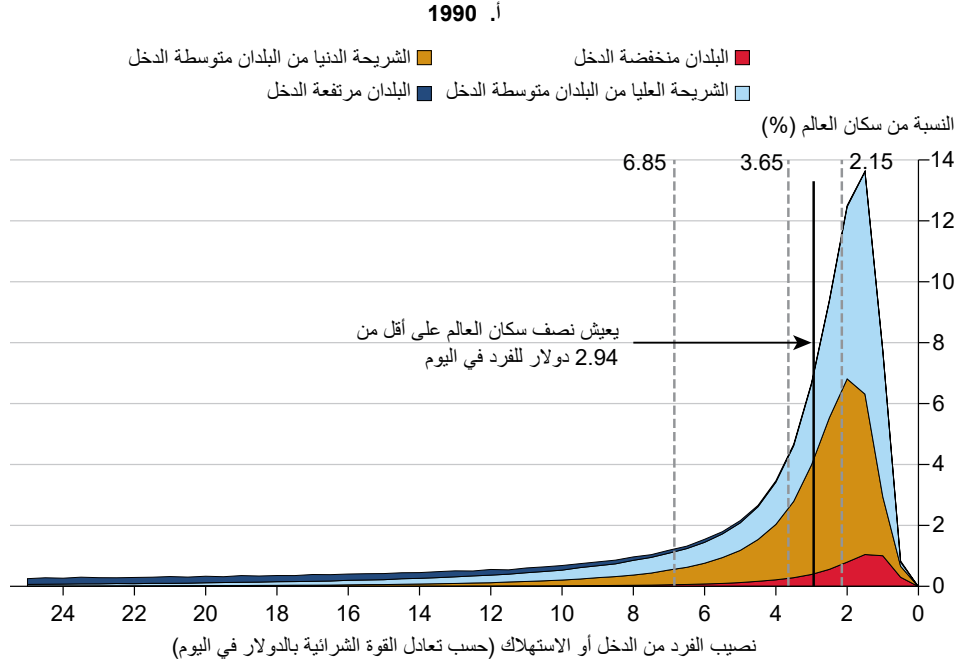
المصدر: البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>.
ملحوظة: الاقتصادات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة يتجاوز مؤشر جيني فيها 40، والاقتصادات التي تنسجم بدرجة متوسطة من عدم المساواة هي تلك التي يتراوح مؤشر جيني فيها بين 30 و40، والاقتصادات ذات التفاوت المنخفض هي تلك التي يقل فيها مؤشر جيني عن 30. وتغطي البيانات 166 اقتصاداً من خلال مسح استقصائي واحد على الأقل للأسر المعيشية في منصة الفقر وعدم المساواة بين عامي 2000 و2022. وقد تم حساب مؤشر جيني من آخر سنة مسح. وتستند فئات الدخل وأوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى قوائم البنك الدولي للسنة المالية 2024، وقد لا يكون مجموع القيم الواردة 100% بسبب التقريب.

لقد وضع البنك الدولي مؤشراً يرصد عدد الأشخاص المعرضين لخطر شديد بسبب التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم (البنك الدولي، بدون تاريخ). ويتعرض شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص (17.9%) لخطر شديد من التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم، مما يعني أنه من المرجح أن يتعرضوا لصدمة مناخية حادة في حياتهم مما يجعلهم يعانون بشدة للتعافي منها. ويعتبر الأشخاص معرضين لمخاطر التهديدات المرتبطة بالمناخ إذا كانوا عُرضة لأحد هذه التهديدات (لا سيما الفيضانات وموجات الحر والجفاف والأعاصير) وكانوا عُرضة للمعاناة من آثار شديدة على الرفاهية عند وقوع هذه الظواهر المناخية الشديدة. وما يجعل الناس مُعرّضين للخطر هو الضعف أي ميل الشخص أو استعداده للتأثر بشكل سلبي. ويُلخّص الإطار 3 كيفية وضع ذلك المؤشر.

وقد يكون لدى البلدان نسباً متماثلة من سكانها تعاني من التعرض للصدّات، لكن نسب السكان التي تعاني بالفعل من المخاطر تختلف (الخريطة 2). ومنطقة جنوب آسيا هي المنطقة التي تتعرض فيها أكبر نسبة من سكانها للصدّات (88.1%)، تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (67.9%). بيد أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تضم النسبة الأكبر من الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية من جراء الظواهر المناخية بالغة الشدة، لكن نسبة السكان الذين

الشكل 7

مستويات الدخل في العالم شهدت نمواً بين عامي 1990 و2024، لكن الكثير من الناس لا يزالون معرضين للسقوط مرة أخرى في براثن الفقر

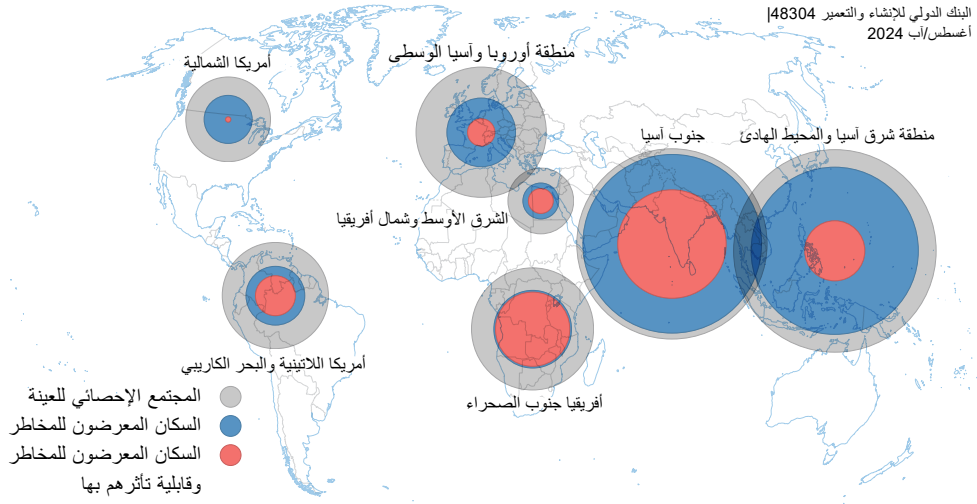


المصدر: البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)، <https://pip.worldbank.org/>. ملحوظة: يظهر هذا الشكل توزيع السكان حسب مستويات الدخل والاستهلاك في عامي 1990 و2024، مُصنَّفين على أساس مستوى 25 دولاراً للفرد في اليوم، وعلى أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في عام 2017. ففي عام 1990، كان أكثر من 86% من سكان العالم يعيشون تحت عتبة 25 دولاراً للفرد في اليوم، ويعيش نحو 80% تحت هذه العتبة في عام 2024.

يعانون من التعرض للصدّمت أقل مما هي عليه في آسيا. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أيضاً، نجد تقريباً النسبة نفسها من المعرضين لظاهرة مناخية بالغة الشدة يعانون أيضاً من مخاطر عالية (39.2% و 37.3% على التوالي من إجمالي السكان). وبالمقارنة، وعلى الرغم من تعرض ثلثي السكان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للصدّمت، فإن أقل من 10% يعانون من مخاطر. وتبلغ نسبة الضعف وقابلية التأثير أدنى مستوياتها في أمريكا الشمالية، حيث يتعرض أقل من 1% من السكان لمخاطر عالية، على الرغم من أن 31% من السكان لا يتعرضون لأي ظواهر مناخية شديدة. وبالأرقام المطلقة، يوجد في جنوب آسيا أكبر عدد من الناس المعرضين لمخاطر عالية من جراء الظواهر المناخية بالغة الشدة (594 مليون شخص، أو 32% من سكانها).

الخريطة 2.

تعرض أعداد كبيرة من السكان لظواهر مناخية بالغة الشدة في منطقتي جنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ وارتفاع مستوى الضعف وقابلية التأثير في أفريقيا جنوب الصحراء



المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من مؤشر بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي: النسبة المئوية للأشخاص المعرضين لمخاطر عالية بسبب التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم، <https://scorecard.worldbank.org/en/scorecard/home>. ملحوظة: تُصوّر الدوائر الرامدية إجمالي السكان في المنطقة، وتُحدّد الدوائر الزرقاء السكان المعرضين لأي نوع من الأخطار، وتمثّل الدوائر الحمراء السكان المعرضين لأي نوع من أنواع الأخطار والتهديدات المرتبطة بالمناخ والقابلية للتأثر بها في بُعد واحد على الأقل. وتوجد دائرة زرقاء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها تكاد لا تُرى في الشكل لأن في المنطقة تقريباً كل شخص معرض للصدّمت هو أيضاً قابل للتأثر بها. وتمثّل الدوائر المناطق، ووضعها على الخريطة ليس له أي معنى. (للمزيد من التفاصيل، انظر المرفق 3ب).

الإطار 3

كيف يُحتسب عدد الأشخاص الذين يعانون من مخاطر التهديدات المناخية بالغة الشدة؟

تُعرّف النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من مخاطر عالية من جراء التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم بأنها عدد الأشخاص على مستوى العالم المعرضين لمجموعة من الأخطار والتهديدات الرئيسية ذات الصلة بالمناخ (الفيضانات والجفاف والأعاصير وموجات الحر) والأكثر تأثراً أيضاً (أي لديهم ميل للتأثر سلباً أو عدم القدرة على التكيف مع الآثار) كنسبة من سكان العالم. ويُحتسب الأشخاص على أنهم يعانون من مخاطر عالية من جراء الأخطار والتهديدات المرتبطة بالمناخ إذا كانوا معرضين لخطر واحد على الأقل ويتم تحديدهم على أنهم معرضون بشدة للتأثر على بُعد واحد على الأقل من أبعاد الضعف وقابلية التأثير.

الإطار 3

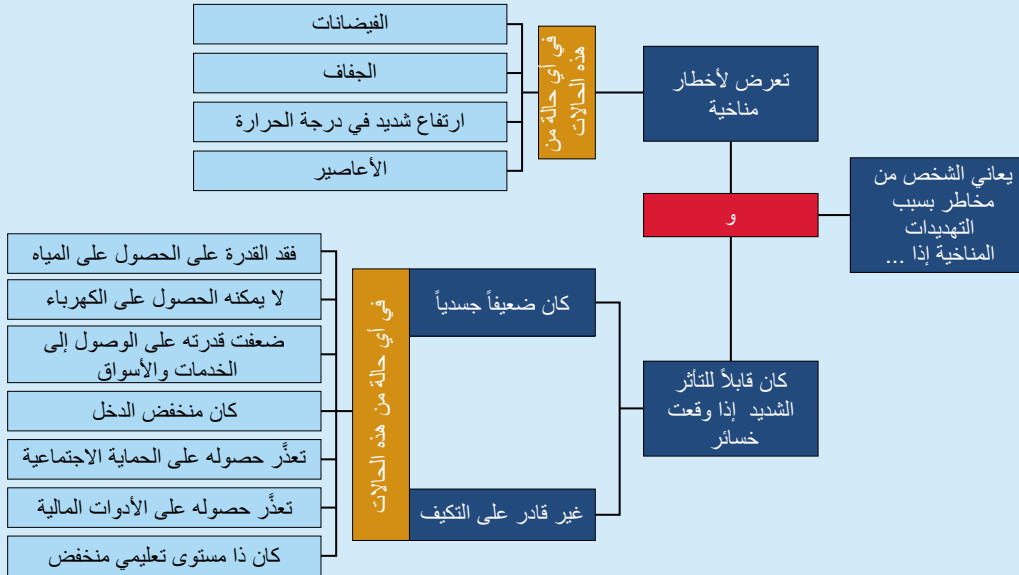
كيف يُحتسب عدد الأشخاص الذين يعانون من مخاطر التهديدات المناخية بالغة الشدة؟ (تابع)

يتبع هذا المؤشر الإطار التقليدي للمخاطر الذي تكون فيه المخاطر مزيجاً من الأخطار والضعف والتعرض للصدمات وقابلية التأثير. ويتمثل الخطر في احتمال وقوع ظاهرة مناخية بالغة الشدة، ويشير التعرض للصدمات إلى الأشخاص المتأثرين في موقع الخطر، وتتمثل قابلية التأثير في ميل هؤلاء الأشخاص أو استعدادهم للتأثر بشكل سلبي. وهنا تُعبر مجموعة من المؤشرات عن قابلية التأثير من خلال مؤشرات تقيس (أ) الميل المادي للتعرض لخسائر شديدة (نتيجة لعدم القدرة على الانتقال والتحرك والحصول على خدمات البنية التحتية الأساسية، مثل المياه والكهرباء) و(ب) عدم القدرة على التكيف والتعافي من الخسائر (بسبب انخفاض الدخل)، وعدم الحصول على التعليم، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات المالية، وعدم الحصول على الحماية الاجتماعية). ويُلخص الشكل 3-1 هذا المقياس.

ويستند هذا المؤشر إلى عينة من 103 بلدان لديها بيانات عن جميع أبعاد الضعف وقابلية التأثير، ويغطي 86% من سكان العالم. ويجري استخدام أحدث البيانات المتاحة في غضون ثلاث سنوات، قبل عام 2021 أو بعده. وينظر المؤشر حالياً في مجموعة فرعية من الأخطار المناخية باستخدام بيانات تاريخية، ومجموعة فرعية من أبعاد قابلية التأثير، ومنهجية تجميع مماثلة للنُهج المستخدمة في مقياس الفقر متعدد الأبعاد. ويقدم الفصل الثالث مزيداً من التفاصيل عن كيفية وضع المؤشر، ويناقش الفصل الرابع تحديات القياس فيما يتعلق بالمؤشر بمزيد من التفصيل، وكذلك بعض المجالات التي سيتم فيها تحديث المؤشر في الجولات القادمة.

الشكل الخاص بالإطار 3

قياس قابلية تأثر الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية بالأخطار المرتبطة بالمناخ



المصدر: مؤشر بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي: النسبة المئوية للأشخاص المعرضين لمخاطر عالية من جراء التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم، <https://scorecard.worldbank.org/en/scorecard/home>.

وبدون اتخاذ إجراءات أسرع، ستشدد الأخطار المرتبطة بالمناخ. وفي عام 2022، وصلت غازات الدفيئة الثلاثة الرئيسية بشرية المنشأ - ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز - إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى ارتفاع الحرارة بنسبة 50% تقريباً مقارنة بعام 1990.^{9، 10} وترتبط انبعاثات غازات الدفيئة، التي تؤدي إلى الاحترار العالمي، بحدوث وشدة الظواهر المناخية بالغة الشدة (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2023). وإذا لم يتم خفض انبعاثات غازات الدفيئة، فستتفاقم المخاطر المناخية. ولقد أصبح النمو الاقتصادي أقل كثافة في انبعاثات الكربون، ولكن تباطأت وتيرة جهود تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة من وحدات النمو في الآونة الأخيرة (يناقش الفصل الثالث بمزيد من التفصيل اتجاهات وأنماط انبعاثات غازات الدفيئة). ومن الضروري تسريع وتيرة هذا التقدم.

وخلاصة القول، تُبيّن المقارنات بين التعرض للمخاطر والمعاناة من المخاطر إمكانية تخفيف المعاناة من خلال خفض مواطن الضعف وقابلية التأثر. وعلى الرغم من أن نسبة التعرض للصددمات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ليست مرتفعة مثل المناطق الأخرى، فإن ارتفاع مستويات الضعف وقابلية التأثر يجعل الناس عرضة لمخاطر عالية، وبناء عليه، نلاحظ محدودية توافر العوامل المهمة للقدرة على الصمود في المنطقة، مثل الحصول على خدمات البنية التحتية الأساسية (على سبيل المثال، المياه والكهرباء)، والدخل، والتعليم، والخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، لا يحصل سوى 50% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء على الكهرباء، و 65% على مياه الشرب الأساسية.¹¹ وتجعل أوجه الحرمان هذه الناس أكثر قابلية للتأثر بالصددمات السلبية.

المسارات: ضرورة إدارة المفاضلات للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه

يتطلب إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه اتخاذ إجراءات في مجالين اثنين هما: تحقيق نمو أسرع وشامل للجميع (أي زيادة دخول الأيدي العاملة من خلال توفير وظائف أكثر وأفضل والاستثمار في القدرات الإنتاجية للفقراء) وحماية الناس من الصدمات المناخية (أي تعزيز إدارة المخاطر وتسريع وتيرة جهود التخفيف من آثار تغير المناخ).

إحراز التقدم يتطلب المزيد من النمو الاقتصادي والعمل المناخي

تحقيق نمو أسرع وأكثر شمولاً للجميع

أبرز تقرير عن التنمية في العالم لعام 1990 أن أكثر الطرق فعالية لتحسين حياة الفقراء هي (أ) تعزيز النمو الاقتصادي من خلال العمل، وهو من المقومات الأكثر وفرة لدى الفقراء؛ (ب) الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في التعليم الابتدائي والرعاية الصحية؛ (ج) تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي جيدة الاستهداف. ولا تزال هذه الأولويات مناسبة بعد مرور أكثر من 30 عاماً، بل إنها أكثر إلحاحاً نظراً لما أصاب رأس المال البشري من خسائر بسبب جائحة كورونا والصددمات البيئية المتزايدة.

وتمكين الفقراء من تحقيق استفادة أكبر من النمو الاقتصادي سيتطلب تحسين أداء أسواق العمل، لأن العمل هو مصدر الدخل الرئيسي للفقراء (البنك الدولي 2013). ولذلك، من الضروري تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نمو قوي يقوده القطاع الخاص، وهو المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل. ويمكن للحكومات أن تساند خلق فرص العمل والتوظيف بتهيئة العناصر الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال الداعمة، وسيادة القانون.

ووضع إستراتيجيات فعّالة لخلق الوظائف بما يؤدي إلى تحسينات مستدامة في إنتاجية الأيدي العاملة (وهي ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي)، والحد من الفقر، وتحقيق نواتج تعود بالنفع على الجميع على المدى الطويل، يعتمد اعتماداً كبيراً على إحداث تحولات جوهرية في الوظائف في مختلف القطاعات والمهن والمجالات (انظر الإطار 1.5 في الفصل الأول). فعلى سبيل المثال، فإن الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاعات غير الزراعية أمرٌ حيوي للنمو الاقتصادي، وينطوي على تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية. ويرتبط الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بزيادة الأجور والإنتاجية إذا كانت أسواق العمل الحضرية تعمل بشكل جيد. ومن الضروري إنجاز هذه التحولات في الوظائف لسد الفجوات الهائلة في الدخل ومكافحة الفقر. وتشير الشواهد إلى أن إحراز تقدم في هذه التحولات يمكن أن يؤدي إلى خفض كبير لمعدلات الفقر عن طريق انتقال الناس إلى أنشطة أكثر إنتاجية.¹²

والنمو الأكثر فاعلية فيما يتعلق بالحد من الفقر يخلق فرصاً لدى السكان في المستويات الدنيا على سلم توزيع الدخل. وإذا كانت الأسر المعيشية الأكثر فقراً تمتلك قدرة إنتاجية أقل، فإن إمكانية نمو الدخل والنمو الاقتصادي بوجه عام ستكون محدودة بدرجة أكبر (لوبيز-كالفا ورودريغيز-كاستيلان 2016).¹³ علاوةً على ذلك، فإن النمو الذي يحد من الفقر يتطلب ظروفاً هيكلية تُمكن من الحراك الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم تضمن للجميع القدرة على استخدام كامل طاقاتهم الإنتاجية.

وتمكن الفقراء من الاستفادة بدرجة أكبر من النمو الاقتصادي سيتطلب استثمارات كبيرة في رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وانهاج سياسات مالية عامة تدريجية تحد من عدم المساواة وتزيد الإيرادات المحلية (لاكنر وآخرون 2022؛ البنك الدولي 2022هـ؛ وو، وآخرون 2024).

حماية الناس من الصدمات المناخية من خلال تعزيز إدارة المخاطر

تُبرز مجموعة كبيرة من الشواهد أهمية إدارة المخاطر لزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات السلبية (البنك الدولي 2013ب). ويجب أن تتضمن إدارة المخاطر القدرة على الاستعداد لمواجهة المخاطر والقدرة على الاستجابة بفاعلية بعد ذلك. واستناداً إلى العمل التأسيسي الذي قام به إيرليخ وبيكر (1972)، ينبغي أن يشتمل الاستعداد على ثلاثة تدابير استباقية: التأمين الذاتي، والتأمين المستند إلى السوق، والحماية الذاتية. وبالإضافة إلى هذه التدابير الثلاثة، تتضمن أي إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر مساندة لتدابير التكيف المعقولة. ويمكن أن يؤدي تحسين المعرفة إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تخصيص الموارد بين التأمين والحماية (البنك الدولي 2013ب). وبالمثل، فإن تحسين سبل التأمين والحماية يمكن أن يجعل التكيف مع المخاطر أقل صعوبةً وتكلفةً. ويناقش الإطار 3.4 في الفصل الثالث بمزيد من التفصيل السبل الفعالة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه المخاطر المناخية.

الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية ضرورية لإدارة المخاطر

تنسجم إستراتيجيات التنمية التي تُعزّز إنتاجية الأسر وقدراتها على تحقيق الدخل بأنها غالباً ما تُعزّز في الوقت نفسه قدرة هذه الأسر على إدارة المخاطر المناخية من خلال تعزيز الوقاية منها والتكيف معها (دوان وآخرون 2023؛ هاليغيت وروزنبرغ 2017؛ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2022أ) وينبغي إعطاؤها الأولوية في البلدان الأكثر فقراً وضعفاً وتعرضاً لمخاطر.

يعد الاستثمار في التعليم أمراً أساسياً لزيادة الدخل، لكنه يتيح أيضاً للأسر تحسين استعدادها وقدراتها على التكيف مع الصدمات. وأحد الجوانب المهمة لإدارة المخاطر هو المعرفة، وكل زيادة في التعليم تؤدي حتماً إلى زيادة في المعرفة. وعلاوةً على ذلك، تشير الشواهد إلى أن الأسر التي تتمتع بمستويات تعليمية أعلى لديها فهم أفضل

للمعلومات المتعلقة بالمخاطر، مثل التنبؤات الجوية والإنذارات المبكرة، وقدرة أعلى على معالجة هذه المعلومات (هوفمان وموتارك 2017؛ موتارك ولوتز 2014؛ موتارك وبوتيسيري 2013). وبالإضافة إلى ذلك، يقل احتمال أن تتخرب الأسر المعيشية التي تتمتع بقدر أكبر من التعليم في إستراتيجيات تكيف سلبية (ديميتروفا 2021؛ وهيل وميخيا-مانتيلا 2017؛ لو ونغوين 2023).

ويؤدي تحسين البنية التحتية إلى زيادة القدرة على الوصول إلى الأسواق وتعزيز الإنتاجية، ويدعم أيضاً إدارة المخاطر والقدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يؤدي تحسين البنية التحتية إلى زيادة القدرة على الحصول على الطاقة والمياه والاتصالات، وهو ما قد يتيح للأسر المعيشية التكيف بشكل أفضل مع الصدمات عند حدوثها. وتحسينات البنية التحتية مفيدة للتنمية الاقتصادية والقدرة على الصمود، لكن إطلاق العنان لأوجه التأزر وتضايف الجهود يعتمدان على كيفية بناء مرافق البنية التحتية. ويجب أن تراعي الاستثمارات في البنية التحتية المخاطر المستقبلية، مثل زيادة تواتر الفيضانات وشدها (هاليغيت وآخرون 2016؛ هاليغيت ورينتشيل وروزنبرغ 2019). ومن المهم مراعاة أن إقامة البنية التحتية بطريقة قادرة على الصمود يسهم على المدى الطويل في تحسين فاعليتها بتكلفة ميسورة، وأن ارتفاع تكاليف الاستثمارات الأولية قد يحد من الأضرار وتكاليف الإصلاح في المستقبل (هاليغيت ورينتشيل وروزنبرغ 2019).¹⁴

توسيع نطاق التأمين أمر بالغ الأهمية أيضاً

إلى جانب هذه الاستثمارات الأساسية في رأس المال البشري والبنية التحتية، من المهم تدعيم آليات التأمين التي تحمي الأفراد من الفقر المدقع وتحول دون اشتداد المصاعب أثناء الأزمات (جيل وريفينغا وزيبالوس 2016).

إن تحسين خدمات القطاع المالي أمر مهم لتيسير الحصول على الائتمان، والتأمين الرسمي، والمنتجات المالية الأخرى التي يمكن أن تساعد الأسر المعيشية ومؤسسات الأعمال على إدارة المخاطر المناخية. وأحد الأهداف الرئيسية للشمول المالي هو تعزيز قدرة الأسر على إدارة الأحداث الشائعة لكن غير القابلة للتنبؤ بها التي تنطوي على تكاليف مالية. والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول مثال على ذلك: فعندما تقع أزمة مناخية، يمكن للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أن تتيح للأسر أن تتلقى بسرعة المدفوعات أو التحويلات من الأقارب أو أفراد الأسرة المهاجرين الذين يعيشون في أماكن أخرى (باتيسا وفيسنتي 2023؛ جاك وسوري 2014). على سبيل المثال، سجّلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نمواً كبيراً في الشمول المالي يُعزى إلى اعتماد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. ومع ذلك، لا يزال العديد من البالغين يجرون معاملات نقدية، وهو ما يشير إلى وجود فرص لزيادة الشمول المالي من خلال الاستمرار في رقمنة المدفوعات (ديميرجوك كونت وآخرون 2022). والكثير من الناس المعرضين لأخطار مناخية شديدة لا تغطيهم مظلة الخدمات المالية (الشكل 8). وتنتشر هذه المشكلات بشكل خاص في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا يمتلك حوالي شخص من بين كل ثلاثة أشخاص معرضين لظواهر مناخية شديدة حسابات مالية (بما في ذلك الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول).

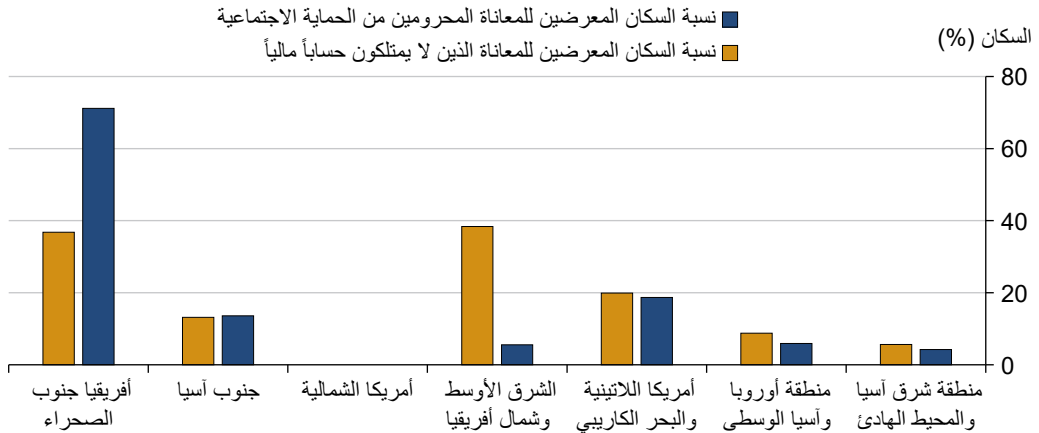
ومن الأمور المحورية تنمية أسواق التأمين وزيادة الطلب عليها. ويواجه طلب الأسر المعيشية على التأمين قيوداً بسبب العديد من العوامل. وفي عام 2023، قُدرت الخسائر الاقتصادية العالمية الناجمة عن الكوارث الطبيعية بنحو 380 مليار دولار،¹⁵ ولم يكن التأمين يغطي سوى ثلثها تقريباً. وفي البلدان منخفضة الدخل، كان التأمين يغطي أقل من 10% من الخسائر، مما اضطر الحكومات إلى إعادة توجيه أموال التنمية المحدودة نحو التعافي من الكوارث. وعلى الرغم من أهمية الحصول على خدمات التأمين لإدارة المخاطر، فإنه لا يزال غير كاف، مما يترك مليارات من البشر دون حماية. ويتمثل أحد التحديات المهمة في القدرة على تحمل التكاليف، لأن الطلب على التأمين شديد الحساسية للأسعار (كاي، ودي جانفري، وسادوليه 2020؛ كول وآخرون 2013؛

هيل وآخرون 2019؛ كارلان وآخرون 2014؛ ماكنوتش وساريس وبابادوبولوس 2013). ويمكن أن تؤدي الإجراءات التدخلية لخفض الأسعار (على سبيل المثال، خفض تكاليف إعادة التأمين، أو خفض الضرائب على منتجات التأمين) إلى زيادة الطلب. وعلاوة على ذلك، يعد التأمين منتجاً مالياً أكثر تعقيداً من منتجات الادخار أو الائتمان، ويؤدي التثقيف المالي أيضاً إلى زيادة الطلب على التأمين (كاي وسونغ 2017؛ فاسيلاكي وآخرون 2020). وتحد قيود السيولة أيضاً من استخدام التأمين، ولكن يمكن أن يؤدي ترحيل دفع أقساط التأمين إلى نهاية فترة التغطية إلى زيادة الطلب (كاسابوري وويليس 2018؛ ليو وتشن وهيل 2020).

وعلاوة على ذلك، نجد أن برامج المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، أو شبكات الأمان الاجتماعي، الموجهة إلى الفقراء فقراً مزمناً أو مدقعة تمثل أيضاً صورة من التأمين الذي يتم اللجوء إليه كملاذ أخير. ويمكن أن يساعد استخدام الحماية الاجتماعية التكيفية الفئات الأكثر احتياجاً على إدارة المخاطر الناجمة عن التهديدات المرتبطة بالمناخ من خلال تحويل الموارد في الوقت المناسب إلى ضحايا الكوارث (مجموعة البنك الدولي 2023). وتزيد نسبة المنافع إلى التكاليف في تحويلات ما بعد الكوارث على 1.3 (هاليغيت وآخرون 2016). فعلى سبيل المثال، ساندت الفلبين المستفيدين من برنامجها الرائد لشبكات الأمان الاجتماعي، وهو برنامج بانتاويد باميليانغ فيلبينو، عندما تضرروا من الإعصار يولاندا في عام 2013 (البنك الدولي 2022 ج). وفي كينيا، قدّم برنامج شبكة الأمان من الجوع مساعدات لأكثر من 100 ألف أسرة معيشية إضافية لمواجهة الجفاف خلال عام 2015، وأصدر تحويلات خاصة إلى 200 ألف أسرة تحسباً لموجات جفاف متوقعة (هاليغيت وآخرون 2016). ويمكن أن يكون للتحويلات النقدية الاستباقية قبل وصول الاستجابة الإنسانية التقليدية في العادة أثر إضافي كبير على الرفاهة (بول وآخرون 2021). ومع ذلك، في أفريقيا جنوب الصحراء، فإن 71.2% من الأشخاص المعرضين للأعاصير الشديدة والفيضانات والجفاف وموجات الحر لا تشملهم مظلة الحماية الاجتماعية وغير مشتركين فيها، ومن غير المرجح أن يحصلوا على دعم حكومي عند وقوع إحدى هذه الظواهر الشديدة (الشكل 8). بالإضافة إلى ذلك، لن تغطي شبكات الأمان العامة بشكل كامل كل من شملهم البرنامج.

الشكل 8

نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء لا تتمتع بإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية أو لديها حساب مالي



المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من مؤشر بطاقة قياس أداء مجموعة البنك الدولي: النسبة المئوية للأشخاص المعرضين لمخاطر عالية بسبب التهديدات المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم، <https://scorecard.worldbank.org/en/scorecard/home>. ملحوظة: يُبين الشكل نسبة السكان المعرضين لأي خطر ولا يحصلون على مزايا الحماية الاجتماعية ولا يشاركون في التأمينات الاجتماعية، ونسبة السكان المعرضين لأي أخطار وليس لديهم حساب مالي (بما في ذلك الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول). وبالنسبة لأمريكا الشمالية، تبلغ نسبة السكان المعرضين لأي مخاطر مرتبطة بالمناخ والمحرومين من الحماية الاجتماعية أو إمكانية الحصول على حساب مالي صفراً. انظر المرفق 3 باء في الفصل الثالث للمزيد من التفاصيل.

على الرغم من أن شبكات الأمان تعمل كملاذ أخير للتأمين، فإنه ينبغي تكميلها ببرامج للتأمينات الاجتماعية مُصممة لحماية شريحة أوسع من السكان من السقوط مرة أخرى في براثن الفقر بسبب الصدمات الفردية أو العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعد آليات التأمين العالمية ضرورية لمساعدة البلدان على إدارة آثار الكوارث الطبيعية واسعة النطاق التي تؤثر على العديد من البلدان أو الأوبئة.

وجود أنظمة أساسية لتقديم المعلومات في الوقت المناسب عن مخاطر المناخ أمر أساسي

يمكن تعزيز إدارة المخاطر المناخية من خلال توسيع أنظمة الإنذار المبكر، وخرائط المخاطر، والمعرفة المناخية. وفي بنغلاديش، تسبب الإعصار بهولا في وفاة 300 ألف شخص في عام 1970، وقتل الإعصار أبريل 138 ألف شخص في عام 1991. ومنذ ذلك الحين، أدت الاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود وشبكات الطرق وأنظمة الإنذار المبكر إلى خفض كبير في عدد الوفيات. وأودى الإعصار سيدر في عام 2007 بحياة 3363 شخصاً، وتسبب الإعصار فاني في عام 2019 في مقتل خمسة أشخاص، وفي عام 2020، قامت بنغلاديش بإجلاء 2.4 مليون شخص بسبب الإعصار أمفان، ولقي 20 شخصاً حتفهم. ونحو 20% من سكان العالم غير مشمولين بنظام للإنذار المبكر، على الرغم من أن هذه الأنظمة تنفذ الأرواح وتقلل إلى حد كبير من خسائر الكوارث المرتبطة بالمناخ في البلدان النامية.¹⁶

تسريع وتيرة التحولات الاقتصادية للحد من كثافة الانبعاثات الناجمة عن النمو

وتسريع وتيرة التحول في الاقتصاد العالمي ضرورة للحد من الاحترار العالمي ومخاطر المناخ.¹⁷ ومنذ عام 2015، عندما تم اعتماد اتفاق باريس، كان من المتوقع أن ترتفع انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 16% حتى عام 2030 بناء على السياسات الحالية. وفي الوقت الحالي، تبلغ الزيادة المتوقعة 3%، مما يدل على أن تحولات قد حدثت بالفعل خلال السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، يُبين الشكل 9 أنه في ظل السياسات الحالية، من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة ما يقرب من درجتين مئويتين، وحتى في حالة تفعيل المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ¹⁸ التي تعهدت بها البلدان، فإن الانبعاثات لن تنخفض بما يكفي للحد من الاحترار العالمي بحيث لا يتجاوز ارتفاع الحرارة 1.5 درجة مئوية (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2022ب). ولن تتاح الفرصة للحد من الاحترار بحيث لا يتجاوز ارتفاع الحرارة 1.5 درجة مئوية إلا بسياسات خفض صافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، والذي تحدده السياسات المناخية الصارمة والإجراءات المبتكرة.¹⁹ وسيطلب مسار الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر انخفاض الانبعاثات بنسبة 80% في الاقتصادات المتقدمة و60% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بحلول عام 2035 مقارنة بمستوى عام 2022 (وكالة الطاقة الدولية 2023ب).

ومن الضروري التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وينتج قطاع الطاقة 75% من الانبعاثات العالمية. وعلى الرغم مما تحقّق من تقدّم، فإنه في عام 2022، كانت الطاقة المتجددة لا تشكل سوى 7% من الطاقة العالمية، ارتفاعاً من 4% في عام 1990 (انظر الفصل الثالث في التقرير الكامل). ولا يزال النفط (مع أنواع الوقود السائل الأخرى) والفحم أكبر مصادر الطاقة (32% لكل منهما). ولتقليص انبعاثات غازات الدفيئة، سيتعيّن إجراء تخفيض تدريجي كبير في الاعتماد على الفحم والنفط. ويمكن أن تؤدي مضاعفة التقدّم المحرز في مجال كفاءة استخدام الطاقة إلى خفض فواتير الطاقة بمقدار الثلث وأن تُشكّل 50% من تخفيضات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030 (وكالة الطاقة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وآخرون 2023). ويمكن أن يؤدي المزيد من التقدّم واعتماد التكنولوجيا إلى تسريع وتيرة التحولات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولولا تطوّر تكنولوجيات الطاقة النظيفة الرئيسية منذ عام 2019 (على سبيل المثال، الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وطاقة الرياح، والمضخات الحرارية، والسيارات الكهربائية)، لكانت الزيادة في الانبعاثات أكبر بمقدار ثلاثة أضعاف (الوكالة الدولية للطاقة 2023أ).

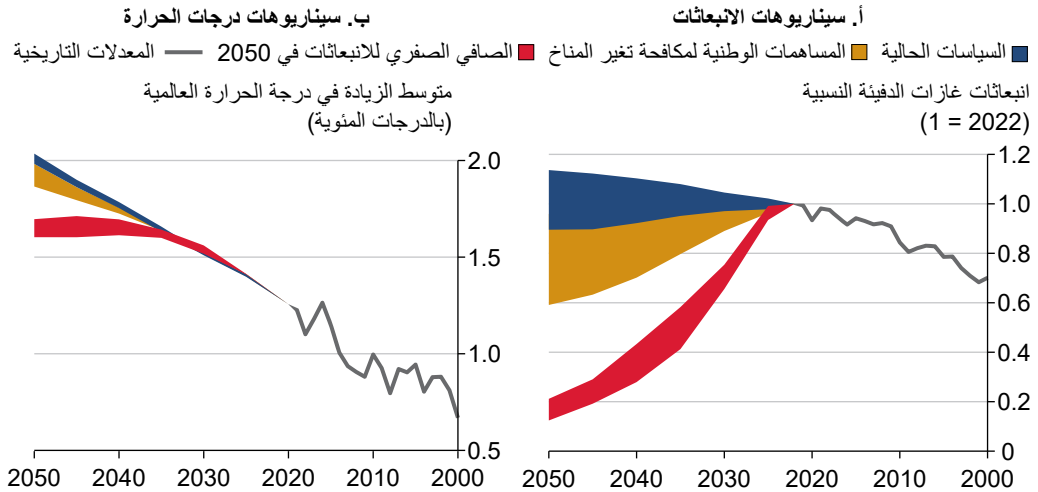
وسياسات تسعير الكربون ضرورية لاستيعاب العوامل الخارجية لانبعاثات غازات الدفيئة، وتحفيز زيادة الكفاءة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحفيز الابتكار في التكنولوجيات الأقل كثافة في الانبعاثات (البنك الدولي 2024). وقد زادت تغطية ضرائب الكربون وأنظمة الاتجار في الانبعاثات من 0.15% من الانبعاثات العالمية في عام 1990 إلى 24% في عام 2024. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن 75% من الانبعاثات العالمية لا تزال غير محسوبة، والعديد من الانبعاثات لها أسعار فعلية سلبية بسبب الدعم الواسع النطاق للوقود الأحفوري. وبناءً عليه، وعلى الرغم من تزايد معدلات التغطية، فإن إجمالي سعر الكربون العالمي - الذي يأخذ في الاعتبار صافي الأثر الإضافي للتسعير غير المباشر من ضرائب ودعم الوقود الأحفوري - لم يزد زيادةً كبيرة منذ عام 1994 (أغولوتشي وآخرون 2023). وبالتالي، فإن إعادة توجيه دعم الوقود الأحفوري أمرٌ مهم لإزالة تشوهات السوق والمساعدة في تحويل الموارد إلى المشاريع المستدامة (دأمانيا وبالسليكا وآخرون 2023). ويعد الاستثمار في البحث والتطوير والرقمنة غاية في الأهمية لتحفيز الابتكار والتحوّلات.

اتخاذ قرارات سليمة يتطلب فهم المفاضلات وجوانب تضافر الجهود وإدارة تكاليف التحوّل الطاقى

للحصول على المعلومات اللازمة لتوجيه صنع القرار، على واضعي السياسات فهم المفاضلات بين زيادة الدخل وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وإيجاد سبل لتوسيع نطاق السياسات التي تقوم على التآزر وتضافر الجهود

الشكل 9

توقعات الانبعاثات ودرجات الحرارة حتى عام 2050



المصادر: اللوحة أ: شبكة تخضير النظام المالي لعام 2023، المتوافقة مع تقديرات الانبعاثات التاريخية لعام 2022 من بيانات البرنامج العالمي لأبحاث الغلاف الجوي. اللوحة ب: حسابات البنك الدولي التي تستخدم توقعات من شبكة تخضير النظام المالي لعام 2023، المتوافقة مع تقديرات درجات الحرارة التاريخية لعام 2020 من الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ 2021. ملحوظة: تستند النطاقات الخاصة بكل سيناريو من سيناريوهات السياسات إلى أربعة نماذج مختلفة للتوقعات: GCAM 6.0، REMIND-MAGPIE 3.2، MESSAGEix-GLOBIOM 1.1-M-R12، الأضرار المادية المتكاملة [95 مرتفعة]، و REMIND-MAGPIE 3.2-4.6 الأضرار المادية المتكاملة (متوسطة). في اللوحة ب، تظهر الزيادات في درجات الحرارة مقارنة بمتوسط درجة حرارة سطح الأرض في الفترة 1850-1900 (ما قبل الثورة الصناعية) (الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ 2021). وتشير توقعات درجات الحرارة إلى زيادة درجة حرارة سطح الأرض AR6 (المئون الخمسون) من نموذج MAGICC 7.5.3.

وتساعد على تحقيق تقدُّم على مستوى العديد من الجبهات أو الحد من هذه المفاضلات وإدارة تكاليف التحول الطاقى على فئات ومجتمعات محلية مُحدَّدة.

المفاضلة بين نمو الدخل وخفض الانبعاثات

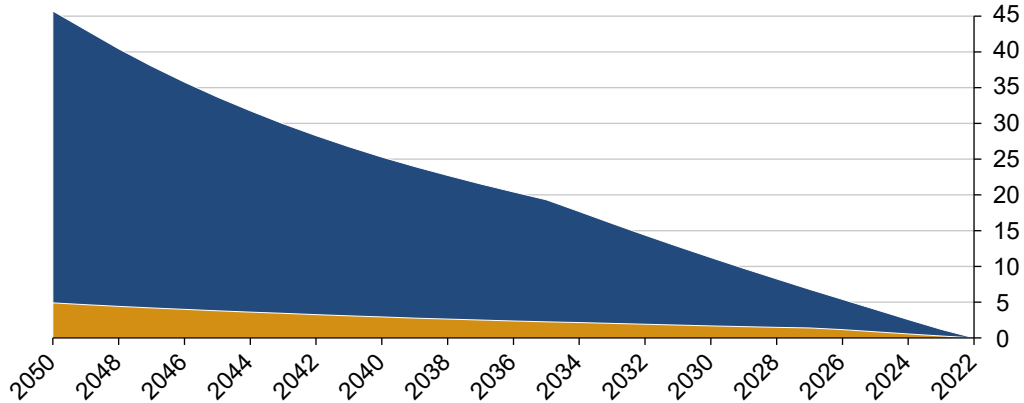
ارتبطت عملية النمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في الماضي بارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة. ويشير هذا إلى شد وجذب على نحو واضح بين المضي قدماً في الحد من الفقر، وزيادة دخل الناس، والحد من الانبعاثات. وما يثير الدهشة أن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن الانبعاثات الإضافية بسبب جهود انتشار الأفراد من براثن الفقر المدقع لا تُقَوِّض الأهداف المناخية بصورة جوهرية، لأن انبعاثات الأسر المعيشية منخفضة الدخل صغيرة (بروكنر وآخرون 2022). وبحسب وولبورغ وهاليغيت ومالر (2023) النمو الاقتصادي الإضافي المطلوب للقضاء على الفقر المدقع، والانبعاثات الإضافية التي ستصاحب هذا النمو مستخدمين كثافة الانبعاثات التاريخية (2010-2019). وسيستتب القضاء على الفقر المدقع زيادة في الانبعاثات بنسبة 4.7% مقارنة بمستوياتها في عام 2019 (الشكل 10). ويزداد هذا الرقم عند خطوط الفقر الأعلى. وعند خط الفقر البالغ 6.85 دولارات للفرد في اليوم، ستصل الانبعاثات الإضافية إلى 46% مع كثافة الانبعاثات التاريخية (الشكل 10). وتختلف هذه المفاضلة على مستوى البلدان، تبعاً لمستويات الفقر فيها ومصادر النمو الاقتصادي ومستويات انبعاثاتها. ومع ذلك، فمن الواضح أن خفض الذي لم يتحقق في انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن جهود استئصال الفقر المدقع قليل للغاية.

الشكل 10

زيادة الانبعاثات الإضافية المرتبطة بالتخفيف من حدة الفقر مع مستوى الطموح

■ 6.85 دولارات ■ 2.15 دولار

مقارنة بانبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون العالمية لعام 2019 (%)



المصدر: وولبورغ وهاليغيت ومالر 2023.

ملحوظة: يظهر الشكل انبعاثات إضافية مقارنة بمستواها في عام 2019 إذا ما تم تخفيف حدة الفقر عند خطي الفقر البالغين 2.15 دولار و6.85 دولارات للفرد في اليوم (مُعَبَّرًا عنهما بتبادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017) باستخدام كثافة الانبعاثات التاريخية.

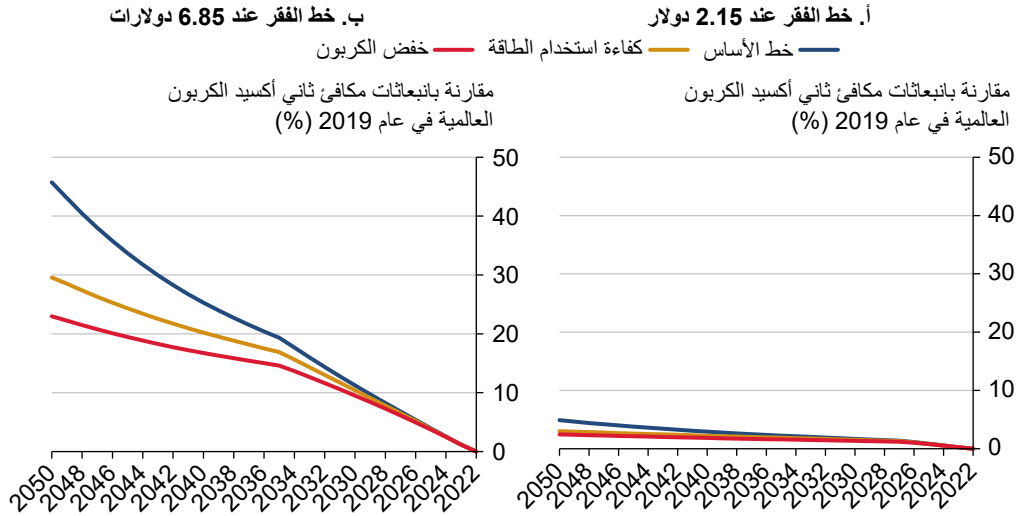
سياسات تضافر الجهود تدعم الاختيار السليم بين المفاضلات

الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة يحقق منافع متعددة تتجاوز الحد من الانبعاثات. تظهر الدراسات أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة لا تساعد على خفض الانبعاثات فحسب، بل تلبي أيضا الطلب المتزايد على الطاقة وتحسن أمن الطاقة (مجموعة البنك الدولي 2023). وبالنسبة لبعض البلدان التي تنخفض فيها إمكانية الحصول على الطاقة، قد يكون تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة أكثر فعالية من حيث التكلفة من التوسع في توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري (مجموعة البنك الدولي 2023).²⁰ وتتسم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بوجه خاص بالكفاءة في الربط بين المناطق قليلة السكان، ويمكن للمناطق الأقل دخلاً الاستفادة منها بشكل مباشر. على سبيل المثال، في بلدان مثل أوزبكستان وكوت ديفوار، حيث تتناقص إمدادات الغاز ويرتفع الطلب على الكهرباء، فإن تحويل شبكات الكهرباء إلى الطاقة المتجددة هو الحل الأكثر كفاءة والأقل تكلفة (مجموعة البنك الدولي 2023).

وتشجع هذه الاستثمارات أيضاً على التآزر وتضافر الجهود إذ يمكنها أن تحد من المفاضلة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر والانبعاثات. وتشير عمليات المحاكاة إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة مجتمعين من شأنه في الواقع أن يخفض الانبعاثات الإضافية المصاحبة للنمو الاقتصادي المطلوب للحد من الفقر بأكثر من النصف (الشكل 11) (وولبورغ وهاليغيت وماهler 2023).

الشكل 11

انخفاض الانبعاثات الناتج عن تخفيف حدة الفقر المتوقع مع كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية



المصدر: وولبورغ وهاليغات وماهler 2023.

ملحوظة: يظهر الشكل انبعثات إضافية مقارنة بمستواها في عام 2019 إذا ما تم تخفيف حدة الفقر عند خطي الفقر البالغين 2.15 دولار و6.85 دولار للفرد في اليوم (مُعبراً عنهما بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017). ويستخدم سيناريو خط الأساس كثافة الانبعاثات التاريخية. وتفترض سيناريوهات كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية أن جميع البلدان تحقق الأداء التاريخي لأعلى 10 بلدان في كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية.

معالجة تلوث الهواء إستراتيجية واضحة تعود بالنفع على الجميع ويجب إعطاؤها الأولوية يُشكّل تلوث الهواء خطراً بيئياً كبيراً على صحة الناس (البنك الدولي 2022أ). وتشير التقديرات إلى أن تلوث الهواء مسؤول عن 6.7 ملايين حالة وفاة²¹ سنوياً على مستوى العالم، وهو ما يقارب العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن جائحة كورونا حتى الآن²² أو ما يعادل تقريباً ثلث الوفيات مجتمعة بسبب الأمراض المعدية وأمراض الأمهات والأطفال حديثي الولادة والتغذية في عام 2021.²³ وينطوي تلوث الهواء اليوم على تكلفة صحية عالمية تمثل 6.1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2019 (البنك الدولي 2022أ).

وبالنسبة لبعض البلدان، وخاصة الواقعة في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، تعتبر مستويات التعرض للصدمات السنوية مرتفعة بشكل خاص، حيث تتجاوز 10 أمثال المستويات الموصى بها. وفي الواقع، تضم جنوب آسيا 37 مدينة من بين المدن الأربعين الأكثر تلوثاً في العالم (البنك الدولي 2023هـ). وفي جنوب آسيا، يتسبب تلوث الهواء في وفاة ما يقدر بنحو مليوني شخص سنوياً في سن مبكرة، ويفرض تكاليف اقتصادية كبيرة. ويُظهر تقرير البنك الدولي (2023هـ) أن الإستراتيجيات الفعالة من حيث التكلفة لخفض تلوث الهواء في جنوب آسيا ليس من شأنها أن تنقذ الأرواح فحسب، بل تجلب أيضاً منافع مناخية مهمة. فعلى سبيل المثال، سيؤدي خفض تركيزات تلوث الهواء إلى الهدف المؤقت الأول لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2030 إلى خفض ثاني أكسيد الكربون بنسبة 22% والميثان بنسبة 21%.²⁴ ويمكن للتنمية الحضرية التي تركز على شبكات النقل الجماعي أن تخفض مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء (موكيم وروبرتس 2023).

العديد من الإجراءات الأخرى المفيدة حسب السياق المعني

ثمة مجال آخر يتسم بتضافر الجهود على نحو كبير وهو تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال الممارسات المراعية للمناخ، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل (ساتون، ولوتش، وبراسان 2024). وفي المناطق التي تعتبر الزراعة فيها مساهماً مهماً في الانبعاثات، مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء، ستكون هذه الممارسات بالغة الأهمية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تسهم الزراعة بنسبة 22% من انبعاثات غازات الدفيئة في البلاد، وقد حدث التوسع الزراعي على مدى العقدين الماضيين بشكل رئيسي على حساب الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية. وتزيد الزراعة المراعية للظروف المناخية الإنتاجية الزراعية، وتحفز النمو الاقتصادي دون إزالة الغابات. ومع ذلك، فإن 15% فقط من المزارع في كولومبيا تستخدم تقنيات مبتكرة، وظلت معظم المبادرات الزراعية الذكية المراعية للمناخ في المرحلة التجريبية. وثمة حاجة إلى اتباع سياسة عامة لتشجيع هذه الممارسات على نطاق أوسع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة توجيه الدعم الزراعي، وتدعيم أنظمة الابتكار، وتسهيل خدمات التمويل، وتحسين أنظمة معلومات الأراضي وإدارتها (البنك الدولي 2023ج). وفي كمبوديا، التي قد تتكبد واحدة من أكبر الخسائر في غلة الأرز في جنوب شرق آسيا بسبب تغير المناخ، يشير التحليل إلى أن الآثار السلبية لموجات الجفاف يمكن تخفيفها بالكامل من خلال ممارسات الري أو تناوب دورات المحاصيل (البنك الدولي 2023ب).

ويمكن أن تؤدي إعادة توجيه الدعم الزراعي نحو الممارسات الذكية المراعية للمناخ والمعرّزة للإنتاجية إلى خفض إجمالي الانبعاثات الزراعية بأكثر من 40%، وتقليص البصمة الكربونية للزراعة بنسبة 2.2%. ويمكن أن تؤدي زيادة الإنتاجية إلى خفض معدل الفقر المدقع العالمي بنحو 1% (لابورد، وآخرون 2022). ولا ينطبق هذا فقط على البلدان الأقل دخلاً، حيث إن إلغاء الدعم الذي يفتقر إلى الكفاءة يخفف من تشوهات الأسواق ويحد أيضاً من إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي في البلدان مرتفعة الدخل (دامانيا، وبالسكيكا، وآخرون، 2023). ويُشكّل دعم الزراعة والطاقة نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، لكن نسبة الإنفاق على الدعم التي تصل إلى أكثر من 40% من السكان لا تتجاوز 20% (البنك الدولي 2022د).

وعلاوة على ذلك، فإن مبادرات الإدارة المستدامة للغابات لا تحمي التنوع البيولوجي وتحد من الانبعاثات فحسب، بل توفر أيضاً فرص كسب العيش للمجتمعات المحلية، وبالتالي الحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث ذات الصلة بالمناخ (باربيير 2010؛ دامانيا وبولاسكي وآخرون 2023؛ غروسيت وباب وتابلور 2023). وفي بيرو، يمكن أن يؤدي التحول إلى قطاع غابات خال من الكربون إلى خلق فرص عمل، وتحقيق منافع بقيمة 3.5 مليارات دولار من استعادة خدمات النظم الإيكولوجية، وزيادة القيمة المضافة لهذا القطاع بواقع سبعة أضعاف بحلول عام 2050 (البنك الدولي 2022ب). ويمكن أن يؤدي الاستخدام الأكثر كفاءة للأراضي إلى احتجاز 85.6 مليار طن متري إضافي من مكافئ ثاني أكسيد الكربون دون وقوع آثار اقتصادية سلبية، وهي كمية تعادل نحو 1.7 سنة من الانبعاثات العالمية (دامانيا، وبولاسكي، وآخرون، 2023).²⁵

أهمية تحديد وإزالة المعوقات التي تحول دون توسيع نطاق سياسات تضافر الجهود

على الرغم من وجود إستراتيجيات تتسم بالتعاون وتضافر الجهود في سياقات جغرافية وقطاعات مختلفة، فقد تنشأ تحديات عند تنفيذها. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الحراثة الزراعية تحولاً جوهرياً في تقنيات وأساليب الزراعة التقليدية، مما يستلزم مهارات أو معارف جديدة قد لا يمتلكها المزارعون في البداية. وقد يُشكّل الإحجام عن تحمّل المخاطر تحدياً أيضاً؛ وقد يتردد المزارعون في اعتماد ممارسات جديدة بسبب عدم اليقين بشأن النتائج أو الخوف من التراجع في غلة المحاصيل في البداية. وتمثل القيود المالية عائقاً شائعاً آخر، حيث إن التكاليف المسبقة للموارد أو التدريب قد تكون باهظة على الأسر ذات الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر الأعراف الثقافية والاجتماعية على الرغبة في اعتماد أساليب جديدة، لأن الممارسات الراسخة في هوية المجتمع قد لا تتغير بسهولة. وأخيراً، قد يعوق عدم وجود سياسات داعمة أو حوافز من الحكومات تبني هذه الممارسات على نطاق واسع، وكذلك عدم كفاية الوصول إلى الأسواق أو الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الممارسات الجديدة بفاعلية. ويعد التصدي لهذه الحواجز من خلال التمويل، وأنظمة الدعم الشاملة، والتعليم، والمشاركة المجتمعية أمراً ضرورياً لنجاح اعتماد إستراتيجيات التآزر واستدامتها على المدى الطويل.

أهمية إدارة تكاليف التحول الطاقى بالنسبة للفقراء والشرائح الأكثر احتياجاً وتعرضاً للمخاطر

قد ينطوي التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود في وجه تغير المناخ على المفاضلة بين التكلفة اليوم والمنافع في المستقبل، وكذلك تكاليف الفرصة البديلة بين مختلف الأولويات. وتعود هذه التحولات بمنافع مناخية مستقبلية من خلال تغيير التوزيع الاحتمالي للمخاطر المتصلة بالمناخ، لكنها قد تكون مكلفة لأشخاص مُعيّنين الآن.

وقد يؤدي التحول إلى الصناعات الخضراء إلى الاستغناء عن الوظائف في الصناعات التقليدية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري، أو إلى التعجيل بتسريح العمال. ومن غير المرجح أن يكون للتخفيضات في إنتاج الفحم آثار كبيرة على العمالة والإنتاج على المستوى الوطني في العديد من الاقتصادات بسبب انخفاض نسبة العمالة في هذه الصناعة. على سبيل المثال، في إندونيسيا، ثاني أكبر مُصدّر للفحم في العالم، تقل حصة صناعة الفحم من إجمالي الناتج المحلي عن 2%، ويعمل فيها 0.2% فقط من القوى العاملة (مجموعة البنك الدولي 2023). ومع ذلك، قد تكون الآثار على المجتمعات المحلية كبيرة في بعض الحالات (مجموعة البنك الدولي 2023). وتنشأ تحديات لأن العمال المُسرّحين قد يواجهون صعوبات في الانتقال إلى وظائف بديلة بسبب الاختلافات في المهارات والأجور والمواقع الجغرافية (البنك الدولي 2023أ). فعلى سبيل المثال، في ستة من بلدان جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وملاييا ونيبال وباكستان وسري لانكا)، يكون العاملون في الوظائف كثيفة التلوث عادة ذوي مستوى تعليمي أقل وغالباً ما يعملون في إطار غير رسمي، والعكس صحيح بالنسبة للعاملين في الوظائف الخضراء. وبعيداً عن مستويات التعليم والنظر في المهارات الأساسية، يظهر التحليل في بولندا أن

الأشخاص الذين يشغلون الوظائف الخضراء لديهم في المتوسط مهارات أعلى في الحساب والقراءة والكتابة وحل المشكلات. وهناك أيضاً فروق كبيرة بين الجنسين في الوظائف الخضراء بين جميع فئات المهن الرئيسية، حيث تميل النساء إلى الحصول على وظائف ضارة بالبيئة (البنك الدولي 2022د).

وقد لا يتأثر العاملون في القطاعات كثيفة الانبعاثات الكربونية بسياسات التحول الطاقى على المستوى المحلي وحسب، وإنما أيضاً بالتبعات العالمية لسياسات الحد من الانبعاثات الكربونية على تدفقات التجارة. وقد تنشأ تغيرات في الطلب على السلع والأيدي العاملة من الخارج. ولناخذ على سبيل المثال آلية تعديل حدود الكربون، وهي تعريف كربون تفرض عقوبات على الصادرات عالية الكربون إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا أخفقت الصناعات في بعض البلدان في الحد من الانبعاثات الكربونية، فقد تعيد هذه الأنظمة توجيه الطلب إلى المنتجين في أماكن أخرى.²⁶ على الرغم من أنه من غير المحتمل أن يكون لآلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون تأثير كبير على إجمالي الناتج المحلي للبلدان أو موازين تجارتها، فإنها قد تؤثر سلباً على العاملين في بعض القطاعات في البلدان الأقل دخلاً (مجموعة البنك الدولي 2022).

قد يواجه المستهلكون، وخاصة أولئك الذين لديهم قوة شرائية أقل أو الذين يخصصون جزءاً كبيراً من ميزانيتهم للمواد الغذائية والطاقة، تحديات بسبب السياسات الرامية إلى خفض الانبعاثات التي تؤثر على الأسعار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي خطط تسعير الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري إلى زيادات قصيرة الأجل في معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إذا لم يتم تصميم السياسات بعناية (مجموعة البنك الدولي 2022). وغالباً ما يشكل الدعم غير المباشر، مثل دعم الطاقة، نسبة أعلى من الدخل السوقي للأسر المعيشية الأكثر فقراً (مجموعة البنك الدولي 2022).

تختلف تكاليف التحول الطاقى وكيفية إدارتها تبعاً لسياق كل بلد. وستتوقف هذه التحديات أيضاً على كيفية تنفيذ السياسات وكيفية مواءمة المؤسسات السياسية والاقتصادية لدعم هذه التحولات (لانكيس وآخرون 2024؛ رزق وسليمان 2018). وقد يكون من الصعب على الفقراء بشكل خاص إدارة تكاليف التحول الطاقى، مثل ارتفاع أسعار الطاقة أو فقدان الوظائف في القطاعات كثيفة الكربون. ولذلك، من الضروري تقييم كيفية تأثير التحول الأخضر على الفقراء والضعفاء وتصميم سياسات للحد من الآثار السلبية.

يمكن للسياسات التي تستثمر في المهارات وتعلم مهارات جديدة أن تؤدي دوراً حيوياً في تسهيل انتقال العمال المتأثرين بالتغيرات في الصناعة. فعلى سبيل المثال، لا تساعد برامج سوق العمل النشطة العمال على اكتساب المهارات اللازمة لهذا التحول فحسب، بل تضمن أيضاً استعداد القوى العاملة للوفاء بمتطلبات الصناعات الخضراء. ويمكن أن تكون البرامج التي تدعم الهجرة الداخلية ذات قيمة خاصة (ريغوليني 2021). ولمساندة المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من فقدان الوظائف، من الضروري انتهاز سياسات محدّدة الأهداف. ويشمل ذلك مبادرات لتشجيع خلق فرص العمل، لا سيما في المجالات التي تواجه تحديات تتعلق بالتوظيف، ومساندة الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، والتدريب أثناء العمل، وتنمية المهارات. وهذه التدابير بالغة الأهمية لتسهيل الانتقال إلى سبل كسب العيش المستدامة ومنخفضة الكربون.

من المهم أيضاً تنفيذ تدابير تعويضية تفادياً للتأثير بشكل غير متناسب على الأسر الفقيرة. ويمكن لتدابير إعادة التوزيع جيدة التصميم أن تخفف من الآثار الواقعة على الأسر المعيشية، لا سيما ذات الدخل المنخفض (بلاشارد وغولير وتيرول 2023). ووفقاً لنتائج دراسة إستيكل وآخرون (2021)، تؤدي إعادة توزيع الإيرادات المتأتية من تسعير الكربون على جميع الأفراد، وليس الفقراء فقط، إلى زيادة صافية في دخل الأسر المعيشية الفقيرة. وبالمثل، فإن إعادة توزيع إيرادات الكربون المحلية بوصفها عائداً مناخياً متساوياً لكل فرد يعوّض عن الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، إذ يؤدي إلى انتشار نحو 6 ملايين شخص من برائن الفقر على مستوى العالم.

ولمواجهة الآثار السلبية لارتفاع أسعار الوقود على الفقراء، تمتلك الحكومات أدوات سياسات متنوعة خارج نطاق التحويلات النقدية. فعلى سبيل المثال، في المناطق الحضرية، يمكن أن يساعد تيسير تكلفة وسائل النقل العام أو تقديم إعانات دعم لمساعدة الأسر منخفضة الدخل في الحصول على مسكن أقرب إلى فرص العمل في تخفيف هذه الآثار (ليوتا وأفنير وهاليغيت 2023). وتتسق هذه الحوافز أيضاً مع أهداف خفض الانبعاثات.

الأولويات: القيام بما يلزم، حيث يلزم

يتطلب العمل على هذه الجبهات المتعددة إجراء تغييرات جذرية في النهج الذي تتعامل به البلدان مع إستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وإسهامها في سلع النفع العام العالمية. ومع ذلك، لا توجد حلول بسيطة. وتتطوي المسارات المعروضة أعلاه على مفاضلات صعبة بين مختلف الأهداف وتكاليف التحول الطاقوي.

ومن الأهمية بمكان إدراك أن انخفاض النمو وارتفاع أعباء خدمة الدين يُعَيِّدان بشدة قدرة العديد من البلدان على العمل. وتتسع الفجوة التمويلية للتنمية المستدامة (فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمشاركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية 2024؛ البنك الدولي 2024د). ولقد أدت جائحة كورونا، والتضخم، والتباطؤ الاقتصادي العالمي إلى تفاقم مستويات الديون المرتفعة بالفعل في البلدان الأفقر (البنك الدولي 2024د). وتشكّل أعباء الديون هذه مزيداً من القيود على الحيز المحدود بالفعل للبلدان منخفضة الدخل للإنفاق في المالية العامة (البنك الدولي 2023د، 2024ب). وقد تضاعفت مدفوعات الفائدة على إجمالي رصيد الديون الخارجية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بمقدار أربعة أضعاف منذ عام 2012، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 23.6 مليار دولار، مما يُحوّل الإنفاق بعيداً عن احتياجات الصحة والتعليم وغيرها من الاحتياجات الحيوية (البنك الدولي 2023د). وتتفق البلدان منخفضة الدخل نحو 62% من إجمالي الناتج المحلي على مدفوعات الفائدة لخدمة أعباء الديون في عام 2024 (البنك الدولي 2024ج)، وهو أكثر من نصف ما تنفقه على التعليم (نحو 3.6% من إجمالي الناتج المحلي [بيند وآخرون 2023]).

وفي هذه البيئة المُقَيَّدة، باتت الحاجة ملحة إلى تحديد أولويات الإجراءات التي سيكون لها أكبر عائد على التنمية ويمكن أن تتيح للعالم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المتشابكة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وتهيئة الظروف المناسبة للعيش على الكوكب. ومن المبادئ الإرشادية التركيز على الأماكن التي يعيش فيها الفقراء والمعرضون للمخاطر وأماكن انطلاق الانبعاثات بمستويات عالية والتي من المرجح أن تزيد فيها إلى أعلى المستويات. وكما هو مبين في الفصل الأول، سيتركز الفقر المدقع على نحو متزايد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات (في أفريقيا جنوب الصحراء وغيرها). وأشد البلدان فقراً أيضاً هي الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

ومع ذلك، فإن الانبعاثات تتوَلَد إلى حد كبير في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ويجب أن تراعي الأولويات المتعلقة بتخفيف الانبعاثات أيضاً كيفية تطور الانبعاثات. وفي ظل السياسات الحالية، من المتوقع أن تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة من البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ولكن ليس بالسرعة الكافية للحد من الاحترار بحيث لا يتجاوز ارتفاع الحرارة 1.5 درجة مئوية، ولبلوغ هذا الهدف، يجب أن تنخفض الانبعاثات الإضافية من ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر تقريباً في هذه البلدان. علاوةً على ذلك، لا تسهم الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل كثيراً في الانبعاثات اليوم، ولكن ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة، فسيكون لها دور كبير في إجمالي الانبعاثات في غضون عدد قليل من العقود.

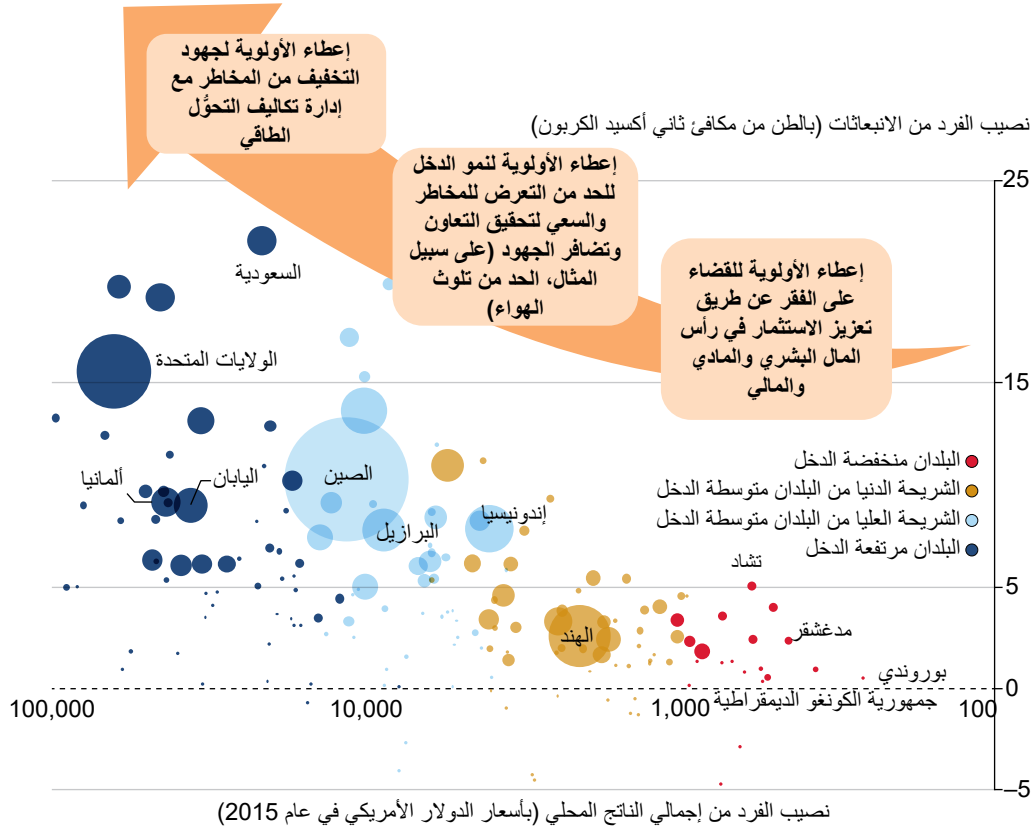
يعرض الشكل 12 هذه الاعتبارات ويُوضّح طريقة مبسطة لتحديد الأولويات. والأكثر أهمية من ذلك أن كل وضع فريد يتطلب حلولاً مُصمَّمة خصيصاً له، وبالتالي فإن نتائج هذا التقرير ليست إلزامية لبلد بعينه. ويُوصى بإجراء دراسات خاصة بكل بلد على حدة للاسترشاد بها في تحديد الأولويات على ذلك المستوى. وتهدف المناقشة التالية إلى تسليط الضوء على المجالات التي ينبغي توجيه الاهتمام إليها من منظور عالمي أوسع نطاقاً.

البيئات منخفضة الدخل: إعطاء الأولوية لخفض الفقر عن طريق تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري والمادي والمالي

في المرحلة المقبلة، سيمتدّز الفقر المدقع على نحو متزايد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات (الشكل 13). وبحلول عام 2030، سيكون نصف فقراء العالم المدقعين الذين يعانون

الشكل 12

أولويات المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المترابطة



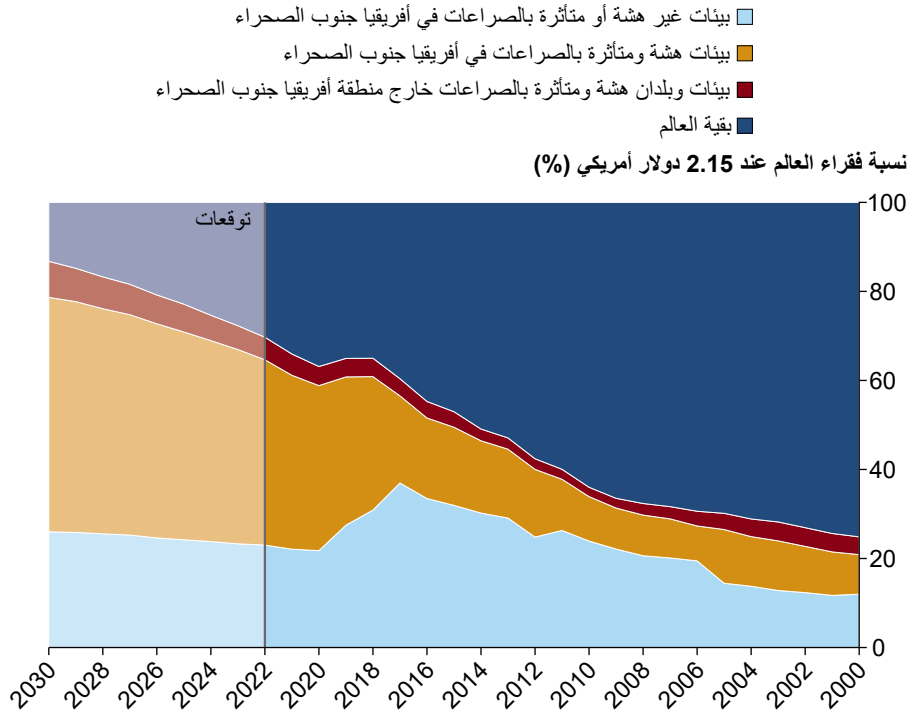
المصدر: قاعدة بيانات الانبعاثات للبرنامج العالمي لأبحاث الغلاف الجوي (EDGAR)، وغراسي وآخرون، 2023، ومؤشرات التنمية العالمية.

ملحوظة: يشير حجم الفقاعات إلى إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وتحديث الانبعاثات السلبية عندما تمتص النظم الإيكولوجية كمية من الكربون تزيد على ما يتم إطلاقه في البلد المعني. ولأغراض تسهيل عرض المعلومات والبيانات، تم إغفال عدد قليل من البلدان التي تشهد مستوى مرتفعاً جداً لنصيب الفرد من الانبعاثات (البحرين، وغيانا، وأيسلندا، والكويت، وعمان، وبالاو، وقطر، وترينيداد وتوباغو، والإمارات العربية المتحدة) وبلدان ينخفض فيها نصيب الفرد من الانبعاثات بصورة كبيرة (جمهورية أفريقيا الوسطى وفانواتو). ويستخدم المحور الأفقي مقياساً لوغاريتمياً.

أوضاعاً هشة ومتأثرة بالصراعات اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن المتوقع أن يكون ربع آخر في بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء لا تمر اليوم بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. وفعلياً، فإن التركيز النسبي للفقراء المدقعين في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات أو أفريقيا جنوب الصحراء مقابل البلدان غير الهشة والمتأثرة بالصراعات وخارج أفريقيا جنوب الصحراء سينعكس مساره على مدار ثلاثة عقود. وستزداد نسبة الفقراء في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات وأفريقيا جنوب الصحراء من الربع إلى أكثر من أربعة أخماس. وستضم البلدان المؤهلة حالياً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية 82% من فقراء العالم في عام 2030 مع معدلات النمو المتوقعة حالياً، و90% من فقراء العالم المدقعين بحلول عام 2050.

الشكل 13

زيادة تركّز الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء والبيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات



المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من منصة الفقر وعدم المساواة (إصدار سبتمبر/أيلول 2024)،

<https://pip.worldbank.org/>

ملحوظة: يحتسب معدل الفقر المدقع عند 2.15 دولار للفرد في اليوم (مُعبراً عنه على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017). ويتم تعريف البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات وفقاً لتصنيف البنك الدولي للأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات لكل عام حتى عام 2022، مع الإبقاء على التعريف ثابتاً في عام 2022 للسنوات التالية. وفي الفترة بين عامي 2022 و2029، يستند معدل الفقر المتوقع إلى توقعات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2024 (البنك الدولي 2024 ج) التي تكمّلها تلك الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، واجتماعات الربيع 2024 (البنك الدولي 2024)، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي 2024)، وبالنسبة لعام 2030، يتم استخدام متوسط معدلات النمو التاريخية السنوية (2010-2019). وتقل التغطية السكانية عن 50% في أفريقيا جنوب الصحراء بعد عام 2019، وفي البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات في عام 2000 وبعد عام 2017.

في هذه البيئات، تعد زيادة النمو الاقتصادي ركيزة أساسية لدعم جهود الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود. ومن المتوقع أن يظل نمو نصيب الفرد من الدخل عند مستوى هزيل قدره 1.5% في أفريقيا جنوب الصحراء و2.3% في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2025 (البنك الدولي 2024ج، 2024د). وقد أسهمت عوامل مختلفة في بطء النمو الاقتصادي في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. أولاً، لم يستفد الكثير من هذه البلدان من العولمة بقدر ما استفادت منها البلدان التي كانت تعاني تاريخياً من معدلات فقر مرتفعة، ولا سيما البلدان الآسيوية (لاكنر وميلانوفيتش 2016؛ ميلانوفيتش 2016). وتقل مشاركة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في التجارة الدولية عن غيرها من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وتعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، مما يجعلها عرضة لمخاطر تضخم أسعار الغذاء (لابورد ولاكاتوس ومارتن 2019؛ البنك الدولي 2024د). علاوة على ذلك، مقارنة بالبلدان الأخرى، شهدت اقتصادات البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية تغيراً تكنولوجياً محدوداً (البنك الدولي 2024أ) ولا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والموارد الطبيعية. وتعاني البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أيضاً من ضعف المؤسسات، مما يعوق الاستثمار والنمو (البنك الدولي 2024د).

تُلاقي جهود الحد من الفقر في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية عوائق بسبب الفجوات الكبيرة في رأس المال البشري والبنية التحتية والخدمات الأساسية. ويفتقر نحو نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات إلى الكهرباء أو خدمات الصرف الصحي (الشكل 14، اللوحة أ). ولا تزال هناك أيضاً فجوات كبيرة في التعليم. وفي 20 بلداً منخفض الدخل تتوفر عنها بيانات، لا يستطيع أكثر من 90% من الأطفال قراءة نص بسيط أو فهمه بنهاية المرحلة الابتدائية²⁷. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات في التعليم في البلدان منخفضة الدخل منخفضة للغاية²⁸. وفي عام 2021، بلغ متوسط إنفاق البلدان منخفضة الدخل 54 دولاراً فقط للطالب في السنة، مقارنة بأكثر من 8500 دولار في أي بلد مرتفع الدخل (بيند وآخرون 2023). وفي بعض أشد البلدان فقراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تجاوز 20% من المقيمين فقط مستوى تعليم آبائهم، مقابل 80% في شرق آسيا (فان دير فايدو وآخرون 2024). وبالإضافة إلى ذلك، ففي 15 بلداً من أصل 18 تتوفر عنها بيانات في أفريقيا جنوب الصحراء، يرجع أكثر من نصف مستويات عدم المساواة في الاستهلاك إلى عوامل خارجة عن سيطرة الفرد، مثل مكان ميلاده أو أصله العرقي (سينها وإنشوست وناراين 2024). والنتيجة هي حرمان الكثير من الناس من فرصة استخدام إمكاناتهم الكاملة.

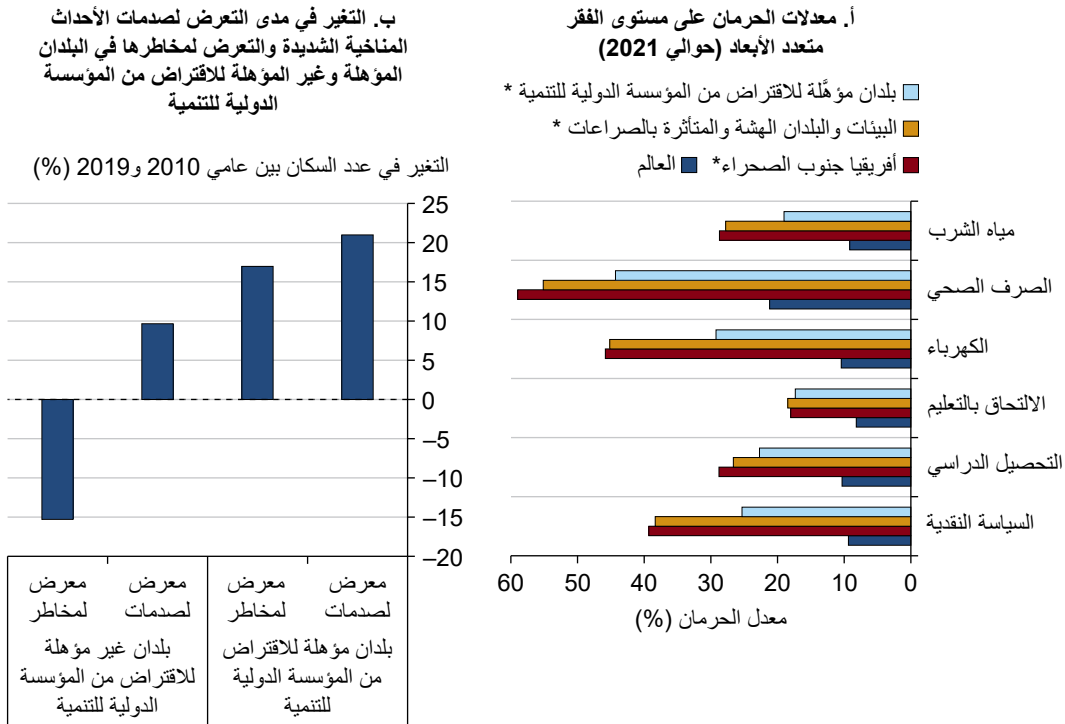
وأدت أيضاً هذه الفجوات الكبيرة والتقدم المحدود على نطاق أوسع في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد إلى زيادة التعرض للأخطار في هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، من بين السكان في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية الذين تشملهم البيانات المتعلقة بالمخاطر الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة المستخدمة في هذا التقرير، فإن 56% منهم يتعرّضون لصدمات مناخية شديدة و47% يتعرّضون لمخاطر. وهذا يعني أن 84% ممن يتعرّضون للصدمات مُعرّضون لمخاطر أيضاً. وبالمقارنة، على الرغم من تعرّض نسبة أكبر من الناس لظواهر مناخية شديدة في البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (59%)، فإن 11% فقط مُعرّضون لمخاطر. وبين عامي 2010 و2019، ارتفع عدد الأشخاص المعرضين للظواهر المناخية بالغة الشدة في كل من البلدان المؤهلة وغير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، ولكن بسرعة تبلغ ضعفي السرعة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة (الشكل 14، اللوحة ب)²⁹. ولكن على الرغم من الزيادة في عدد السكان المعرضين للمخاطر، تمكنت البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من خفض عدد السكان المعرضين للمخاطر بدرجة كبيرة خلال هذه الفترة. وليس الحال كذلك في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، حيث إن هناك علاقة طردية مباشرة تقريباً بين زيادة عدد المعرضين للمخاطر وزيادة تعرّض السكان للصدمات. ففي البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، انخفض عدد السكان المعرضين للمخاطر بسبب

المكاسب الكبيرة في الدخل والحصول على الخدمات المالية، وهي تطورات لم تستفد منها بنفس القدر شعوب البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة.

ولن يؤدي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في هذه البيئات إلى زيادة كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة. والبلدان منخفضة الدخل تكاد لا تسهم في الانبعاثات، ومن غير المتوقع أن تزيد انبعاثاتها زيادة كبيرة في ظل السياسات الحالية (انظر الفصل الثالث من التقرير الكامل). ومع ذلك، يجب على البلدان منخفضة الدخل أن تحرص على تجنب الوقوع في فخ التكنولوجيات كثيفة الكربون ومسارات النمو التي ستصبح أكثر تكلفة وأقل كفاءة في المستقبل (هاليغات، رينتشلر، وروزنبرغ 2019). وهنا يؤدي التمويل الدولي دوراً رئيسياً - في تمكين هذه البلدان من الاستثمار في التكنولوجيات التي تستشرف المستقبل الآن وعدم الانخراط في مسار ستفتقر فيه أصولها ومواردها للكفاءة وتصبح متقدمة في المستقبل (هاليغاتي، رينتشلر، وروزنبرغ 2019).

الشكل 14

معدلات الفقر متعدد الأبعاد وزيادة مخاطر الظواهر المناخية بالغة الشدة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية مقارنة بالبلدان الأخرى



المصدر: اللوحة أ: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من قاعدة بيانات الرصد العالمي للبنك الدولي. اللوحة ب: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات من دوان وآخرين 2023.

ملحوظة: اللوحة أ: يعرض الشكل نسبة السكان المحرومين في كل مؤشر من مؤشرات مقياس الفقر متعدد الأبعاد لمناطق ومجموعات قطرية مختارة حوالي عام 2021. للمزيد من المعلومات عن مقياس الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته، انظر الفصل الأول من التقرير الكامل. اللوحة ب: تتألف العينة من 45 بلداً تتوفّر عنها بيانات عن عامي 2010 و 2019. وتمثّل هذه البلدان 52% من السكان في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و63% من السكان في البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة. وتختلف المتغيرات المستخدمة لحساب مؤشر المخاطر لعامي 2010 و 2019 اختلافاً طفيفاً عن مؤشر المخاطر لعام 2021 المستخدم في أجزاء أخرى من التقرير. * تغطي المسوحات المتاحة لعام 2020 أو بعده أقل من 50% من السكان.

البلدان متوسطة الدخل: إعطاء الأولوية لنمو الدخل للحد من التعرض للمخاطر والسعي لتحقيق التعاون وتضافر الجهود (على سبيل المثال، الحد من تلوث الهواء)

يجب مواصلة النمو في البلدان متوسطة الدخل وتسريع وتيرته لانتشال الناس إلى ما فوق خطي الفقر البالغين 3.65 دولارات و6.85 دولارات للفرد في اليوم، لكن العديد من البلدان في هذه الفئة عالقة في فخ الدخل المتوسط (البنك الدولي 2024). وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل، فإن النمو السريع الذي يخلق فرص العمل ويعزز القدرة الإنتاجية للأسر الفقيرة مهم لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في زيادة الدخل وتحسين قدرة هذه الأسر على الصمود.

وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم إغفال انبعاثات غازات الدفيئة في العديد من البلدان متوسطة الدخل. وعلى الرغم من أن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل تسهم حالياً بأقل من البلدان الأعلى دخلاً في انبعاثات غازات الدفيئة (19% مقابل 29% من إجمالي الانبعاثات في 2022)، فإن انبعاثاتها ستزيد خلال العقود القادمة في ظل السياسات الحالية وتتجاوز انبعاثات البلدان مرتفعة الدخل بحلول عام 2030 والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل في أربعينيات القرن الحالي من حيث القيمة المطلقة. ولذلك، من الضروري أن تبدأ الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في التحول قريباً إلى مسار أقل كثافة في انبعاثات الكربون.

ولأن النمو يجب أن يكون أقل كثافة في انبعاثات الكربون، فمن الأهمية بمكان تحديد وتوسيع نطاق السياسات القائمة على التآزر وتضافر الجهود والتي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في مختلف الأهداف المتشابهة. وكما ناقشنا من قبل، يعد التصدي لتلوث الهواء مجالاً واضحاً له مكاسب متعددة، لا سيما بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وفي البلدان التي تكتسي فيها الزراعة أهمية كبيرة، يمكن أن تكون الزراعة المراعية لظروف المناخ وإعادة توجيه الدعم الزراعي مجالاً مهماً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات. ومن المهم أيضاً المسارعة إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة.

البلدان مرتفعة الدخل والبلدان في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل: تسريع وتيرة جهود التخفيف من المخاطر مع إدارة تكاليف التحول الطاقوي

تسهم البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل على الترتيب بنسبة 32% و52% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، لكنها لا تُشكّل سوى 15% و35% من سكان العالم. وتُطلق عشرة اقتصادات ثلثي الانبعاثات العالمية سنوياً (الشكل 15، اللوحة أ). وتسهم الاقتصادات الثلاثون التالية، من حيث إجمالي الانبعاثات، بنسبة 24% من الانبعاثات العالمية. وتنتج البلدان الأقل انبعاثاتٍ وعددها 140 بلداً والتي تُشكل 12% من مجموع السكان أقل من 5% من انبعاثات غازات الدفيئة.³⁰

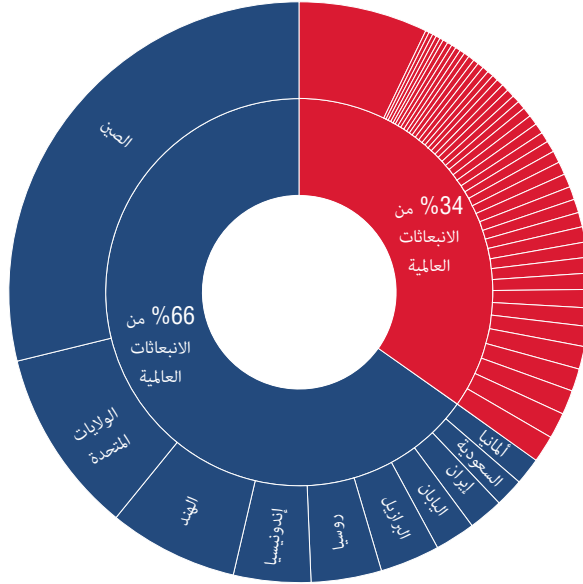
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل مسؤولة عن حصة متزايدة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، بعد أن تجاوزت البلدان مرتفعة الدخل في عام 2004 من حيث إجمالي الانبعاثات. واليوم، تنتج الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل من غازات الدفيئة نفس الكميات التي تنتجها جميع فئات الدخل الأخرى مجتمعةً (انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل). والاتجاه السائد في نصيب الفرد من الانبعاثات في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل مثير للدهشة، لأنها تقترب بسرعة من مستويات البلدان مرتفعة الدخل (الشكل 15، اللوحة ب). ومع ذلك، من المهم أيضاً ملاحظة أن رصيد انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي هو ما يهم بالنسبة للاحتراز (أيرنغ وآخرون 2021؛ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2022). وبدأ ينطلق من البلدان مرتفعة

الدخل كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في منتصف القرن التاسع عشر، ولحقت الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل بها بوتيرة سريعة على مدى الأربعين عاماً الماضية (الشكل 15، اللوحة ج). وفي عام 2022، كانت البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل مسؤولة عن 90% من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التاريخية، وتشكل الانبعاثات الصادرة من البلدان مرتفعة الدخل نحو الثلثين.

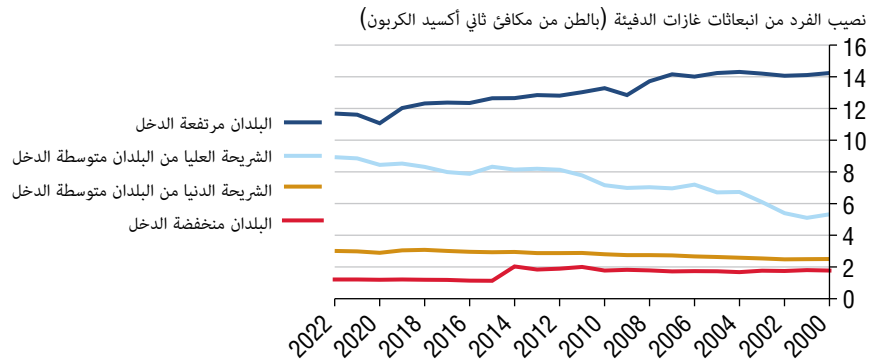
الشكل 15

العلاقة الإيجابية بين مستويات الدخل وانبعاثات غازات الدفيئة

أ. 10 اقتصادات تنتج ثلثي الانبعاثات العالمية

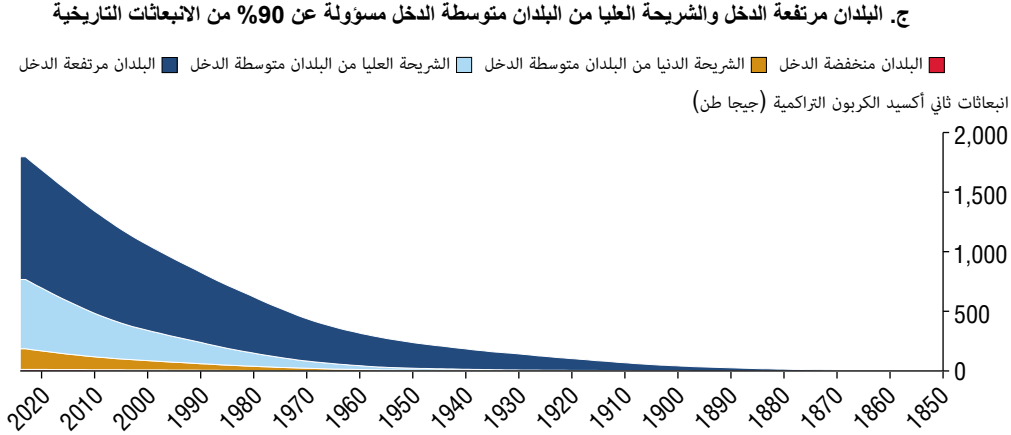


ب. يتقارب نصيب الفرد من الانبعاثات بين البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل



(يُنسج)

العلاقة الإيجابية بين مستويات الدخل وانبعاثات غازات الدفيئة (تابع)



المصادر: اللوحتان أ و ب: حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات الانبعاثات للبرنامج العالمي لأبحاث الغلاف الجوي، وغراسي وآخرون 2023، وبيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ واللوحة ج: بيانات PRIMAP-hist من Gütschow, Pflüger, and Busch 2024.

ملحوظة: اللوحة أ: الاقتصادات العشرة هي البرازيل والصين وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيران واليابان والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. البيانات خاصة بعام 2022. اللوحة ب: نصيب الفرد من الانبعاثات بالأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. اللوحة ج: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تراكمية بالجيجا طن (gt) ولا تشمل الانبعاثات من استخدامات الأراضي والحراجة. اللوحتان (ب) و(ج): مجموعات دخل البلدان ثابتة حسب تعريفات عام 2022. وفي اللوحة ب، جاء انخفاض الانبعاثات من البلدان منخفضة الدخل في عام 2015 من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث انخفضت انبعاثات استخدامات الأراضي والحراجة بصورة كبيرة بعد عام 2014.

إن السبيل الأسرع لمنع المخاطر المناخية المستقبلية هو أن تخفض البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ذات الانبعاثات المرتفعة انبعاثاتها بشكل كبير مع إدارة تكاليف التحول الطاقوي. ويمكن أن تؤثر الإجراءات المُعجَّلة التي تتخذها البلدان الأكثر ثراء للحد من الانبعاثات الحالية تأثيراً كبيراً على الانبعاثات العالمية وتُغيّر توزيع المخاطر البيئية المستقبلية في أنحاء العالم. وعلاوةً على ذلك، نجد أن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل لديها أعداد كبيرة من السكان المعرضين لمخاطر الظواهر المناخية بالغة الشدة، ولذا فمن مصلحة سكانها العمل على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ويتعين على البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل أن تعطي الأولوية للتحول بعيداً عن استخدام الطاقة الأولية المولدة من الوقود الأحفوري وأن تسرع وتيرة هذا التحول الذي سيتعين أن ينخفض فيه توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري بنحو 60% بحلول عام 2035 وبنسبة 90% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 2020. ومن الضروري أيضاً أن يصبح استخدام الطاقة أكثر كفاءة³¹ وتشير الشواهد الحديثة إلى أن البلدان التي لديها إمكانات كبيرة للطاقة المتجددة، مثل البرازيل، يمكنها الحد من الانبعاثات الكربونية الكاملة لشبكات الكهرباء لديها دون ارتفاع التكاليف أو المساس بالقدرة على الصمود (البنك الدولي 2023أ).

وفي مقابل البلدان الأقل دخلاً، نجد هذه البلدان في وضع أفضل للاستفادة من الأموال والتكنولوجيا للانتقال إلى وضعية صافي الانبعاثات الصفرية. وهناك حاجة إلى البحث والتطوير لتحفيز الابتكار التكنولوجي من أجل تسريع وتيرة التقدم في فصل النمو الاقتصادي تماماً عن انبعاثات غازات الدفيئة. وقد تمكّنت عدة بلدان بالفعل من فصل النمو عن الانبعاثات، ويتعين أن يتبعها المزيد من البلدان. وسيكون تعزيز جلب التكنولوجيا والابتكار لدى

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل حاسماً بالنسبة لهذه البلدان لزيادة دخلها مع خفض الانبعاثات والانتقال إلى وضعية البلدان مرتفعة الدخل (انظر تقرير عن التنمية في العالم 2024 [البنك الدولي 2024]). ويمكن لهذه العمليات أن تحفز الاعتماد واسع النطاق للطاقة المتجددة، التي يتطلب نشرها مستوى أعلى من التطور التكنولوجي. ومع ذلك، سيكون من المهم إدارة تكاليف التحول الطاقوي لحماية سكانها الأكثر ضعفاً.

على المستوى العام: ضرورة تحسين البيانات وزيادة التعاون الدولي

يتطلب تحقيق الأهداف المترابطة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه اتخاذ إجراءات حاسمة. ويجب تحقيق ذلك في بيئة عالمية أصبحت بالفعل أكثر صعوبة وسط العديد من الأزمات المتداخلة بسبب تباطؤ آفاق النمو وارتفاع مستويات الديون، فضلاً عن زيادة عدم اليقين والهشاشة والاستقطاب. وتوجد حلول وسياسات لتحقيق الأهداف المترابطة، ولكن هذه القضايا معقدة وستكون هناك مفاضلات. ويجب اتخاذ القرارات على أساس فهم واضح لكل من المفاضلات وأوجه التكامل فيما بين الأهداف.

وبوجه عام، هناك حاجة إلى المزيد من البيانات الأكثر دقة لمعالجة هذه القضايا المعقدة على صعيد السياسات ورصد آثارها على الفئات السكانية الأكثر احتياجاً وتعرضاً للمخاطر. وتوفر البيانات البنية التحتية التي تقوم عليها السياسات، وهذا أمر ضروري لتصميم الإجراءات التدخلية وتوجيهها وكذلك لرصد التقدم المحرز. فعلى الرغم من تحسن توافر البيانات في العديد من البلدان، فإن أقل من نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لديها مسوحات استقصائية للأسر المعيشية في عام 2020 أو بعده. ويتطلب المضي قدماً في التصدي لهذه التحديات العالمية المتشابكة أساساً متيناً من الأدلة والشواهد. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لإنتاج معلومات تفصيلية موثوقة أولاً بأول. ويتطلب ذلك جهوداً أساسية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية والنهج المبتكرة لتحسين دقة البيانات والنمذجة اللازمة لتحليل سيناريوهات الرفاهية. ولما كانت التجربة الحية للفقر تتجاوز بكثير مقاييس القيمة النقدية، فمن المهم أيضاً ضمان توجيه الجهود المعنية بالبيانات نحو فهم الأبعاد الأخرى للرفاهية، لا سيما الحرمان من الحصول على الخدمات أو الرعاية الصحية أو الأمن الغذائي.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يؤدي التعاون الإنمائي الدولي دوراً أكبر وأكثر فاعلية. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة وتحسين توجيه التمويل، وكذلك تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المتصاعدة التي يفرضها تغير المناخ والأهداف الإنمائية. ولا يزال التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية مستمراً، لكنه يواجه تحديات كبيرة ويتطلب إجراءات عاجلة وزيادة الاستثمارات. ويسلط التقرير الاقتصادي الرئيسي للأمم المتحدة لعام 2024 الضوء على الحاجة إلى تعاون عالمي قوي لمعالجة مواطن الضعف الاقتصادية، وارتفاع أسعار الفائدة، والكوارث المناخية. ويشدد التقرير على أنه بدون استثمارات كبيرة في التنمية المستدامة والعمل المناخي، سيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال (الأمم المتحدة 2024؛ فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمشاركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية 2024).

وتتسع الفجوة التمويلية للتنمية المستدامة، حيث يفتقر العديد من البلدان النامية إلى إمكانية الحصول على تمويل ميسور التكلفة وتواجه أعباء ديون عالية، مما يعوق قدرتها على الاستثمار في التنمية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ (الأمم المتحدة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية 2024؛ البنك الدولي 2024). وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى استثمار سنوي إضافي بقيمة 4 تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 (الأمم المتحدة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية 2024). وعلى الرغم من بلوغ هدف تمويل الأنشطة المناخية البالغ 100 مليار دولار في عام 2022، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وهناك حاجة إلى مزيد من التمويل للتكيف وإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود في

المقام الأول. ومن المتوقع أن تتراوح تكاليف التكيف مع تغير المناخ وحدها بالنسبة للبلدان النامية بين 160 مليار دولار و340 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022).

على وجه الخصوص، ستحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى القيام باستثمارات كبيرة وفورية في إجراءات كلى من التكيف والتخفيف (البنك الدولي 2024د). فعلى سبيل المثال، توجد فجوة كبيرة بين التمويل المطلوب والفعلي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير التقديرات إلى أن التدفقات الدولية الحالية لتمويل أنشطة التكيف تقل عن المستويات المطلوبة بواقع 5-10 أمثال. وتذهب التقديرات إلى أن تكاليف التكيف الحالية في أفريقيا تتراوح بين 7 و15 مليار دولار سنوياً، وتشير التوقعات إلى أن هذه التكاليف قد ترتفع إلى 35 مليار دولار سنوياً بحلول العقد الخامس من القرن الحالي وما يصل إلى 200 مليار دولار سنوياً بحلول سبعينيات هذا القرن إذا تجاوز الاحتراز العالمي درجتين مئويتين، وإذا لم يتم تنفيذ تدابير التكيف، فقد ترتفع التكاليف إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا بحلول عام 2011 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022).

ويقال أحياناً إن تمويل الأنشطة المناخية يراحم الجوانب الأخرى للتمويل الإنمائي. وكما يوضح هذا التقرير، فإن معظم السياسات التي تدعم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ تدعم التنمية بوجه عام. وفي الوقت نفسه، يجب على البلدان الأكثر ثراءً زيادة دعمها للبلدان منخفضة الدخل بالتمويل والتكنولوجيا حتى يمكنها تسريع وتيرة النمو على نحو مستدام.

يتطلب تنفيذ حلول سياسات التنمية والمناخ إطاراً مالياً قوياً قادراً على التعامل مع مشهد المساعدات العالمية المُجزأ - بحيث يدمج بشكل فعال تعبئة الموارد المحلية مع مصادر التمويل الخارجية، بما في ذلك التمويل الميسر. وعلى وجه الخصوص، من الضروري تشجيع المزيد من التوازن والتكامل بين أساليب تقديم المعونات التي تعتمد على موارد خارجية والأساليب المباشرة لتقديم المعونات (انظر الإطار 3.5 في الفصل الثالث لمناقشة التحديات الحالية في منظومة المعونة). ويتطلب توسيع نطاق التمويل العام والخاص لأهداف التنمية المستدامة والاستثمارات المناخية أيضاً سد الثغرات في السياسات، وتعزيز التعاون الدولي، وإصلاح المؤسسات المالية لتقديم دعم أكبر حجماً وأكثر استدامة.

وغالباً ما تختلف مسارات السياسات المحتملة اختلافاً جذرياً حسب مسار التنمية التاريخي للبلد المعني، ومدى توفر التكنولوجيا والتمويل، والأولويات الوطنية. وأياً ما كان الأمر، على البلدان أيضاً أن تعيد النظر في مسؤولياتها العالمية، والمؤسسات الدولية المعنية يُنَاط بها دور تنسيقي بالغ الأهمية عليها أن تضطلع به، وسيستلزم إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه أساليب جديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

الحواشي

1. على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017.
2. باستخدام قواعد التغطية في منصة الفقر وعدم المساواة (كاستانيدا وآخرون، 2024)، وقد انخفضت تغطية البيانات الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل إلى حد ما إلى أقل من 50% من السكان في عامي 2018 و 2019. وتُظهر مقارنة معدلات الفقر من عام 2020 وما بعده ببيانات عام 2017، زيادة عدد الفقراء عند خطي الفقر البالغين 2.15 دولار و 6.85 دولارات.
3. فلورينا بيرلوا وامي سوزوكي، تقرير "تأثير جائحة كورونا على الصحة العامة"، المنشور على مدونة البيانات، مجموعة البنك الدولي (26 يوليو/تموز 2023)، "Chapter 2، <https://blogs.worldbank.org/en/opendata/impact-covid-19-global-health>؛ السياق الحالي: جائحة كورونا والتحديات المستمرة للصحة العالمية" - العائد الصحي، منظمة الصحة العالمية (17 مايو/أيار 2022)، <https://www.who.int/about/funding/invest-in-who/investment-case-2.0/challenges#:~:text=The%20global%20toll%20of%20COVID,extent%20of%20cases%20and%20deaths>

4. لا يقتصر الأمر على ازدياد نسبة الفقراء في البيانات الهشة والمتأثرة بالصراعات، فمعدلات الفقر في هذه البيانات قد ارتفعت أيضاً على مدى العقد الماضي (انظر المرفق 1دال).
5. تقدم المؤسسة الدولية للتنمية، وهي إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، منحاً وقروضاً مُيسَّرة إلى أشد بلدان العالم فقراً. وحتى عام 2024، كان هناك 75 بلداً مؤهلاً للحصول على مساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية، مع تركُّز 75% من إجمالي ارتباطات المؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع: <https://ida.worldbank.org/en/ida-financing>.
6. تستند مجموعة البيانات الخاصة بعدم المساواة إلى مسوحات استقصائية بدأت في عام 2000. واستُبعدت الاقتصادات التي لديها مسوحات قبل عام 2000. وتغطي مجموعة البيانات 166 اقتصاداً من أصل 170 اقتصاداً تُغطّيها منصة الفقر وعدم المساواة.
7. لاحظ أن أفريقيا جنوب الصحراء تقيس عدم المساواة على أساس الاستهلاك. وعادة ما يكون عدم المساواة على أساس الدخل أعلى من الأرقام الواردة هنا.
8. لدى الاقتصادات الواقعة في فئة الدخل المنخفض والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في الغالب مسوح استقصائية للاستهلاك من المعروف أن مستويات عدم المساواة فيها أقل من مسوح الدخل المستخدمة على نطاق واسع في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل. ويعني هذا أنه إذا تم قياس التفاوتات بالدخل، فإن مستويات عدم المساواة ستكون أعلى بكثير في البيانات منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.
9. للمزيد من المعلومات، انظر نشرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن غازات الدفيئة لعام 2022 على الموقع <https://wmo.int/publication-series/greenhouse-gas-bulletin>.
10. أبحاث NOAA، "تلوث"، وجدت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي أن التلوث بغازات الدفيئة زاد من احتباس الحرارة على الأرض بنسبة 49% في عام 2021 مقارنة بعام 1990، مايو/أيار 2022. <https://research.yesaa.gov/2022/05/23/greenhouse-gas-pollution-trapped-49-more-heat-in-2021-than-in-1990-yesaa-finds/>.
11. تستند هذه الأرقام إلى التعاريف المستخدمة في وضع مؤشر المخاطر المناخية الوارد وصفه في الإطار 3 والفصل الثالث. ولذلك، فإن الأرقام متسقة ولكنها تختلف اختلافاً طفيفاً عن الأرقام الواردة في الفصل الأول في إطار مقياس الفقر متعدد الأبعاد.
12. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع <https://datatopics.worldbank.org/jobdiagnostics/>.
13. تتوقف قدرة الأسرة على تحقيق الدخل على الأصول والموارد التي تمتلكها أو يتاح لها الحصول عليها، والعوائد الحالية لهذه الأصول، ومدى كثافة استخدامها. وعلى المدى القصير، لا يتغير توزيع أصول الأسر المعيشية، وستلعب متغيرات مثل الأسعار وتركيبية النمو الاقتصادي وتحولات المالية العامة دوراً أكثر أهمية في تحديد دخول الأسر المعيشية والحد من الفقر. غير أنه في الأجلين المتوسط والطويل، سيكون مستوى الأصول وتوزيعها، إلى جانب عائدات الأصول التي تعكس إنتاجيتها، المحركات الرئيسية لدخول الأسر المعيشية والحد من الفقر.
14. بحسب تقديرات هالبيغ، ورينتشيلر، وروزنبرغ (2019) فإن تحسين قدرة البنية التحتية للأصول المعرضة للأخطار على الصمود سيتكلف أقل من 0.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
15. جينفر رودن، "تكلفة خسائر الكوارث الطبيعية في أنحاء العالم 2000-2023"، ستاتيسا (23 فبراير/شباط 2024)، <https://www.statista.com/statistics/612561/natural-disaster-losses-cost-worldwide-by-type-of-loss/#:~:text=In%202023%2C%20there%20was%20a,to%20118%20billion%20U.S.%20dollars.>
16. للمزيد من المعلومات عن نظم الإنذار المبكر، انظر موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت <https://www.un.org/en/climatechange/early-warnings-for-all>.
17. الاحترار وارتفاع درجة الحرارة أكثر من 1.5 درجة مئوية سيزيد عدد ونسبة الأشخاص المعرضين لمخاطر المناخ زيادةً كبيرة (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2023).
18. المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ هي خطط العمل المناخي لخفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ. ويتعيّن على جميع الأطراف في اتفاق باريس وضع خطة لخفض الانبعاثات وتحديثها كل خمس سنوات (<https://www.un.org/en/>) [https://www.un.org/en/climatechange/all-about-ndcs#:~:text=Simply%20put%2C%20an%20NDC%2C%20or,update%20\(it%20every%20five%20years](https://www.un.org/en/climatechange/all-about-ndcs#:~:text=Simply%20put%2C%20an%20NDC%2C%20or,update%20(it%20every%20five%20years).
19. لاحظ أنه من المتوقع أن بعض بلدان شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) -وليس كلها- لن تشهد إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2050 في سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050. علاوةً على ذلك، يشير سيناريو صافي الانبعاثات الصفري لعام 2050 إلى وصول صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقط إلى الصفر، لكن الصافي الصفري لا يشمل إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في جميع البلدان. وهناك أيضاً تباين بين النماذج التي تستخدمها شبكة تخضير النظام المالي فيما يتعلق بالوقت الذي يجب فيه الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر من أجل الحد من الاحترار بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية.
20. انظر، على سبيل المثال، تقارير البنك الدولي عن تغير المناخ والتنمية في بنن أو البرازيل أو الكاميرون أو تونس.
21. "تلوث الهواء داخل المنازل، منظمة الصحة العالمية (15 ديسمبر/كانون الأول 2023)، <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/household-air-pollution-and-health>.
22. في 17 مايو/أيار 2024، تم الحصول على البيانات من <https://data.who.int/dashboards/covid19/deaths?n=o>.
23. البيانات مأخوذة من معهد القياسات الصحية والتقييم، <https://vizhub.healthdata.org/gbd-results/>.
24. يشير الهدف المؤقت الأول لمنظمة الصحة العالمية إلى مستوى الجسيمات الدقيقة بقطر 2.5 (PM2.5) ميكرون والبالغ 35 ميكروغراماً لكل متر مكعب.

25. وتشير التقديرات المحتملة للتخفيف إلى إجمالي كمية الانبعاثات التي تم تخفيفها بمرور الوقت (مع أفق زمني مدته 20 عاماً) من خلال التغييرات في استخدام الأراضي وإدارتها.
26. M. Haddad, B. Hansl, and A. Pechevy, "Trading in a New Climate", مدونة (13 فبراير/شباط 2024)، <https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/trading-new-climate-how-mitigation-policies-are-reshaping-global-trade-dynamics>.
27. انظر أطلس البنك الدولي لأهداف التنمية المستدامة: <https://datatopics.worldbank.org/sdgatlas/goal-4-quality-education?lang=en>.
28. على الرغم من وجود توافق في الآراء على إنفاق ما لا يقل عن 4-6% من إجمالي الناتج المحلي أو 15-20% من الإنفاق العام على التعليم، فإن بلداً واحداً فقط من بين كل 10 بلدان وأقاليم يستوفي المعيار البالغ 20%، و 4 بلدان وأقاليم فقط من كل 10 تستوفي المعيار البالغ 15% (اليونيسف 2022).
29. لاحظ أن هذا الحساب يستند إلى عينة أصغر من البلدان وأن احتمال التعرض لصدمة تم إبقاؤه ثابتاً بمرور الوقت. ولذلك، فإن التغييرات مدفوعة بالنمو السكاني واستقرار الناس في مناطق أكثر تعرضاً للخطر، (دوان وآخرون، 2023).
30. شهد خمسة وعشرون بلداً في العالم إجمالي عدد سكانها 100 مليون نسمة، منها 10 بلدان يعيش فيها 75 مليون نسمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، انبعاثات سلبية من غازات الدفيئة في عام 2022، حيث امتصت نظمها الإيكولوجية كميات من الكربون أكبر مما يطلقه البلد المعني.
31. من المفترض أيضاً أن يزداد توافر التكنولوجيا لاحتجاز الكربون وتخزينه في ظل سيناريو الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050 الخاص بشبكة تخضير النظام المالي، وإن كان ذلك على نطاق محدود. انظر على سبيل المثال بوابة سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي: <https://www.ngfs.net/ngfs-scenarios-portal/explore/>.

المراجع

- Agnolucci, Paolo, Carolyn Fischer, Dirk Heine, Mariza Montes de Oca Leon, Joseph Pryor, Kathleen Patroni, and Stéphane Hallegatte. 2023. "Measuring Total Carbon Pricing" *The World Bank Research Observer* 39 (2): 227–58. <https://doi.org/10.1093/wbro/lkad009>.
- Alesina, Alberto, Sebastian Hohmann, Stelios Michalopoulos, and Elias Papaioannou. 2021. "Intergenerational Mobility in Africa." *Econometrica* 89 (1): 1–35. <https://doi.org/10.3982/ECTA17018>.
- Alvaredo, Facundo, Anthony B. Atkinson, and Salvatore Morelli. 2018. "Top Wealth Shares in the UK Over More Than a Century." *Journal of Public Economics* 162: 26–47.
- Asher, Sam, Paul Novosad, and Charlie Raffin. 2024. "Intergenerational Mobility in India: New Measures and Estimates Across Time and Social Groups." *American Economic Journal: Applied Economics* 16 (2): 66–98. <https://doi.org/10.1257/app.20210686>.
- Atkinson, Anthony B. 2015. *Inequality: What Can Be Done?* Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Baquie, Sandra, and Habtamu Fuje, H. 2020. "Vulnerability to Poverty Following Extreme Weather Events in Malawi." Policy Research Working Paper 9435 [preprint], World Bank, Washington, DC.
- Barbier, Edward B. 2010. "Poverty, Development, and Environment." *Environment and Development Economics* 15 (6): 635–60. <https://doi.org/10.1017/S1355770X1000032X>.
- Batista, Cátia, and Pedro C. Vicente. 2023. "Is Mobile Money Changing Rural Africa? Evidence from a Field Experiment." *The Review of Economics and Statistics*: 1–29. https://doi.org/10.1162/rest_a_01333.
- Bend, May, Yitong Hu, Yilin Pan, Harry Anthony Patrinos, Thomas Poulson, Angelica Rivera-Olvera, Nobuyuki Tanaka, et al. 2023. *Education Finance Watch 2023*. Washington DC: World Bank Group. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099103123163755271/P17813506cd84f07a0b6be0c6ea576d59f8>.
- Bergstrom, Katy. 2022. "The Role of Income Inequality for Poverty Reduction." *The World Bank Economic Review* 36 (3): 583–604. <https://doi.org/10.1093/wber/lhab026>.
- Blanchard, Olivier, Christian Gollier, and Jean Tirole. 2023. "The Portfolio of Economic Policies Needed to Fight Climate Change." *Annual Review of Economics* 15 (1): 689–722. <https://doi.org/10.1146/annurev-economics-051520-015113>.
- Bourguignon, François. 2003. "The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity Across Countries and Time Periods." In *Inequality and Growth: Theory and Policy Implications*, edited by Theo S. Eicher and Stephen J. Turnovsky, 3–26. Cambridge, MA: MIT Press. <https://doi.org/10.7551/mitpress/3750.003.0004>.

- Bruckner, Benedikt, Klaus Hubacek, Yuli Shan, Honglin Zhong, and Kuishuang Feng. 2022. "Impacts of Poverty Alleviation on National and Global Carbon Emissions." *Nature Sustainability* 5 (4): 311–20. <https://doi.org/10.1038/s41893-021-00842-z>.
- Cagé, Julia. 2023. "Political Inequality." Working Paper No. 2023/22 [preprint], World Inequality Lab, Paris. <https://wid.world/document/political-inequality-wid-world-working-paper-2023-22/>.
- Cai, Jing, Alain de Janvry, and Elisabeth Sadoulet. 2020. "Subsidy Policies and Insurance Demand." *American Economic Review* 110 (8): 2422–53. <https://doi.org/10.1257/aer.20190661>.
- Cai, Jing, and Changcheng Song. 2017. "Do Disaster Experience and Knowledge Affect Insurance Take-up Decisions?" *Journal of Development Economics* 124: 83–94. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2016.08.007>.
- Casaburi, Lorenzo, and Jack Willis. 2018. "Time Versus State in Insurance: Experimental Evidence from Contract Farming in Kenya." *American Economic Review* 108 (12): 3778–813. <https://doi.org/10.1257/aer.20171526>.
- Castaneda, Aguilar, R. Andres, Adriana Castillo, Nancy P. Devpura, Reno Dewina, Carolina Diaz-Bonilla, Ifeanyi Edochie, et al. 2024. *March 2024 Update to the Poverty and Inequality Platform (PIP): What's New*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/41341>.
- Chetty, Raj, Nathaniel Hendren, and Lawrence F. Katz. 2016. "The Effects of Exposure to Better Neighborhoods on Children: New Evidence from the Moving to Opportunity Experiment." *American Economic Review* 106 (4): 855–902. <https://doi.org/10.1257/aer.20150572>.
- Cole, Shawn, Xavier Giné, Jeremy Tobacman, Petia Topalova, Robert Townsend, and James Vickery. 2013. "Barriers to Household Risk Management: Evidence from India." *American Economic Journal: Applied Economics* 5 (1): 104–35. <https://doi.org/10.1257/app.5.1.104>.
- Damania, Richard, Esteban Balseca, Charlotte de Fontaubert, Joshua Gill, Kichan Kim, Jun Rentschler, Jason Russ, et al. 2023. *Detox Development: Repurposing Environmentally Harmful Subsidies*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/39423>.
- Damania, Richard, Stephen Polasky, Mary Ruckelshaus, Jason Russ, Markus Amann, Rebecca Chaplin-Kramer, James Gerber, et al. 2023. *Nature's Frontiers: Achieving Sustainability, Efficiency, and Prosperity with Natural Capital*. Washington, DC: World Bank Group.
- Decerf, Benoit Marie A., Jed Friedman, Arthur Galego Mendes, Michael Pennings, and Nishant Yonzan. 2024. "Lives, Livelihoods, and Learning: A Global Perspective on the Well-Being Impacts of the COVID-19 Pandemic." Policy Research Working Paper WPS 10728 [preprint], World Bank, Washington, DC. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099537503202413127/IDU1f944e1ca18e2814ce0198221694a75dd5654>.
- Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Saniya Ansar. 2022. *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank Group. <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Report>.
- Dimitrova, Anna. 2021. "Seasonal Droughts and the Risk of Childhood Undernutrition in Ethiopia." *World Development* 141: 105417. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2021.105417>.
- Doan, Miki Khanh, Ruth Hill, Stephane Hallegatte, Paul Corral, Ben Brunckhorst, Minh Nguyen, Samuel Freije-Rodriguez, et al. 2023. *Counting People Exposed to, Vulnerable to, or at High Risk From Climate Shocks: A Methodology*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-10619>.
- Ehrlich, Isaac, and Gary S. Becker. 1972. "Market Insurance, Self-Insurance, and Self-Protection." *Journal of Political Economy* 80 (4): 623–48. <https://doi.org/10.1086/259916>.
- Erikson, Robert S. 2015. "Income Inequality and Policy Responsiveness." *Annual Review of Political Science* 18: 11–29. <https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-020614-094706>.
- Eyring, Veronika, Nathan P. Gillett, Krishna M. Achuta Rao, Rondrotiana Barimalala, Marcelo Barreiro Parrillo, Nicolas Bellouin, Christophe Cassou, et al. 2021. "Human Influence on the Climate System." In *Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by V. Masson-Delmotte, P. Zhai, A. Pirani, S.L. Connors, C. Péan, S. Berger, N. Caud, Y. Chen, L. Goldfarb, M.I. Gomis,

- M. Huang, K. Leitzell, E. Lonnoy, J.B.R. Matthews, T.K. Maycock, T. Waterfield, O. Yelekçi, R. Yu, and B. Zhou, 423–552. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. <https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-working-group-i/>.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Asif M. Islam, Bo Andree, Pieter Johannes, Rana Lotfi, Mennatallah Emam Mousa, et al. 2023. *Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Economic Update. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1974-2>.
- Gill, Indermit S., Ana Revenga, and Christian Zeballos. 2016. “Grow, Invest, Insure: A Game Plan to End Extreme Poverty by 2030.” Policy Research Working Paper 7892, World Bank, Washington, DC. <https://papers.ssrn.com/abstract=2870160>.
- Grassi, Giacomo, Clemens Schwingshackl, Thomas Gasser, Richard A. Houghton, Stephen Sith, Josep G. Canadell, Alessandro Cescatti, et al. 2023. “Harmonising the Land-Use Flux Estimates of Global Models and National Inventories for 2000–2020.” *Earth System Science Data* 15 (3): 1093–1114. <https://doi.org/10.5194/essd-15-1093-2023>.
- Grosset-Touba, Florian, Anna Papp, and Charles Taylor. 2023. “Rain Follows the Forest: Land Use Policy, Climate Change, and Adaptation.” <https://doi.org/10.2139/ssrn.4333147>.
- Gütschow, Johannes, Mika Pflüger, and Daniel Busch. 2024. The PRIMAP-Hist National Historical Emissions Time Series (1750–2022) v2.5.1. <https://doi.org/doi:10.5281/zenodo.10705513>.
- Haddad, Cameron Nadim, Daniel Mahler, Carolina Diaz-Bonilla, Ruth Hill, Christoph Lakner, and Gabriel Lara Ibarra. 2024. “The World Bank’s New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality (English).” Policy Research Working Paper WPS 10796, World Bank, Washington, DC.
- Hallegatte, Stephane, Jun Rentschler, and Julie Rozenberg. 2019. *Lifelines: The Resilient Infrastructure Opportunity*. Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/31805>.
- Hallegatte, Stephane, and Julie Rozenberg. 2017. “Climate Change Through a Poverty Lens.” *Nature Climate Change* 7 (4): 250–56. <https://doi.org/10.1038/nclimate3253>.
- Hallegatte, Stephane, Adrian Camille Vogt-Schilb, Mook Bangalore, and Julie Rozenberg. 2016. *Unbreakable: Building the Resilience of the Poor in the Face of Natural Disasters*. Washington, DC: World Bank Group.
- Hallegatte, Stephane, and Brian Walsh. 2021. “Natural Disasters, Poverty and Inequality: New Metrics for Fairer Policies.” In *The Routledge Handbook of the Political Economy of the Environment*. Oxfordshire, UK: Routledge.
- Hill, Ruth Vargas, Neha Kumar, Nicholas Magnan, Simrin Makhija, Francesca de Nicola, David J. Spielman, and Patrick S. Ward. 2019. “Ex Ante and Ex Post Effects of Hybrid Index Insurance in Bangladesh.” *Journal of Development Economics* 136: 1–17. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.09.003>.
- Hill, Ruth, and Carolina Mejia-Mantilla. 2017. “With a Little Help: Shocks, Agricultural Income, and Welfare in Uganda.” Policy Research Working Paper 7935, World Bank, Washington, DC.
- Hill, Ruth Vargas, and Catherine Porter. 2017. “Vulnerability to Drought and Food Price Shocks: Evidence from Ethiopia.” *World Development* 96: 65–77. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.02.025>.
- Hoffmann, Roman, and Raya Muttarak. 2017. “Learn from the Past, Prepare for the Future: Impacts of Education and Experience on Disaster Preparedness in the Philippines and Thailand.” *World Development* 96: 32–51. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.02.016>.
- IEA (International Energy Agency). 2023a. *Energy Efficiency 2023*. Paris: IEA. <https://www.iea.org/reports/energy-efficiency-2023>.
- IEA (International Energy Agency). 2023b. *Net Zero Roadmap: A Global Pathway to Keep the 1.5 °C Goal in Reach*. Paris: IEA. <https://www.iea.org/reports/net-zero-roadmap-a-global-pathway-to-keep-the-15-0c-goal-in-reach>.
- IEA (International Energy Agency), IRENA (International Renewable Energy Agency), United Nations Statistics Division, World Bank, and WHO (World Health Organization). 2023. *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2023*. Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

- IMF (International Monetary Fund). 2024. *World Economic Outlook—Steady but Slow: Resilience amid Divergence*. Washington, DC: IMF.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2021. *Climate Change 2021: The Physical Science Basis: Working Group I Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781009325844>.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022a. *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Working Group II Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781009325844>.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022b. *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change: Working Group III Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781009157926>.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2023. *Climate Change 2023: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Geneva, Switzerland: IPCC. [Core Writing Team, H. Lee and J. Romero (eds.)]. https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_LongerReport.pdf.
- Jack, William, and Tavneet Suri. 2014. “Risk Sharing and Transactions Costs: Evidence from Kenya’s Mobile Money Revolution.” *American Economic Review* 104 (1): 183–223. <https://doi.org/10.1257/aer.104.1.183>.
- Karlan, Dean, Robert Osei, Isaac Osei-Akoto, and Christopher Udry. 2014. “Agricultural Decisions After Relaxing Credit and Risk Constraints.” *The Quarterly Journal of Economics* 129 (2): 597–652. <https://doi.org/10.1093/qje/qju002>.
- Kochhar, Nishtha, and Erwin Knippenberg. 2023. “Droughts and Welfare in Afghanistan.” Policy Research Working Paper 10272, World Bank, Washington, DC.
- Kraay, Aart, Christoph Lakner, Berk Özler, Benoit Decerf, Dean Jolliffe, Olivier Sterck, and Nishant Yonzan. 2023. *A New Distribution Sensitive Index for Measuring Welfare, Poverty, and Inequality*. Policy Research Working Paper 10470, World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-10470>.
- Laborde, David, Madhur Gautam, Abdullah Mamun, Valeria Pineiro, Will Martin, and Rob Vos. 2022. *Repurposing Agricultural Policies and Support: Options to Transform Agriculture and Food Systems to Better Serve the Health of People, Economies, and the Planet*. Washington, DC: World Bank Group.
- Laborde, David, Csilla Lakatos, and Will J. Martin. 2019. “Poverty Impact of Food Price Shocks and Policies.” Policy Research Working Paper 8724, World Bank, Washington, DC. <https://papers.ssrn.com/abstract=3335091>.
- Lakner, Christoph, Daniel Gerszon Mahler, Mario Negre, and Espen Beer Prydz. 2022. “How Much Does Reducing Inequality Matter for Global Poverty?” *The Journal of Economic Inequality* 20 (3): 559–85. <https://doi.org/10.1007/s10888-021-09510-w>.
- Lakner, Christoph, and Branko Milanovic. 2016. “Global Income Distribution: From the Fall of the Berlin Wall to the Great Recession.” *The World Bank Economic Review* 30 (2): 203–32. <https://doi.org/10.1093/wber/lhv039>.
- Lankes, Hans Peter, Rob Macquarie, Éléonore Soubeyran, and Nicholas Stern. 2024. “The Relationship Between Climate Action and Poverty Reduction.” *The World Bank Research Observer* 39 (1): 1–46. <https://doi.org/10.1093/wbro/lkad011>.
- Le, Kien, and My Nguyen. 2023. “Rainfall Shocks, Health and Well-being in Rural Vietnam.” *Studies in Microeconomics*. <https://doi.org/10.1177/23210222221144873>.
- Liotta, Charlotte, Paolo Avner, and Stéphane Hallegatte. 2023. “Efficiency and Equity in Urban Flood Management Policies: A Systematic Urban Economics Exploration.” Policy Research Working Paper 10292, World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-10292>.
- Liu, Yanyab, Kevin Chen, and Ruth V. Hill. 2020. “Delayed Premium Payment, Insurance Adoption, and Household Investment in Rural China.” *American Journal of Agricultural Economics* 102 (4): 1177–97. <https://doi.org/10.1002/ajae.12038>.

- López-Calva, Luis F., and Carlos Rodríguez-Castelán. 2016. *Pro-Growth Equity: A Policy Framework for the Twin Goals*. Policy Research Working Paper, World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-7897>.
- McIntosh, Craig, Alexander Sarris, and Fotis Papadopoulos. 2013. "Productivity, Credit, Risk, and the Demand for Weather Index Insurance in Smallholder Agriculture in Ethiopia." *Agricultural Economics* 44 (4–5): 399–417. <https://doi.org/10.1111/agec.12024>.
- Milanovic, Branko. 2016. *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization*. Cambridge, MA: Harvard University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctvjghwk4>.
- Mukim, Megha, and Mark Roberts (eds.). 2023. *Thriving: Making Cities Green, Resilient, and Inclusive in a Changing Climate*. Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/38295>.
- Muttarak, Raya, and Wolfgang Lutz. 2014. "Is Education a Key to Reducing Vulnerability to Natural Disasters and Hence Unavoidable Climate Change?" *Ecology and Society* 19 (1). <https://www.jstor.org/stable/26269470>.
- Muttarak, Raya, and Wiraporn Pothisiri. 2013. "The Role of Education on Disaster Preparedness: Case Study of 2012 Indian Ocean Earthquakes on Thailand's Andaman Coast." *Ecology and Society* 18 (4). <https://www.jstor.org/stable/26269420>.
- Narayan, Ambar, Alexandru Cojocaru, Maria Davalos, Natalia Garcia, Christoph Lakner, Daniel Gerszon Mahler, and Nishant Yonzan. 2022. "COVID-19 and Economic Inequality: Short-Term Impacts with Long-Term Consequences." Policy Research Working Paper 9902, World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-9902>.
- NGFS (Network for Greening the Financial System). 2023. *NGFS Scenarios Technical Documentation*. Paris: NGFS.
- Osendarp, Saskia, Jonathan Akuoku, Robert Black, Derek Headey, Marie Ruel, Nick Scott, Meera Shekar, et al. 2020. "The Potential Impacts of the COVID-19 Crisis on Maternal and Child Undernutrition in Low and Middle Income Countries." [preprint]. Research Square, Durham, NC. <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-123716/v1>.
- Pape, Utz, and Philip Wollburg. 2019. "Impact of Drought on Poverty in Somalia." [preprint]. Policy Research Working Paper 8698, World Bank, Washington, DC.
- Piketty, Thomas. 2014. *Capital in the Twenty-First Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press. <https://www.jstor.org/stable/j.ctt6wpqbc>.
- Pople, Ashley, Ruth Hill, Stefan Dercon, and Ben Brunckhorst. 2021. "Anticipatory Cash Transfers in Climate Disaster Response." Working Paper 6, Centre for Disaster Protection, London, UK.
- Rigolini, Jamele. 2021. "Social Protection and Labor: A Key Enabler for Climate Change Adaptation and Mitigation." Social Protection and Jobs Discussion Paper 2108, World Bank Group, Washington, DC.
- Rizk, Reham, and Mehdi Ben Slimane. 2018. "Modelling the Relationship Between Poverty, Environment, and Institutions: A Panel Data Study." *Environmental Science and Pollution Research* 25 (31): 31459–73. <https://doi.org/10.1007/s11356-018-3051-6>.
- Saez, Emmanuel, and Gabriel Zucman. 2020. "The Rise of Income and Wealth Inequality in America: Evidence from Distributional Macroeconomic Accounts." *Journal of Economic Perspectives* 34 (4): 3–26.
- Schady, Norbert, Alaka Holla, Shwetlena Sabarwal, Joana Silva, and Andres Yi Chang. 2023. *Collapse and Recovery: How the COVID-19 Pandemic Eroded Human Capital and What to Do About It*. Washington, DC: World Bank Group.
- Sepulveda, Edgardo R., and Ann-Sylvia Brooker. 2021. "Income Inequality and COVID-19 Mortality: Age-Stratified Analysis of 22 OECD Countries." *SSM—Population Health* 16: 100904. <https://doi.org/10.1016/j.ssmph.2021.100904>.
- Sinha, Nistha, Gabriela Inchauste, and Ambar Narayan. 2024. *Leveling the Playing Field: Addressing Structural Inequalities to Accelerate Poverty Reduction in Africa*. Washington, DC: World Bank Group.
- Steckel, Jan C., Ira I. Dorband, Lorenzo Montrone, Hauke Ward, Leonard Missbach, Fabian Hafner, Michael Jakob, et al. 2021. "Distributional Impacts of Carbon Pricing in Developing Asia." *Nature Sustainability* 4 (11): 1005–14. <https://doi.org/10.1038/s41893-021-00758-8>.

- Sutton, William R., Alexander Lotsch, and Ashesh Prasann. 2024. *Recipe for a Livable Planet: Achieving Net Zero Emissions in the Agrifood System*. Agriculture and Food Series. Conference Edition. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/41468>.
- UNEP (United Nations Environment Programme). 2022. *Adaptation Gap Report 2022: Too Little, Too Slow—Climate Adaptation Failure Puts World at Risk*. Nairobi: UNEP. <https://www.unep.org/adaptation-gap-report-2022>.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2022. *Financing Education Recovery: A Piece of Cake?* Policy Brief. New York: United Nations. <https://www.unicef.org/reports/financing-education-recovery-piece-cake>.
- United Nations. 2024. *World Economic Situation and Prospects 2024*. New York: United Nations.
- United Nations and Inter-agency Task Force on Financing for Development. 2024. *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads*. New York: United Nations. <https://developmentfinance.un.org/fsdr2021>.
- van der Weide, Roy, Christoph Lakner, Daniel Gerszon Mahler, Ambar Narayan, and Rakesh Gupta. 2024. "Intergenerational Mobility Around the World: A New Database." *Journal of Development Economics* 166: 103167. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2023.103167>.
- Vasilaky, Kathryn, Rahel Diro, Michael Norton, Geoff McCarney, and Daniel Osgood. 2020. "Can Education Unlock Scale? The Demand Impact of Educational Games on a Large-Scale Unsubsidised Index Insurance Programme in Ethiopia." *The Journal of Development Studies* 56 (2): 361–83. <https://doi.org/10.1080/00220388.2018.1554207>.
- Wollburg, Philip, Stephane Hallegatte, and Daniel Gerszon Mahler. 2023. "Ending Extreme Poverty Has a Negligible Impact on Global Greenhouse Gas Emissions." *Nature* 623 (7989): 982–86. <https://doi.org/10.1038/s41586-023-06679-0>.
- World Bank. 2013a. *World Development Report 2013: Jobs*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2013b. *World Development Report 2014: Risk and Opportunity—Managing Risk for Development*. World Development Report. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9903-3>.
- World Bank. 2016. *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0958-3>.
- World Bank. 2017. *Monitoring Global Poverty: Report of the Commission on Global Poverty*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0961-3>.
- World Bank. 2022a. *The Global Health Cost of PM 2.5 Air Pollution: A Case for Action Beyond 2021*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1816-5>.
- World Bank. 2022b. *Peru Country Climate and Development Report*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2022c. *Philippines Country Climate and Development Report*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2022d. *Poland Country Economic Memorandum: The Green Transformation in Poland—Opportunities and Challenges for Economic Growth*. Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/38116>.
- World Bank. 2022e. *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*. Washington, DC: World Bank Group. <https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity>.
- World Bank. 2023a. *Brazil Country Climate and Development Report*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2023b. *Cambodia Country Climate and Development Report*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2023c. *Colombia Country Climate and Development Report*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. 2023d. *International Debt Report 2023*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/40670>.
- World Bank. 2023e. *Striving for Clean Air: Air Pollution and Public Health in South Asia*. Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

- World Bank. 2024a. *Digital Progress and Trends Report 2023*. Washington, DC: World Bank Group. <http://hdl.handle.net/10986/40970>.
- World Bank. 2024b. *Global Economic Prospects, January 2024*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2017-5>.
- World Bank. 2024c. *Global Economic Prospects, June 2024*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2058-8>.
- World Bank. 2024d. *The Great Reversal: Prospects, Risks, and Policies in International Development Association (IDA) Countries*. Washington, DC: World Bank Group. <https://www.worldbank.org/en/research/publication/prospects-risks-and-policies-in-IDA-countries>.
- World Bank. 2024e. *Macro Poverty Outlook, Spring Meetings 2024*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2024f. *State and Trends of Carbon Pricing 2024*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/41544>.
- World Bank. 2024g. *World Development Report 2024: The Middle-Income Trap*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank. n.d. “Translating Our Vision.” World Bank Group Scorecard, accessed August 22, 2024. <https://scorecard.worldbank.org/en/scorecard/home>.
- World Bank, UNESCO, UNICEF, FCDO, USAID, and the Bill & Melinda Gates Foundation. 2022. *The State of Global Learning Poverty: 2022 Update*. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e52f55322528903b27f1b7e61238e416-0200022022/original/Learning-poverty-report-2022-06-21-final-V7-0-conferenceEdition.pdf>.
- World Bank Group. 2022. *Climate and Development: An Agenda for Action—Emerging Insights from World Bank Group 2021–22 Country Climate and Development Reports*. <http://hdl.handle.net/10986/38220>.
- World Bank Group. 2023. *The Development, Climate, and Nature Crisis: Solutions to End Poverty on a Livable Planet—Insights from World Bank Country Climate and Development Reports Covering 42 Economies*. <https://doi.org/10.1596/40652>.
- Wu, Haoyu, Aziz Atamanov, Tom Bundervoet, and Pierella Paci. 2024. “The Growth Elasticity of Poverty: Is Africa Any Different?” Policy Research Working Paper 10690, World Bank Group, Washington, DC.
- Zucman, Gabriel. 2015. “The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens.” In *The Hidden Wealth of Nations*. Chicago: University of Chicago Press. <https://www.degruyter.com/document/doi/10.7208/9780226245560/html>.

المراجعة البيئية بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعماً لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. ونتيح هذه المبادرات معاً لتقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريباً على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100%. والألياف المعاد تدويرها في أوراق كتبنا إما غير مُبيضة أو مُبيضة باستخدام عمليات خالية تماماً من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

وللمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

<http://www.worldbank.org/corporateresponsibility>



تقرير الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024 هو أحدث إصدار من سلسلة الدراسات التي حملت في السابق عنوان "الفقر والرخاء المشترك"، ويشدد هذا التقرير على أن تحقيق الحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك يجب أن يكون بأساليب لا تترتب عليها تكاليف باهظة على البيئة، فالأزمات الحالية المتعددة والمتداخلة المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد أوضاع الهشاشة، ومخاطر المناخ، واشتداد حالة عدم اليقين في وقت واحد تؤدي إلى تحديات وصعوبات على مستوى إستراتيجيات التنمية الوطنية والتعاون الدولي.

ويرى التقرير، الذي يقدم أول تقييم للتقدم العالمي المحرز في تنفيذ هذه الأجندة المترابطة بعد جائحة فيروس كورونا، استئناف جهود الحد من الفقر في العالم ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه قبل أزمة كورونا. وجدير بالذكر أن نحو 700 مليون شخص على مستوى العالم يعيشون في فقر مدقع على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم. وقد استقر معدل التقدم على نحو ثابت وسط انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وآثار جائحة كورونا والأزمات الأخرى. واليوم، يتركز الفقر المدقع في أغلب بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والبيئات الهشة. ووفقاً لمعيار أعلى أكثر شيوعاً في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (6.85 دولار للفرد في اليوم)، فإن نصف سكان العالم تقريباً يعيشون في فقر.

كما يقدم التقرير أدلة وشواهد على أن عدد البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل قد انخفض انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، غير أن وتيرة التحسن في الرخاء المشترك تباطأت، ولا يزال عدم المساواة مرتفعاً في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء. وعلى مستوى العالم، يجب أن تزيد دخول الناس اليوم خمسة أضعاف في المتوسط لتصل إلى الحد الأدنى من مستوى الرخاء البالغ 25 دولاراً للفرد في اليوم.

وطالما يتحقق تقدم في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، سنجد أدلة وشواهد على زيادة قدرة البلدان على إدارة الأخطار الطبيعية، لكن من الملاحظ أن المخاطر المناخية أعلى بصورة كبيرة في البيئات الأشد فقراً. وعلاوة على ذلك، يواجه شخص واحد من بين 5 أشخاص تقريباً على مستوى العالم مخاطر التعرض لفقدان الرفاهية بسبب ظواهر مناخية بالغة الشدة يصعب التعافي منها.

وتتطلب القضايا والمشكلات المترابطة والمتعلقة بتغير المناخ والفقر جهداً موحداً وشاملاً من جانب المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى قيام أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بالتعاون الإنمائي من حكومات ومنظمات غير حكومية وقطاع الخاص ومجتمعات محلية ومواطنين يعملون على المستوى المحلي في كل ربوع المعمورة بأدوار محورية وغاية في الأهمية لتشجيع التحولات العادلة والمستدامة. ومن خلال التشديد على الإستراتيجيات التي تحقق العديد من المنافع، ورصد ومتابعة المقاضلات والخيارات وتناول ذلك على نحو دقيق وجاد، يمكننا السعي لبناء مستقبل مزدهر ومنصف وقادر على الصمود.



Reproducible Research Repository

<https://reproducibility.worldbank.org>

حزمة إعادة نسخ هذا التقرير متاحة في مستودع البحوث القابلة لإعادة النسخ من خلال الرابط التالي:
Repository at <https://reproducibility.worldbank.org/index.php/catalog/189>

